وزارة التعليـــم العالـــي والبـحـــث العـلمـــي

جامـعـة الـعربـــي التبســـي – تبسـة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

العنوان:

تداعيات الأزمة الخليجية القطرية على سياسة التحالفات العربية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعـداد الطالبة:

سهام قرفي

إشراف الأستاذ:

د.أمين البار

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
باديس بن حدة	أستاذ مساعد – أ–	رئيســـــــــا
أمين البار	أستاذ محاضر – ب–	مشرفـــا و مقـررا
أمير عباد	أستاذ مساعد – أ–	مناقشـــا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري

و أحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي .

يا رب....لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت...بل ذكرني دائما إن الفشل

هو التجربة التي تسبق النجاح.

يا رب....إذا جردتني من الأمل أترك لي قوة الصبر

كي أتغلب على الفشل وإن جردتني من نعمة الصحة

أترك لي نعمة الإيمان.

يا رب إذا نسيتك فلا تنساني.

آمـــيـــن يـارب

شكـــر وعـــرفان

الحمد لله كثيرا

الذي وهبني نور العلم وقدرة التفكير وإعانته لي

أتقدم بجزيل الشكر وفائق الثناء إلى الأستاذ المشرف والذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه وإرشاداته وكذا معلوماته القيمة

"البار أمين"

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم لي بقبولهم مناقشة مذكرتي.

دون أن أنسى، أتوجه بكلمة شكر إلى كل أساتذة العلوم السياسية طيلة المسار الدراسي بجامعة العربي التبسي

– تبسة–

إلى كل الأصدقاء والزملاء قسم علوم سياسية دفعة 2019

وإلى كل من ساهم من بعيد أو قريب

في إتمام هذه المذكرة.

الإهداء

صدق الله العظيم إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولاطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين . سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماره قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوموفي الغد وإلى الأبد .. (والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

إلى الروح التي سكنت روحي فلان الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات

ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي)

إلى كل من لم يخطه قلمي وسقطو سهوا من ذاكرتي.

سهـــام

الفهرس

العام

المحتوى	الصفحة
مقدمة.....	أ – ح
الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية والنظرية لظاهرة التحالفات والأزمات الدولية	**3 –27**
مقدمةالفصلالأول	**3**
المبحث الأول: ماهية التحالفات الدولية	**4**
المطلب الأول: مفهوم التحالفات الدولية	**4**
المطلب الثاني: علاقة التحالف بالمفاهيم الأخرى	**6**
المطلب الثالث: دوافع قيام الأحلاف الدولية	**7**
المطلب الرابع: تصنيفات الأحلاف الدولية	**8**
المبحث الثاني: التحالف في نظريات العلاقات الدولية	**12**
المطلب الأول: التحالف من منظور واقعي	**12**
المطلب الثاني: التحالف من منظور ليبيرالي	**17**
المبحث الثالث: ماهية الأزمة الدولية	**19**
المطلب الأول مفهوم الأزمة الدولية	**19**
المطلب الثاني: المفاهيم المتداخلة لمفهوم الأزمة	**23**
المطلب الثالث: خصائص ومراحل الأزمة الدولية:	**25**
خلاصة الفصل الأول	**27**
الفصل الثاني: دراسة جيو إستراتيجية للأزمة الخليجية القطرية	**29–53**
مقدمة الفصل الثاني	**29**
المبحث الأول: مكانة الخليج العربي في السياسة الدولية	**30**
المطلب الأول: جغرافية منطقة الخليج العربي	**30**
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي	**32**
المبحث الثاني: مسببات ودوافع الأزمة الخليجية القطرية	**37**
المطلب الأول: جذور وبدايات الأزمة الخليجية القطرية	**37**

المطلب الثاني: أسباب وسمات الأزمة الخليجية القطرية	39
المبحث الثالث: أطراف الأزمة الخليجية القطرية	44
المطلب الأول: الأطراف الداخلية للأزمة الخليجية القطرية	44
المطلب الثاني: الأطراف الخارجية للأزمة الخليجية القطرية	48
خلاصة الفصل الثاني	53
الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الأمنية الخليجية العربية في ظل تحالف درع الجزيرة	**78-55**
المبحث الأول: خلفية عامة عن حلف درع الجزيرة	55
المطلب الأول: نشأة وأهداف حلف درع الجزيرة	56
المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن تدخلات درع الجزيرة في النزاعات الخليجية	60
المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الخليجية في ضوء الأزمة الراهنة	62
المطلب الأول: أثر الأزمة على الصعيد الاقتصادي	62
المطلب الثاني: تأثير الأزمة الخليجية القطرية على صعيد العلاقات الأمنية الخليجية	67
المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الخليجية على مجلس التعاون الخليجي	69
المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة الخليجية القطرية على حلف درع الجزيرة	72
المطلب الأول: سيناريوهات حلف درع الجزيرة بعد الأزمة الخليجية القطرية	72
المطلب الثاني: سيناريوهات نجاح حلف الناتو العربي في ظل الأزمة الخليجية	75
خلاصة الفصل الثالث	78
الخاتمة	82-80
قائمة المراجع.	93-84

مقدمة

تشهد الفترات الأخيرة العديد من التغيرات في ملامح و أشكال العلاقات بين الدول في مختلف المجالات وتعد منطقة الخليج العربي كمثال يمثل هذه الظواهر حيث نجد العلاقات التي تجمع الدول الخليجية اتسمت بالتوتر واشتعال العديد من الأزمات التي تدل على هشاشة العلاقات الخليجية وخاصة العلاقة التي تجمع بين السعودية وقطر والتي تبرز مدى ترسخ الأحقاد والخلافات القبلية بينهما التي تهدد بصورة أو بأخرى العمل الخليجي المشرك وتؤثر على المنظومة الداخلية لمجلس التعاون بين هذه الدول وكذا سيكون لها أثر بصفة عامة على استقرار منطقة الخليج العربي ككل التي تحظى بأهمية دولية متزايدة سواء من الناحية السياسية أو الجغرافية أو التاريخية أو الاقتصادية وهو ما يؤثر في طبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة، وخاصة بعد الأزمة الراهنة والحصار الذي فرضته السعودية والبحرين والإمارات على قطر والتي كان لها مجموعة من الأسباب والنتائج سواء على قطر او على الدول الخليجية الأخرى على الصعيد الاقتصادي والأمني وبصورة عامة عن الروابط الأمنية والعسكرية والخليجية بصورة خاصة والعربية بصورة عامة.

1. التعريف بالموضوع:

تعد التحالفات وسيلة مهمة لتحقيق الأمن وتوطيد التعاون والتنسيق الأمني والدفاعي بين الدول لتحقيق الأمن والاستقرار سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي وخاصة مع تغيير مدركات التهديد لدى الأجندات الأمنية في السياسة الخارجية للدول، وتشكل منطقة الخليج محطة بارزة جدا ومنطقة إستراتيجية مهمة جدا في السياسة الدولية والعالمية وهو يعتبر بؤرة للتوترات والأزمات وخاصة مع الأزمة الراهنة التي شكلت منعطف حاسم في العلاقات الخليجية خاصة والعربية عامة، حيث أن هذه الأزمة التي كانت بين قطر من جهة وبين السعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى عبرت عن تحولات عميقة في مستوى العلاقات خاصة على الصعيد أنشاء اتفاقيات أمنية جديدة وتجسيدها على أرض الواقع بإقامة تحالفات تكون الدرع الواقي لأمن واستقرار الدول العربية وخاصة وأن هذه الأزمة تعددت فيها المصالح والأولويات بين الأطراف كما تعددت معها الأدوار والأفعال والمواقف مما جعل من الصعب الوصول لحلحلة لهذه الأزمة رغم توفر الأطراف التي تريد توحيد الموقف الخليجي بعيدا عن التعارض والتناقضات التي تشكل تهديدا للأمن المشترك الخليجي والأمن العربي ومستقبل القوة العسكرية المشتركة.

2. إشكالية الدراسة:

إن مختلف التطورات التي شاهدتها المنطقة العربية أدت إلى تغييرات عميقة على مستوى طبيعة العلاقات فيها وكذلك يعبر على مستوى التهديدات التي تواجهها وخاصة من الناحية الأمنية والعسكرية، وتشكل الأزمة الخليجية

القطرية منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات العربية وخاصة أن الأمن العربي متعلق بالأمن في منطقة الخليج العربي، لذا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مختلف المؤثرات والعوامل التي أدت إلى بزوغ هذه الأزمة ودراسة أهم تأثيراتها على توجهات العلاقات والاتفاقيات والأحلاف في المنطقة العربية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت الأزمة الخليجية القطرية على منظومة الأحلاف العسكرية في المنطقة العربية؟

وقد تم تفكيك هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

أ– كيف ساهمت نظريات العلاقات الدولية في تقسيم ظاهرة التحالفات في المنطقة العربية؟

ب– ماهي المكانة والأهمية التي يحظى بها الخليج العربي؟

ج– فيما تتمثل طبيعة ودوافع الأزمة الخليجية القطرية؟

د– مامدى تأثير الأزمة الخليجية القطرية على حلف درع الجزيرة الخليجي كأداة دفاعية في المنطقة العربية؟

3. فرضيات الدراسة:

أ– يحظى الخليج العربي بمكانة إستراتيجية مهمة نظرا لما يحتويه على مصادر الطاقة كالنفط والغاز.

ب– شكل التنافس على الزعامة الإقليمية ولعب دور محوري في منطقة الخليج العربي لبنة أساسية لتدهور العلاقات الخليجية القطرية.

ج– كلما زادت الأزمة القطرية الخليجية حدة وتوتر أثر ذلك على زعزعت العلاقات داخل حلف درع الجزيرة ويؤدي بدوره إلى عرقلة وجود قوة عربية دفاعية مشتركة.

4. أهمية الدراسة:

يمكن التماس أهمية دراسة الموضوع من خلال الاعتبارات التالية:

أ- الأهمية العلمية:

- تقديم إطار تحليلي للأزمة القطرية الخليجية كمعرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء نشوء هذه الأزمة وتوضيح أثر المتغيرات الداخلية والخارجية لتحديد طبيعة هذه الأزمة ومدى تأثيرها على الاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج العربي.
- كما أن منطقة الخليج العربي تحظى بأهمية إستراتيجية هامة جدا في الساحة الدولية من خلال أنه يعتبر محطة لأهم مصادر الطاقة والتجارة العالمية وهذا الأمر يجعل من استقرار التجارة العالمية مرتبط بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي.
- كما أن الدراسة تبين مدى قدرة ونجاعة مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الاستقرار والأمن من خلال المؤسسة الأمنية التي تعتبر الأداة العسكرية لمواجهة مختلف التهديدات التي تمس بأمن واستقرار المنطقة الخليجية خاصة والعربية عامة.

ب- الأهمية العملية:

- إن الدراسة عميقة جدا خاصة فيما يتعلق بإثراء الجانب المعرفي المتعلق بأسباب نشوء الأزمات الدولية.
- إن دراسة الأزمة الخليجية القطرية من خلال التطرق لمختلف تداعياتها المستقبلية من شأنه أن يؤدي بنا إلى اقتراح حلول وتوصيات لتسوية الكثير من المشاكل التي تمر بها المنطقة العربية والتي تؤثر على استقرارها وأمنها.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أ- إسقاط تفسيرات نظريات العلاقات الدولية على ظاهرة التحالفات الدولية وعلى تحالف درع الجزيرة الذي يعتبر الدرع الواقي للأمن الخليجي.

ب– التعرف على منطقة الخليج العربي وأهميته الإستراتيجية في السياسة الدولية.

ج– بيان أسباب الأزمة الخليجية القطرية وأطرافها المؤثرة فيها وتحديد مصالح وإستراتيجيات كل طرف.

د–دراسة أهمية التحالفات في المنطقة العربية من خلال تخصيص هذه الدراسة على مستقبل حلف درع الجزيرة كأداة دفاعية في ضوء الأزمة الخليجية القطرية ومحاولة إعطاء تصورات لما ستؤول إليه الأزمة وتأثيرها على المنطقة الخليجية بصورة مصغرة والمنطقة العربية بشكل أكبر.

6. مبررات اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تمثلت في:

أ– أسباب ذاتية:

- موضوع التحالفات الدولية يندرج ضمن تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية.
- معرفة أبعاد ودوافع وأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة الخليجية القطرية ومستقبل هذه الأزمة ومختلف التداعيات التي ستلحق عنها في المحيط الخليجي والعربي والدولي على حد سواء ومعرفة مصالح وأهداف مختلف الأطراف القائمة في هذه الأزمة.

ب– أسباب موضوعية:

- نظرا لحداثة الموضوع ونظرا لطبيعة التفاعلات الدولية والإقليمية فان هذا يفرض علينا إعطاء المزيد من التفسير والتحليل للأزمة الخليجية القطرية.
- الأزمة الخليجية ككل هي مشكل عويص يهدد أمن و استقرار المنطقة العربية وهذا ما يدعو إلى دراسة وتحليل أسباب وخلفيات الأزمة لمحاولة إعطاء نتائج وحلول للحفاظ على الأمن العربي.

7. الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الأزمة الخليجية القطرية الحدث البارز الذي يتم تداوله بشكل كبير بين أوساط الباحثين وقد تم تناوله من زوايا متعددة حيث توجد هناك مجموعة من الدراسات تمثلت في:

أ- الدراسة الأولى: ل-د-ناصر التميمي باحث وخبير في الشؤون الخليجية، مقال بعنوان "الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون"، وتهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم التداعيات الجيو سياسية للأزمة الخليجية على سياسات مجلس التعاون ومستقبله في إطار مكاسب وخسائر الأطراف الداخلية والخارجية للأزمة وهي دراسة تبحث في مختلف التأثيرات الاقتصادية للأزمة في حال استمرارها.
تم الاستفادة منها من خلال تحديد مختلف التبعات التي سببتها الأزمة القطرية الخليجية على دول مجلس التعاون الخليجي ومختلف أطراف الأزمة وتبيان أسباب الأزمة.

ب- الدراسة الثانية: أحمد المدى بعنوان"انعكاساتالأزمة الخليجية على خريطة التحالفات الإقليمية"، وهو عبارة عن تقرير بين مدى تأثير الأزمة الخليجية على المستوى الاستراتيجي والاقتصادي على الساحة الإقليمية والدولية ومكانة الشرق الأوسط على الساحة الدولية وعن دور مجلس التعاون الخليجي كقوة جماعية في تحقيق الأمن في المنطقة العربية.
تم الاستفادة منها من خلال أن هذه الدراسة كشفت الضوء على ما ستؤول إليه الشراكة الخليجية على المستوى الأمني وتحديد سيناريوهات حلف درع الجزيرة كإطار للتكامل الأمني الإقليمي.

ج- الدراسة الثالثة: تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات تحت عنوان "الخليج أزمة غير مسبوقة وتداعيات كبيرة"، وفي هذا التقرير تم رصد أهم الدوافع التي أدت إلى الأزمة وأبعاد الأزمة الخليجية القطرية وتبيان مختلف التفاعلات الدولية مع الأزمة إضافة إلى أهم الانعكاسات الناجمة عنها.
وهذه الدراسة تم الاستفادة منها من خلال أخذ صورة معمقة عن مختلف الأسباب التي أدت إلى الأزمة ومعرفة إستراتيجيات ودوافع كل طرف في الأزمة والنتائج التي انجرت عن هذه الأخيرة.

د- الدراسة الرابعة: أطروحة دكتوراه لحشوف ياسين تحت عنوان" إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية"، وتبين هذه الدراسة البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي ومختلف التفاعلات التعاونية ومشاريع التكامل في الشؤون الاقتصادية والأمنية.

معرفة موقع الخليج العربي وتبيان أهميته ورصد مختلف مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي.

هـ- الدراسة الخامسة: دراسة أ. منصور أبو كريم بعنوان "الموقف الدولي والإقليمي من الأزمة الخليجية"، وفي هذه الدراسة برزت مختلف التفاعلات والمواقف حول الأزمة الخليجية القطرية بين معارض ومؤيد للأزمة ومن كان له دور الوسيط والسعي وراء حل الأزمة ومن جهة أخرى من كان له طموح وإستراتيجيات لتحقيق مصالحه من وراء هذه الأزمة.

معرفة مختلف المواقف والأطراف المؤثرة في الأزمة الخليجية القطرية وكذلك التعرف على الوساطة الكويتية في حل الأزمة وما ستؤول إليه هذه الوساطة.

و- الدراسة السادسة: لـ. جيفري مارتين بعنوان"أفاق تعاون بلدان الخليج العربي" وهي دراسة استكشفت العوامل التي تربط وتقسم دول الخليج على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي وبنظر في أبرز التداعيات المترتبة على المجلس على المنطقة العربية و أمنها.

معرفة استكشاف طبيعة علاقات التعاون التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي ومن خلالها تم تحديد مستقبل هذه العلاقات في ظل الأزمة الراهنة.

ز- الدراسة السابعة: دراسة أجنبية لمركز الجزيرة للدراسات تحت عنوان" affects Gulf Crisis Régional Balance"، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الأزمة السعودية القطرية على توازن القوى في منطقة الخليج العربي وانعكاساتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي.

تحديد مستقبل وتداعيات الأزمة الخليجية القطرية على مسار التحالفات في منطقة الخليج بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة.

8. حدود الدراسة:

أ- الحدود الموضوعية: تحدد الدراسة موضوعي من خلال تحليل أبعاد ومتغيرات الأزمة الخليجية القطرية وبيان تحليل مختلف تداعياتها على المنطقة العربية وعلى الأحلاف و الاتفاقيات العسكرية العربية.

ب- الحدود المكانية: المنطقة الجغرافية المتمثلة في منطقة الخليج العربي.

ج- الحدود الزمنية: تبدأ الحدود الزمنية للدراسة من عام 2017 تقريبا إلى غاية 2019.

9. المنهجية المستخدمة:

أ- المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويقوم بوصفها وصفا دقيق وبطريقة علمية ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ولقد تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة بهدف تفسير بعض التعاريف الخاصة بالتحالفات والأزمات الدولية وكذلك وصف موقع منطقة الخليج العربي وتحديد أبعاد وتفسير أسباب الأزمة الخليجية القطرية وتداعياتها المختلفة.

ب- المنهج التاريخي: هو المنهج الذي يقوم بوصف الظواهر التي وقعت في الماضي وتتبع مراحل تطورها من خلال تحليلها وتفسيرها وتعميمها، ويتم توضيح ذلك من خلال تتبع مراحل نشوء الأزمة الخليجية القطرية والعودة إلى دراسة جذورها وكذلك تتبع مراحل تطور حلف درع الجزيرة الدرع الواقي للأمن الخليجي العربي ومحاولة تسليط الضوء على تداعيات الأزمة الخليجية القطرية على مستقبل هذه المنظومة الدفاعية.

ج-المنهج دراسة الحل: يقوم هذا المنهج بدراسة حالة أو ظاهرة معينة، وفي هذه الدراسة تم تطبيقه على حلف درع الجزيرة بما أنه يمثل الدرع الواقي للأمن الخليجي العربي ومحاولة تسليط الضوء على تداعيات الأزمة الخليجية القطرية على مستقبل هذه المنظومة الدفاعية.

10. هيكل الخطة: تبرير

اقتضت الدراسة تقسيمها إلى ثلاث فصول أساسية كمايلي:

أ- الفصل الأول: عبارة عن دراسة مفاهيمية وتأصيل نظري للدراسة، حيث تم التطرق إلى ثلاثة مباحث، يتعلق المبحث الأول بدراسة مفهوم التحالفات الدولية بشكل عام والعسكرية بشكل خاص وكذا تبيان أهم المصطلحات المتعلقة بالمفهوم والأشكال التي تتخذها الأحلاف بين الدول، أما المبحث الثاني فلقد خصص لدراسة أهم النظريات التي تفسر ظاهرة التحالفات في العلاقات الدولية، والمبحث الثالث فقد حاولنا من خلالها التطرق لكافة الدلالات والمضامين المفاهيمية والتعريفية للأزمة الدولية.

ب- الفصل الثاني: خصص لدراسة الأزمة الخليجية القطرية خلفياتها وأبعادها، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول دراسة جيو إستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وأهميته على الساحة الدولية والمبحث الثاني الذي يتناول جذور والبدايات الأولى للأزمة الخليجية القطرية والأسباب والدوافع الكامنة وراء نشوئها أما فيما يتعلق بالمبحث الثالث فقد رصد الأطراف الفاعلة و المؤثرة في الأزمة من خلال تقسيمها إلى أطراف الداخلية والخارجية وهذا من أجل التعرف على استراتيجيات كل طرف نحو هذه الأزمة.

ج- الفصل الثالث: تم استعراض فيه مستقبل هذه الأزمة على العلاقات الخليجية والأحلاف العربية متمثلة في حلف درع الجزيرة كدراسة حالة وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تمثل في إعطاء صورة عن نشأة الحلف الخليجي وأهم ما حققه من إنجازات، المبحث الثاني تناول تأثير الأزمة الخليجية القطرية على العلاقات الخليجية على مدى اقتصادي و أمني وإعطاء سيناريوهات لهذه العلاقة من خلال الأداة الخليجية لتجسيد حلف درع الجزيرة كوسيلة دفاعية عن الأمن الخليجي في ظل الأزمة الراهنة وذكر مختلف تداعيات هذا التأثير على مستقبل العلاقات الدفاعية والأمنية للمنطقة العربية ككل.

الفصل الأول:

المنطلقات المفاهمية والنظرية لظاهرة التحالفات والأزمات الدولية

- **مقدمة الفصل الأول**

المبحث الأول: ماهية التحالفات الدولية

المطلب الأول: مفهوم التحالفات الدولية

المطلب الثاني: علاقة التحالف بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثالث: دوافع قيام الأحلاف الدولية

المطلب الرابع: تصنيفات الأحلاف الدولية

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة التحالفات الدولية

المطلب الأول: التحالف من منظور واقعي

المطلب الثاني: التحالف من منظور ليبيرالي

المبحث الثالث: ماهية الأزمة الدولية

المطلب الأول مفهوم الأزمة الدولية

المطلب الثاني: المفاهيم المتداخلة لمفهوم الأزمة

المطلب الثالث: خصائص ومراحل الأزمة الدولية

- **خلاصة الفصل الأول**

مقدمة الفصل الأول

حقل العلوم السياسية بصفة عامة وعلى وجه التحديد حقل العلاقات الدولية يزخر بالمفاهيم التي تفسر مختلف الظواهر التي تشهدها الساحة الدولية والتي لايمكن أن تحدد بشكل أدق أو أن تطلق مدلولا دقيق للظاهرة إلا أنها بالتأكيد تعطي وصفا معمقا لمختلف أبعادها.

وفي هذه الدراسة سنحاول إعطاء صورة متكاملة الأبعاد عن مفهومين غاية في الأهمية في عصرنا الحالي اللازمة كمفهوم يؤدي بنا إلى عنصر التهديد ويمس بأمن واستقرار الدولة كوحدة في النظام الدولي، والتحالفات التي تعتبر ظاهرة تؤدي إلى تحقيق الأمن وهذا من خلال أن الدول تسعى لتكثيف جهودها بطريقة جماعية للتصدي لمختلف التهديدات والأزمات التي تواجهها وتهدد أمنها وأمن أفرادها، وهذا لأن الدول لم تعد قادرة وحدها على تحقيق أمنها بمفردها وسط مختلف التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية من حيث تعدد الفواعل وتعقد شبكة التهديدات الأمنية التي أصبحت تشمل كل القطاعات التي يتشكل منها كيان الدولة، ومن خلال هذا تسعى الدول للتحالفات كوسيلة للحفاظ على أمنها واستقرارها والتصدي لمختلف الأزمات التي تهددها.

ومن هذا المنطلق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

- **المبحث الأول: ماهية التحالفات الدولية**
- **المبحث الثاني: مختلف النظريات التي تفسر ظاهرة التحالفات الدولية،**
- **المبحث الثالث: مفهوم الأزمة وأهم الخصائص التي تمثلها.**

المبحث الأول: ماهية التحالفات الدولية

تعتبر التحالفات بين الدول خيارا استراتيجيا مرتبطا بتنمية وتطوير قدرات الدولة في عالم يتميز بعدم الاستقرار وتعتبر في أولويات الأجندة الدولية، والتحالفات هي أساس مهم في رسم وتحديد العلاقات بين الدول وهي بتحديد تنشأ نتيجة احتكاك وسعيالأفراد والدول لتحقيق مصالحهم وأهدافهم نظرا لصعوبة تحقيقها بشكل منفرد.

وعليه فان هذا المبحث سيتناول إعطاء مفهوم دقيق للتحالفات الدولية كظاهرة في العلاقات الدولية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

المطلب الأول: مفهوم التحالفات الدولية

مصطلح التحالف مصطلح شائع في مجال العلاقات بين الدول وقد خضع هذا المفهوم لعدة تعريفات من طرف الباحثين.

ولتعريف التحالف كمصطلح وجب أولا إعطائه دلالة لغوية:

1. **التحالف لغة:**

التحالف مشتق من الفعل حَلَفَ والحِلْفُ والحَلِفُ لغتان معين القسم؛

ويأتي الحلف بعدة مهام أهمها: العهد والتعاقد أي التعاهد على أن يكون المصير واحد[1]، لقوله تعالى"وأفوا بعهد الله"[2]

2. **التحالف اصطلاحا:**

يعرف بطرس غالي ومحمود خيري عيسى التحالف بأنه "معاهدة تبرم بين دولتين أو أكثر من أجل صد عدوان يقع على طرف أو أكثر من أطراف المعاهدة من دولة معينة أو غير معينة"[3].

1 –عبد الرحمن محمد عبد العزيز شراب، **أحكام التحالفات السياسية في ضوء الواقع المعاصر**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن، ص: 6.

2 –**سورة النحل**، الآية، 90.

3 –بطرس بطرس غالي، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1978، ص: 64.

فالدول تلجأ للتحالف عندما تسعى لزيادة قوتها وتحقيق الأهداف بتكلفة أقل وأرباح أكثر، فالمصالح المشتركة هي التي تدفع أو تحرك قيام أي تحالف دولي، وتنشأ أيضا إذا ماوجد عدو مشترك يهدد أمن الدول المتحالفة وهذا دفاعا عن الكيان الإقليميلها وحماية الأمن القومي ولسد الضعف الذي تعاني منه بمفردها.

- ويعرف قاموس العلوم السياسية التحالف أنه" علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الحلفاء بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب"[1]
- كما يعرفه **هوليستي**" اتفاق رسمي بين دولتين أو أكثر للتعاون في المجالات الأمنية والعسكرية"[2]
- وبالتالي فالحلف هو عبارة هوعبارة عن اتفاق بين دولتين فأكثر للدفاع المشترك على أمنها ومصالحها في العالم وذلك عندما تعجز عن مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية بمفردها وبالتالي تصبح بحاجة لدول أخرى للدفاع عن الأمن والاستقرار.
- يعرف **هنري كابتنHenry Capitan** " هو معاهدة بين دولتين تتعهد بمقتضاها كل منهما بأن تهب لنجدة الأخرى، سواء كان ذلك من خلال القيام بعمل عسكري، أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العون وذلك في حال تعرض أي منهما لخطر الحرب"[3]

3. التعريف الإجرائي للحلف:

الحلف هو عبارة عن علاقة تعاقدية بين مجموعة من الدول وهو يعد شكل من أشكال التعاون في الشؤون العسكرية والدفاعية، حيث تسعى الدول إلى زيادة قوتها من خلال إضافة قوة الدول الأخرى عن طريق التحالف وهذا لأن كل الدول تسعى لزيادة قوتها أو بصورة أخرى في صراع من أجل زيادة قوتها وهذا مايجعلها تدخل في علاقات تعاقدية مع دول أخرى من أجل تجنب الأخطار، التي ستواجهها من الدول المتحالفة معها من الناحية الأولى واعتمادها على قدراتها الذاتية وحدها لا يكفي للتصدي لمختلف التهديدات الأخرى من ناحية ثانية.

1 –أمال قصدي، **أبعاد الخلاف الأورو، أمريكي في إطار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، ص: 11 .

2 –شيماء عبد السميع عبد الله محمد، **دوافع نشأة القوى الإقليمية (التحالفات العسكرية والتكتلات الاقتصادية**، مجلة الدراسات العليا، المجلد الرابع، العدد الرابع عشر، 2015، ص: 06 .

3 –أمال قصدي، **مرجع سابق**، ص: 12.

الأحلاف هي وسيلة تسعى من خلالها الدول لزيادة قوتها ولتحقيق التعامل في نظام توازن القوى كما أنها وسيلة في الحفاظ على حالة الاستقرار، وهذا من خلال أن الدول التي في عضوية حلف ماتقوم به الدول إذا تعرضت للعدوان وهي تتعهد في الدفاع عن بعضها البعض في حالة حدوث اعتداء، كما أن سياسة التحالفات تلجأ لها الدول كبديل لسياسة العزلة وضرورة لتحقيق تعاون في قضايا تخص الأمن وكسب أكبر قدر من القوة بالنسبة للأطراف المتعاقدة.

المطلب الثاني: علاقة التحالف بالمفاهيم الأخرى

بتداخل مصطلح التحالف مع مصطلحات أخرى في العلاقات الدولية تحمل معنى قريب من مفهوم التحالف تشملها في:

1. **التكامل**: هو عبارة عن مسار من أجل توحيد سياسات الدول في كافة المجالات عن طريق تكوين آلة مؤسساتية مشتركة تنتقل إليها صلاحية إتخاذ القرارات وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق وحدة شاملة تظهر فيها الولاءات الوطنية وهو يختلف عن التحالف من خلال أنه يضم كل المجالات وهذا اعتمادا على مبدأ الانتشار والتعميم بالانطلاق من مجال حساس وقضية من قضايا السياسة الدنيا وصولا إلى قضايا تتعلق بشؤون السياسة العليا بعد تحقيق نجاح في قطاع معين في حين أن الحلف يهتم بمجالات الدفاع والشؤون الأمنية فقط؛
2. **التعاون Comperation**: هو عبارة عن محاولة لتقريب سياسات أو مجالات متعددة بغرض تحقيق اتفاق في ميدان أو ميادين معينة وذلك لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون وقد يشمل هذا التعاون الجانب العسكري والاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى السياسي؛
3. **التنسيق Coordination**: هو عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل لسياسات الدول عن طريق عملية اتصالات وتشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي وهذا لوضع برنامج يهدف لضمان تحقيق أهداف رئيسية وهو ينصب على ميدان محدد ويكون له في غالب الأحيان طابعا مؤقتا .[1]

1 -.حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2008، ص: 13

4. **التكتل**: يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الدول تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة وهو يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم على مجموعة من الشروط التي تضمن تعظيم المصالح بين هذه الدول وتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، من خلال التجانس الاقتصادي والجغرافي والثقافي والاجتماعي والتكتل يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية بين الدول؛

5. **الجهوية Régionalisme**: هي عبارة عن مصطلح ومفهوم يرتبط برقعة جغرافية حيث أنها في بعض الأحيان تكون نقطة أساسية في تكوين الدول وبروز الإحساس الوطني، ويمكن أن تبرز الجهوية داخل الأجهزة سواء كانت دولية أو إقليمية.[1]

6. **الأمن الإقليمي**: عرفه باري بوزان" هو مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية معا بشكل وثيق بما فيه الكفاية بحيث لا يمكن النظر لأمنها الوطني بشكل واقعيبمعزل عن بعضها البعض"[2]أي بمعنى أخر هي مجموعة دول ترتبط مصدر تهديداتهم يبعضهم البعض وبالتالي تكون هناك عملية تنسيق لاستراتيجيات دفاع مشتركة بينهم.

المطلب الثالث:دوافع قيام الأحلاف الدولية

هناك أسباب عديدة تدفع دول العالم إلى إبرام التحالفات فيما بينها ومن أهم هذه الدوافع هي:

1. **الأسباب السياسية**: تنقسم إلى نوعين:

➢ **أسباب السياسة الداخلية**: الدول تدخل في تحالفات عندما تدرك أن مواردها الذاتية غير كافية للتكامل مع المشكلات التي تواجهها، أو لتحقيق أهدافها كما قد تعاني نظم الحكم في بعض الدول من افتقارها إلى الشرعية، أو تتعرض حكومات هذه الدول لضغوط شديدة من جماعات أو قوى المعارضة الداخلية فتلجأ هذه الدول إلى التحالف مع الدول الكبرى الداعمة لها بهدف منحها إطارا قانونيا مشروعا للتدخل لمساندتها إذ مادعت الحاجة لذلك؛

1 -.**نفس المرجع**، ص 14

2-Jonnathaneyvazon, **Some aspects of theory regional security complewes as applied to Studies of the plitical System in the post.Soveit Space**, central Assia and the Coucasus volume 12. Issue 2 (AZ ebeiyan 2011, P17.

➢ **أسباب السياسة الخارجية:** تلجأ الدول أحيانا إلى الدخول في أحلاف للحصول على مساعدات ومعونات سياسة واقتصادية وعسكرية لتتمكن من تحقيق استقلالها ومن ثمازداد حجم المعونة التي تمنحها دولة ما إلى دولة أخرى تزداد الدولة المانحة نفوذا لدى الدولة الممنوحة وتزداد قدرة الدولة الأولى على التحكم في سلوك الأخرى، كما قد تلجأ الدول إلى سياسة التحالف من أجل زيادة قوتها وذلك كبديل لسياسة التسلح التي قد تستنزف مواردها الاقتصادية ومنها تسعى الدولة لزيادة قوتها من خلال تجميع قوى حلفائهاإليها. [1]

2. **الأسباب العسكرية:** وتتمثل في:

➢ **ردع العدوان:** ويعتبر هذا الدافع أهم دوافع التحالف وهذا لان التخوف من التعرض للعدوان والسعي لردع هذا الخطر هو المبرر الرئيسي وراء انتهاج الدولة لسياسة التحالف والخطوة الأولى عند عقد التحالف هي تحديد العدو المشترك بصورة مريحة بين الدول المتحالفة، ودور الحلف ونجاحه هنا يكمن في مصداقية الردع من خلال حساب المخاطر والمكاسب والخسارة.[2]

المطلب الرابع: تصنيفات الأحلاف الدولية

للأحلاف الدولية عدة تصنيفات حسب مجموعة من المعايير نذكر منها.

1. **التصنيف من حيث البنيان:**

وهذا يتمثل في تأثير العلاقات بين أعضاء الحلف وسلوك الدول الأعضاء ويشمل:

أ- الأحلاف ذات البنيان المتعددة Plurality Structure

وهي تلك الأحلاف التي لا تسيطر فيها دولة واحدة على عملية إتخاذ القرارات في الحلف في القضايا المطروحة أمام أعضاءه، والدولة الأكبر في هذا الحلف لا تستطيع فرض إرادتها على باقي الدول أو باقي الأعضاء حيث تتم مناقشة جميع القضايا والمشاكل بطريقة جماعية ومتساوية بين الأعضاء والوصول إلى حلول وسط؛

1 -.مصطفى أحمد أبو الخير، **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الولي العام**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010، ص ص: 61-64

2 -عادل سليمان، **الأحلاف والتكتلات الدولية**، مجالات الحوار المتمدن، العدد 930، أوت 2004، ص: 05..

ب- الأحلاف ذات البنيان الهرمي Hierarchical Structure

وفي هذا النوع من الأحلاف تكون هناك دولة واحدة هي التي تسيطر على عملية إتخاذ القرار وفرض إرادتها على باقي الدول الأعضاء لسياساتها وعن مخالفة قراراتها وفرض نفوذها بطريقة تسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.[1]

2. التصنيفات من حيث عدد الأعضاء:

أ- الأحلاف الثنائية:

وهي تبرم بين دولتين فقط وقد تكون سبب إدراكهما لفاعلية التحالف الثنائي بدل الجماعي، أي رغبة دولة معينة في إقامة تحالف مع دولة أخرى ولكنها غير قادرة في الوقت نفسه على أن تضمها إلى تحالف جماعي، وهذا سبب عدم رضا هذه الدول عن انضمام تلك الدولة إلى الانضمام إلى التحالف الجماعي؛

ب- الأحلاف الجماعية:

وهي الأحلاف التي يزيد عدد أعضائها عن دولتين، مثل حلف الشمال الأطلسي، وتوفر عدد أكبر من الأعضاء نستطيع القول أنه يكفل قدر من الديمقراطية في إتخاذ القرارات. [2]

3. التصنيف من حيث المدة الزمنية:وهناك نوعين من هذا التصنيف:

أ- الأحلاف المؤقتة: وهي الأحلاف التي تحدد لها فترة زمنية معينة، منصوص عليها في المعاهدة المنشئة للحلف، سواء طالت أم قصرت؛

ب- الأحلاف الدائمة:وهي أحلاف لا يحدد لها أجل معين، وهي أقوى من الأحلاف المؤقتة. [3]

1- رياض مزيان، **الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية**، دراسة حالة حرب الخليج الثانية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004-2005، ص: 09.

2- عماد جاد، **الحلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998، صك 27.

3- محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1978، ص ص: 16-17.

4. التصنيف من حيث الهدف:

أ- أحلاف دفاعية: وهي الأحلاف التي تنشأ بدافع الخوف من خطر مشترك يهدد الدول المتحالفة، وهذا ما يدفعها للتكتل وتنسيق سياستها بهدف التصدي لهذا الخطر، وهنا تتعمد الدول الأعضاء في الدفاع عن بعضها البعض؛

ب- الحلف الهجومي: وهذا النوع من الأحلاف ينشأ بأهداف دفاعية علنية وأهداف هجومية على دول معينة بطريقة سرية. [1]

5. تحالفات رسمية وتحالفات تنسيقية:

أ- التحالفات الرسمية: إذا كانت وثيقة التحالف قد وقعت من قبل دول معترف بها، أو كان العقد موضوع التحالف مكتوبا وموقعا عليه رسميا، وفي هذا النوع يتحمل الطرفان الموقعان أعباء قانونية لعدم الالتزام به؛

ب- التحالفات التنسيقية: هو تحالف غير مكتوب تلجأ إليه الدول خوفا من الانزلاق إلى الحروب التي لا ترغب بها.[2]

6. تصنيف الأحلاف من حيث التجاور أو التباعد الجغرافي:

بحكم أن الجغرافيا تحظى بأهمية كبيرة في العلاقات الدولية من حيث أنها تعتبر عامل مؤثر في السلوكيات الدولية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، فإننا نجد هناك نوعين:

أ- الأحلاف المتجاورة جغرافيا: إن علاقات التحالف بين الدول المتجاورة جغرافيا تكون عادة أمتن وأوثق من علاقات التحالف بين الدول المتباعدة، إذ قد يؤدي التباعد الجغرافي أحيانا إلى إضعاف درجة تماسك الحلفاء؛

ب- الأحلاف المتباعدة جغرافيا: إن التجاور أو التباعد يكاد يكون عديم الأثر في تماسك الحلف، إذ أن الدافع وراء قيام الحلف هو وحدة المصالح والأهداف ومدى توافقها بغض النظر في أي عوامل أخرى.[3]

1- رياض مزيان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

2- حسين علاوة خليفة، **سف منذر العياشي، الإرهاب والتحالفات الدولية دراسة في دوافع الشراكة الدولية**، السباقات الفكرية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الإستراتيجية، ص: 95.

3- أمال قصدي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.

7. تصنيف الأحلاف من حيث الدواعي والاعتبارات التي أدت إلى قيامه

أ- التحالفات التعزيزية: وهي التي تستهدف إضافة إمكانات وقدرات إضافية على قوة الدولة التي تلجأ إلى التحالف؛

ب- التحالفات الوقائية: وهي التحالفات التي تتم مع دولة ما لا تنظم إلى معسكر الأعداء؛

ج- التحالفات الإستراتيجية: وهي التي تستهدف بها دولة ما مجرد الحصول على تسهيلات إقليمية لدى دولة أخرى محدودة القوة؛

د- الأحلاف التي تخدم أهداف عقيدية (إيديولوجيا): وهي التي يعلن أعضاؤها عن اعتكافهم لمجموعة من المبادئ أو القيم التي قام الحلف من أجل الدفاع عنها ونشرها.[1]

1- هشام محمد سعيد أل برغيش، **الأحلاف العسكرية والسياسية والآثار المترتبة عليها**، القاهرة: دار اليسر للطباعة والنشر، د.ط، 2012، ص: 119.

المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة لظاهرة التحالفات الدولية

لكل ظاهرة تفسير وهذا التفسير يتم عن طريق مجموعه من النظريات التي تعمل على رصد وتحديد وتحليل ظاهرة في بيئتها، التحالفات بين الدول وسيله سعت الدول من خلالها لتحقيق الأمن والاستقرار.

وقد خضعت هذه الظاهرة للتحليل من قبل مجموعة من النظريات في العلاقات الدولية سعت لمعرفه أسباب ونتائج نشوء هذه الظاهرة في العلاقات وسنخص بالذكر النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية وكيفية تفسيرها ظاهرة التحالفات الدولية.

المطلب الأول: التحالف من منظور واقعي

أولا: مدخل للنظرية الواقعية:

تعتبر النظرية الواقعية من أكثر النظريات انتشارا وتأثيرا في العلاقات الدولية وهي تعمل في طياتها مجموعة من المقاربات ضمن ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة، ولقد كان ظهور نظرية الواقعية نتيجة الإخفاقات التي لحقت بالنظرية المثالية.

تهدف النظرية الواقعية إلى دراسة عامل القوة والحروب والصراعات في فهم سلوكيات الدول كعوامل مؤثرة في علاقات بعضها البعض، والنظرية الواقعية تطلق من الطبيعة الشريرة للفرد إذ يرجع مورغانتو أسباب السلوك الصراعي لدى الدول إلى الطبيعة البشرية المظلمة التي تحكمها غريزة القوة وحب السيطرة، فالمصالح المتعارضة للدول تجعل العالم مكان غير مناسب لتجسيد المبادئ الأخلاقية، ومن ثم الوسيلة المناسبة والفعالة لتفادي الحروب وأعمال العدوان هو تشكيل توازن القوى، الذي يثبط الدول عن اللجوء إلى محربة بعضها.[1]

أما بالنسبة للواقعية الجديدة والتي يمثلها كنيث والتز فهو يحول الطبيعة البشرية ويركز على تأثير النظام الدولي، فالنسبة له النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى كل منها تسعى للحفاظ على كيانها ووجودها في النظام الدولي، وهذا النظام الدولي هو نظام تغيب في وجود سلطة مركزية تحمي كل دولة من الأخرى وفي ظل هذا نحن نجد

1- عامر مصباح، **اتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص: 206.

أن كل الدول لا تهتم إلا لمصالحها أما بالنسبة للدول الصغرى أو الضعيفة فهي تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الأقوياء.[1]

وإجمالا نستطيع القول أن النظرية الواقعية في تفسيرها للواقع الدولي تقوم على مجموعة من الافتراضات نذكر أهمها فيمايلي:

- الدول هي الفاعل الأساسي والمهم في العلاقات بين الدول؛
- طبيعة الإنسان شريرة وهذا ما ينعكس على سلوك الدولة الخارجي؛
- الدولة فاعل عقلاني؛
- النظام الدولي هو نظام فوضوي تتضارب فيه مصالح الدول؛
- القوة هي الوسيلة للحفاظ على مصالح الدولة وأمنها القومي، ومن خلال هذا فإن الدولة تسعى من خلال سلوكها الخارجي إلى:
  - ✓ زيادة القوة بإتباع سياسة توسعية؛
  - ✓ الحفاظ على القوة؛
  - ✓ إظهار القوة وذلك نظرا لتركيزها على قضايا الحرب والأمن الوطني؛

ومن خلال هذا فان النظرية الواقعية في بنائها النظري تستند إلى القوة كهدف رئيسي ترتكز عليه سياسات الدولة في المجال الوطني والدولي، وهذا بالإضافة إلى مفهوم المصلحة **Intrest** فلكل دولة من دول العالم مجموعة من المصالح مفادها:

- مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة؛
- مصلحة تعظيم القوة العسكرية وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد العدوان؛
- مصلحة تعظيم القوة السياسية من خلال الإهتمام بالبعد الاقتصادي الذي يعتبر الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية.[2]

1- إكرام بركان، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010، ص: 38..

2- عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص: 208.

ونظرا لتركيز الواقعية على قضايا الحرب والأمن الوطني، فإننا نجد أن مفهوم توازن القوى يعتبر من أحد أهم إسهامات هانس مورغانتو في نظرية **Blance of Pouver** الذي يعتبره الوسيلة الناجحة لضمان السلام، وينصح الدول المتنافسة أن تلزم نفسها بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها، لأن هذا الاتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة على الحصول على القوة.[1]

وكما يقول مورغانتو أن الدولتين (أ) و (ب) المتنافستين تجدان أمامهما ثلاث خيارات لتدعيم مراكز قواهما وتطويرها وهي:

- أن تزيدا من قوتهما
- إضافة دول أخرى إلى قوتهما
- سحب كل منهما من قوة الخصم إلى قوة الدول الأخرى

فإذا اختارت الأولى فإن عليها الدخول في سباق التسلح أما إذا اختارت الثانية فقد اختارت سبيل الأحلاف واختيار الدولة لطريق الأحلاف ليس مسألة مبدأ بل مسألة ملائمة، فالدولة تستغني عن أحلافها إذا ما اقتنعت بأنها تمتلك من القوة ما يكفي لردع أعدائها من دون أحد أو أعباء الارتباطات الناتجة عن الأحلاف تفوق الأرباح المترقبة منه.[2]

ثانيا: نظرية توازن القوى:

هي إحدى الركائز الأساسية للنظرية الواقعية وهي نظرية تسعى لتوضيح مفهوم تشكيل التحالفات فنظرا لفكرة الفوضى في العلاقات الدولية يجب على الدول أن تضمن بقاءها من خلال الحفاظ على قوتها وزيادتها في عالم تزيد فيه الاعتماد على المساعدة الذاتية.

توازن القوى يعين وجود دولتين أو أكثر في حال نزاع **State of Conflict** وليس في حالة صدام **State of Clash**، وصراع ناتج عن تكافؤ القوى لطرفين أو أطراف الصراع، ويتحقق التوازن من خلال المعطيات التالية:

1– **نظرية التحالف في العلاقات الدولية**، أنظر الرابط: bohothe.blogspot.com/2009/04/blog-post.18.htm/ ?
تم التصفح 25-03-2019

2- **المرجع نفسه**.

- وجود وحدات سياسية عديدة ذات سيادة؛
- غياب سلطة مركزية شرعية قوية فوق هذه الوحدات ذات السيادة؛
- وعي حكام الدول بمغزى توزيع القوى في العالم والفائدة التي تعود عليهم من ذلك.

وفي مضمون العسكري الإستراتيجي هو تعيين السلام (**Peace**) وعدم التوازن بعين الحرب (**War**)، وهو بهذا المعنى يرى اللعبة الدولية في معظمها ذات مضمون صفري (**Zero Sun Game**) بينما التوازن الناتج عن الترابط يرى مضمون اللعبة الدولية غير صفري. (1)

تقوم نظرية توازن القوى على مبدأين أساسيين هما:

- العمل على زيادة القوة الذاتية للدولة لي تتوازن مع قوة دولة أخرى
- العمل على إضعاف القوى المنافسة للدولة.

ويفترض توازن القوى وجود عدد كبير من الدول المتفاوتة في قواها لأن هذا التفاوت يدفع بعضها إلى إقامة تحالفات أو محاور قوى متكافئة بغية التقليل من احتمالات الحرب، وزيادة فرص السلام.

عرف توازن القوى شكلين من التوازنات هما:

- توازن القوى البسيطة الذي يقوم بين دولتين؛
- توازن القوى المركبة الذي يقوم بين مجموعة دول تتوزع على طرفين متقابلين، وهو ما يعرف باسم توازن القوى متعددة الأطراف.

وارتبط مفهوم توازن القوى بصورة دائمة بسياسة القوة في العلاقات السياسية الدولية، باعتباره أداة تنظيم الصراعات الدولية أو تنظيم صراعات القوى بحيث يسود الاستقرار في المجتمع الدولي. (2)

وتسود سياسة توازن القوى عندما يتم استيفاء مطلبين هما:

1- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص: 159-160.

2- عدنان السيدحسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة أولى، 1998، ص ص: 108-109.

- أن يكون النظام فوضوي وأن يكون مشغولا من قبل وحدات ترغب بالبقاء على قيد الحياة ويمكن للدول القيام بذلك من خلال التوازن الداخلي حيث تستخدم جهودها الداخلية لزيادة قدراتها وزيادة القوى العسكرية أو من خلال التوازن الخارجي والذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى.[1]

وهانس مورغانتو يرى أن مصطلح توازن القوى يصف أشياء مختلفة يمكننا تصنيفها في مستويات مختلفة.

1. **الموقف النظري المنظومي**: توازن القوى يصف حالة يعاد فيها توزيع السلطة بشكل متساوي إلى حد ما بين مختلف أقطاب المنظومة العالمية.
2. **مستوى النظري الوطني**: الذي يعد أن توازن القوى هو سياسة خاصة تخص السياسة القائمة بين الدول.

وتوازن القوى ليس سياسة في حد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقها بل هي تسعى إلى التفوق والهيمنة وهذا ما يقود إلى توازن القوة.

ومن خلال هذا يرى الواقعيون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار ويشير مورغانتو بذلك لمجموعة من الطرق المختلفة لتوازن القوى وهي: مبدأ فرق تسد، سياسة التعويضات، وسياسة التسلح، ونظام الأحلاف.[2]

ويرى الواقعيون الجدد والذين يمثلهم كنيث والتز أن نظرية توازن القوة تساعد على التنبؤ بخصوص السلوكيات والمحصلات الدولية، فالدول ترتبط في سلوك توازني سواء كانت القوة المراد موازنتها هي الغاية من هذا السلوك أم غير ذلك، طالما أن الأمن هو الهدف الأسمى والأساسي، فميزان القوى حتمية ملازمة للحياة في عالم فوضوي وفي هذا النظام ما لم تتمكن الدولة من ضمان أمنها من طرف واحد فإنها تتحالف مع الآخرين للقيام بذلك.[3]

1- عبير بهولي، **النظرية الواقعية النيبوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص ص: 68-69.

2- **نظرية التحالف في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره.

3- عبير بهولي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 69.

المطلب الثاني: التحالف من منظور ليبيرالي

تعود جذور الليبرالية إلى إسهامات العديد من المفكرين مثل "إيمانويل كانط" في عمله مشروع السلام الدائم 1975 وكذلك جيرمي بيبتام.

وتحاول النظرية الليبرالية الإجابة عن أسئلة منها:

- لماذا تتعاون الدول؟ **Whay are the states cooperate?**
- كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أفعال الوحدات الدولية وغير الدولية؟[1]
- **How do international standards of conduct evolve and develop and affect the actions of international and non-international units?**

وتقوم النظرية الليبرالية على مجموعة من الافتراضات مفادها:

- الدولة ليست فاعل وحدوي في العلاقات الدولية فهناك الأفراد والجماعات في المجتمع المدني يشكلون الفاعلينالأساسيين.
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع الفعلي، جانب مسائل الأمن الوطني هناك أيضا مسائل اقتصاديةواجتماعية بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل.

والنظرية الليبرالية على فكرة الاعتماد المتبادل كظاهرة تساهم بشكل كبير في إضفاء الطابع السلمي على العلاقات بين الدول. [2]

معنى الاعتماد المتبادل: Theory of interdependence

إن ظاهرةالاعتماد المتبادل ظاهرة إنسانية قديمة، حيث أن الشعوبلم تكن أبدا معزولة عن بعضها بل كانت تعرف حالة من التعامل والاتصال بين بعضها البعض، ومن خلال هذا نجد أن جوزيف تاي عرفه بأنه" موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم"[3]

1- إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: سياسات مقارنة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017، ص: 48.

2- **المرجع نفسه**، ص: 49.

3- عديلة محمد الطاهر، **الجدل الليبرالي، الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**، ملة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر (15)، جوان 2016، ص: 248.

وتعرفه نادية محمود مصطفى " ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم"[1]

يفترض مفهوم الاعتماد المتبادل وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التفاعل والتعامل بين الدول وخاصة في المجال الاقتصادي.

يعتقد الليبراليون أن الاعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة والتي قد تكون مكلفة جدا في حالة ماإذا تراجعت عنها واختارت اللجوء إلى الحرب، لأن الاعتماد المتبادل مفهوم يؤسس للتعاون بين الدول ويحفز على السلم في سياسات بعضهم البعض.

فهم يقرون بوجود علاقة وطيدة بين الاعتماد المتبادل والتقليل من الحروب ويبررون ذلك بالأسباب التالية:

- يوفر الاعتماد المتبادل مصالح مشتركة ومنافع متنوعة؛
- يعزز التفاهم وينزع مشاعر عدم الثقة والشك المتبادل، عن طريق زيادة التبادل التجاري والاتصال الكثيف بين الدول؛
- يعبر عن رضا الدول من خلال تنازلها عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات الدولية طمعا منها في تحقيق السلام والاستقرار بالتعاون مع الدول الأخرى. [2]

وبالتالي الاعتماد المتبادل يربط الدول يبعضها البعض ويقودها للتعاون لأنه يؤدي إلى التقارب بين الدول ويقوم على المصالح المشتركة وتبادل المنافع والأرباح بطريقة متكافئة.

1- **المرجع نفسه**، ص: 248.

2- **المرجع نفسه**، ص: 249.

المبحث الثالث: ماهية الأزمة الدولية

الأزمة هي ظاهرة إنسانية متلازمة مع وجوده فهي تنشأ في أي لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة ظروف داخلية أو خارجية تخلق نوع من التهديد للدولة أو المؤسسة أو حتى للفرد، وفي هذا المبحث سنحاول إعطاء وصف لظاهرة الأزمة الدولية والتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بها.

المطلب الأول مفهوم الأزمة الدولية

أولا: مفهوم الأزمة:

إن الأزمة من أكثر المفاهيم تداولا في مجال العلاقات الدولية من خلال تعدد تعريفاتها وتنوعت حسب نوع الأزمة ومستواها وسيتم التعرض لمفهوم الأزمة الدولية من خلال:

1. التعريف اللغوي للأزمة:

إن مصطلح الأزمة "**Crisis**" مشتق من الكلمة اليونانية "**Kipveur**" أي بمعنى التقرر " **To decide**"[1]

- والأزمة لغة هي الضيق والشدة.
- أي هي عبارة عن حدث عصيب يهدد كيان الفرد أو المؤسسة أو الدولة.[2]
- ويعرف قاموس وستر الأزمة: بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوء أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب.[3]

2. التعريف الاصطلاحي للأزمة:

عرفها جون سباييز: "هي موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم وهو الأمر الذي تقاومه دولة أخرى مما يخلق درجة عالية من الإدراكباحتمالاندلاع حرب"

1- علي بن هلهول الرويلي، **الأزمات–تعريفها–أبعادها–أسبابها**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص:02.

2- **المرجع نفسه، ص: 03**

3- غيث سفاح متعب الربيعي، **ماهية الأزمة الدولية، دراسة في الإطار النظري**، مجلة العلوم السياسية، العدد 42، (د.س.ن)، ص: 04.

أما الأزمة من الناحية السياسية: "هي حل أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواء كان إداريا، أو سياسيا، أو نظاميا، أو اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو ثقافيا".[1]

بمعنى أن الأزمة مرتبطة بالنظام السياسي وتهدد شرعيته ولابد من تدخل السلطة الحاكمة في الوقت المناسب لحل المشكل باتخاذ القرارات المناسبة.

ومن الناحية الأمنية: الأزمة "هي موقف مفاجئ أو نقطة حرجة ينتج عنها تهديد خطير للأمن والاستقرار، وقد تنجر عنها خسائر بشرية ومادية ومعنوية، وتتصاعد الأحداث خلال وقت ضيق وفي ظل إمكانيات قليلة وحاجة هامة إلى إتخاذ القرار"[2]

وهذا يعني من ناحية أخرى أن الأزمة الأمنية تتسبب في اختلال الأمن وهي بذلك تعتبر من أخطر أنواع الأزمات، وهي تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها:

- التشابك؛
- التحدي؛
- المفاجأة؛
- الاستفحال؛
- صعوبة السيطرة؛
- غموض الهدف؛
- تعاظم التبيعات[3]

أي أنها بمعنى آخر جعل الطرف الآخر فجأة في وضع لا يطاق ويجب عليه إتخاذ قرارات سريعة لحلها وسط جو من اللاعقلانية والارتباك وهذا ما قد يشوش طريقة إدراك للوضع القائم والوصول لحل يقضي على الأزمة بشكل سليم

1- عليوة السيد، **إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي**، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص.13.

2- محمد ولد المنى، "**وجهات نظر إدارة الأزمات الأمنية**"، أنظر الرابط: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php!id=54967 تم التصفح في 2019-03-25

3- **المرجع نفسه**.

عرفها "روبرت نورت" "Robert North" على أنها عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل أي هي عملية اشتقاق تحدث تغيرات في مستوى الفعالية بين الدول.[1]

إذا فإن الأزمة هي عبارة عن حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية، وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات، ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة.

وقد عرفها "سنيدر" "**Snyder**" وبول ديزينج" هي تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة تحدي حقيقية ولكن يحوي بين طياته بدرجة كبيرة احتمالية نشوب تلك الحرب"[2]

3. التعريف الإجرائي للأزمة:

هي عبارة عن ظرف انتقالي يتميز بعدم التوازن، وهي تشكل نقطة تحول للدولة أو الفرد أو المؤسسة أو بصورة أخرى تحدث تغير سواء إيجابي أو سلبي للدولة بصفة عامة والفرد بصفة خاصة، وهي تحمل مجموعة من المتغيرات التي تحمل قدرا من الخطورة والتهديد ويتطلب إيجاد حل لها مع مراعاة ضيق الوقت وعنصر المفاجأة.

والأزمة هي أيضا حالة من عدم الاستقرار يمر بها صانع القرار ينتج عنها متغيرات جديدة تتطلب استجابة سريعة من الأجهزة المختصة للحد منها أو للتقليل من الأضرار الناجمة عنها.

ثانيا: مفهوم الأزمة الدولية

يعرفها الأستاذ كينيث بولدينغ **Kenneth E.Boulding** "هي نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي أي أن الأزمة الدولية هي أزمات النظام السياسي"[3]

وقد عرف هولستي الأزمة الدولية على أنها "إحدى مراحل الصراع ومن أبرز مظاهرها هي أحداث مفاجئة غير متوقعة من جانب أحد الأطراف تؤدي إلى إرتفاع التوتر والتهديد إلى درجة ترغم صانعي القرار على اختيار أحد البديلين إما الحرب أو الاستسلام"[4]

1- علي بن هلهول الرويلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 05.

2- أو شريف يسري، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، 2016، ص: 22.

3 -Kenneth E.Boulding, **conflictanddefens**, New yourk, harper§rotorchbouk edition : 1963,P :250.

4- فاضل زكي، **الأزمة الدولية بين التصعيد والتعقيد**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، 1984، ص: 273.

وهذا يعني أن الأزمة الدولية هي عبارة عن موقف يتم إدراكه من طرف صانع القرار وإدراكه للموقف في درجة عالية من التوتر ومحدودية الوقت وسرعة إيجاد الحلول المناسبة.

ويرى مايكل بريشر أنه يمكن تعريف الأزمة الدولية اعتمادا على الظروف الأربعة التي تفي بغرض قيامها:

- تهديد القيم والمصالح العليا؛
- تغيير في البيئة الداخلية والبيئة الخارجية؛
- احتماليةاستخدام العنف والقوة العسكرية؛
- ضيق الوقت ومحدوديته عند الاستجابة.[1]

ويعرفها مجمع سلوك الأزمة الدولية **BehaviorCrisis international** على أنها عبارة عن موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي، وهي تشكل موقف غير متوقع، يمثل تهديد فوق المستويات المعتادة ويشكل ملحوظ بحيث يزيد من إمكانيات وقوع العنف مع إدراك ضيق الوقت المتاح للتصرف"[2]

التعريف الإجرائي:

الأزمة الدولية بشكل عام هي عبارة عن موقف مفاجئ تتخذ فيه العلاقات بين طرفين أو أكثر منها المواجهة بشكل تصعيدي، وهذا نتيجة لتعارض قائم بينهما في المصالح والأهداف أو القيام طرف معين بتصرف يعده الطرف الأخر تحدي لمصالحه الحيوية، وهذا يستلزم عليها إتخاذ إجراءات اللازمة للحفاظ على تلك المصالح.

1- وليد محمد سعيد الأعظمي، **الأزمة الدولية**، مجلة العلوم السياسية، العدد الثالث، 2002، ص: 37.

2- رياض بوزريا، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية والعولمة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008، ص: 19.

المطلب الثاني: المفاهيم المتداخلة لمفهوم الأزمة

الأزمة هي تغيرات مفاجئة تطرأ على البيئة الداخلية أو الخارجية للدول وقد تكون نتيجة عوامل عدة تشمل مختلف المجالات اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، وحتى تكنولوجيا، ولاشك أن مفهوم الأزمة نظرا لتعدد خصائصه فإن له الكثير من المفاهيم التي قد تتساب مع هذا المفهوم ونذكر منها:

1. **الكارثة Disaste**: هي عبارة عن حدث مروع أو حالة تسبب تدميرا شاسعا وضرر كبير فهي تؤدي إلى العجز وقد تكون حدث طبيعي أو من صنع إنسان وهي تتطلب إتخاذ إجراءات المواجهة بسرعة، والكارثة قد تؤدي إلى أزمة أو عدة أزمات وقد يحدث العكس قد ينتج عن الأزمة كارثة؛
2. **الصدمة** Shock: هي الشعور المفاجئ الحاد، الذي ينتج عن حادث غير متوقع وهو يجمع ما بين الغضب والذهول والخوف وهو موقف لم يرقى إلى مستوى الأزمة من الخطورة أو التهديد ولكنها تكون مصدر الأزمة.[1]
3. **التوتر**: هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة من الطرف الآخر، لكنه لايؤدي إلى اللجوء إلى استعمال القوة لكن يحاول فيه كل طرف إلى عدم الوصول الطرف الآخر إلى تحقيق ما يطمح إليه أو بمعنى آخر لتحقيق مصالحة وأهدافه، وقد يؤدي إلى انكسار العلاقات بين الأطراف وهي مرحلة تسبق الأزمة؛
4. **النزاع**: هو حالة من التعارض الموجود بين الأطراف في الأهداف والمصالح.

يعرفه ريمون أرون: " النزاع هو نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو حدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة"[2]

والفرق بين النزاع والأزمة أن النزاع يأتي نتيجة لأحداث أو عوامل سابقة، يعني أن الأزمة مرحلة سابقة للنزاع أما الأزمة تحتوي على عنصر المفاجأة حيث تحدث بشكل مباغت.

1- ستيف البريخت، **إدارة الأزمات في الدفاع عن الشركات**، مجلة الشركة العربية للإعلام، العدد 11، حزيران 1998، ص: 07.

2- داوريتي جيمس، **بالتسغراف روبرت**، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص: 140.

5. **الحرب War**: يعرفها قاموس العلاقات الدولية على أنها عبارة عن نزاع بين أكثر من حكومة أو داخل الحكومة الواحدة وتستخدم في القوات المسلحة"[1]، أي أنها عبارة عن عنف مسلح ويرى ريمون أرون في تعريفه للحرب على أن قيام الحرب يستوجب ثلاثة (03) شروط وهي:

- وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة لنزاع مسلح؛
- تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التهيئة والتجنيد والتدريب ونشر القوات المسلحة؛
- وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة تعتبر ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية وشرعية.[2]

وتختلف الحرب عن الأزمة في أن الأزمة هي المرحلة الأولى لبداية الحرب بمعنى أن الأزمة إذا لم تحل بطرق سلمية دون تصعيد فإنها لم تتحول إلى حرب أما إذا كان هناك تصعيد فإنها ستصل إلى مرحلة الحرب المباشرة.

6. **الصراع**: من وجهة نظر "أرون" **R.Aron** : الصراع هو نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة أو للسعي نحو تحقيق أهداف غير متجانسة"، أي أنه سعي وراء أهداف متعارضة من قبل الجماعات المختلفة.[3]

بمعنى أخر الصراع هو عبارة عن تنازع الإرادات الوطنية وهو ناتج عن اختلاف في الدوافع لدى الدول وأهدافها وتطلعاتها ويكون هدف كل خصم في هذا التصادم تحطيم الآخر كليا أو جزئيا، والأزمة هي احتدام للصراع أي أن الأزمة هي مرحلة من مراحل الصراع الذي يتصف بزيادة التوتر والصراع هو أشمل وأوسع من الأزمة وهذه الأخيرة هي جزء منه.

1- موسي بن قاصير، **البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008، ص: 15.

2- أحمد محمد عبد العقاد، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2003، ص: 121.

3 -Hugh Miall, oliver R Amsbotham, **Tom Wood houce, Contemporay conflict resolution**, Cambridj press, 1999, P : 21.

المطلب الثالث: خصائص ومراحل الأزمة الدولية:

أولا: خصائص الأزمة الدولية:

تحتوي الأزمة الدولية على مجموعة من الخصائص التي نستطيع من خلالها أن نميز بينها وبين المفاهيم الأخرى وأهم هذه الخصائص ما يلي:

- المفاجأة سواء في الوقت الذي لم يتوقع فيه صانع القرار أن يحدث مثل هذا الضغط في هذا التوقيت وكذلك بالنسبة للأضرار الناجمة عنها؛
- قلة الوقت وهذا يعود لسرعة إيجاد حلول مناسبة تحد من أضرار هذه الأزمة أو تقلل منها في جو يسوده الارتباك واللاعقلانية؛
- عدم وفرة المعلومات وهذا لحاجة صانع القرار لاتخاذ قرارات مصيرية لمواجهة هذه الأزمة وهذه القرارات تتطلب أرضية جيدة من المعلومات التي تساعده في إيجاد البدائل والحلول لهذه الأزمة من خلال إدراكه للوضع القائم الذي من الصعب إدراكه بطريقة صحيحة من طرف صانع القرار وهو في جو يشوبه التوتر والارتباك.[1]
- الأزمة تمثل نقطة تحول جوهرية فاصلة في الوضع القائم سواء، إلى الأحسن أو الأسوء فهي تعتبر مصدر خطر وتهديد يمس استقرار الدولة أو الفرد بصفة خاصة، وهذا لأن صانع القرار يصعب تحديد وضع نهاية للأزمة القائمة وهذا راجع لتعدد وتشابك مسببات هذه الأزمة.[2]
- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وعواملها وأسبابها وهذا ما يجعل صانع القرار في وضع حرج يتطلب منه إتخاذ قرارات والقيام بردود فعل سريعة.
- كذلك تتميز الأزمة بعنصر المخاطرة حيث تفرض على صانع القرار ضرورة إتخاذ قرارات حاسمة ومصيرية لمواجهة الأحداث التي قد تؤدي إلى تحول في مستقبل العلاقات بين الأطراف.
- كما تنشر الظازمة بالدينامكية والنمو التدريجي حيث تتولد عنها سلسلة من المواقف المتجددة والعنيفة والتي يصعب السيطرة عليها.

1- حسين قادري، **دراسة وتحليل النزاعات الدولية**، الجزائر: منشورات خير جليس، الطبعة الأولى، 2007، ص: 22.

2- مشعان الشاطري، **مفهوم الأزمة: خصائصها ومراحل نشوئها**، أنظر الموقع: https:// hrdiscussion.com تم تصفح الموقع: 2019/04/05.

ثانيا: مراحل الأزمة الدولية:

يرى الأستاذ الشعلان "بأن الأزمة تمر بمجوعة من المراحل تتمثل في:[1]

- **مرحلة الميلاد:** تبدأ الأزمة على شكل إحساس مبهم ينذر بوجود شيء ما يلوح في الأفق مجهول المعالم والحم والأزمة غالبا لا تنشأ من فراغ بل تعدد وتداخل أسباب حدوثها أي بمعنى أخر هي نتيجة لمشكلة ما لم تتم معالجتها بالشكل المطلوب؛
- **مرحلة النمو والإشباع:** وتأتي هذه المرحلة إذا لم يتم احتواء الأزمة في مرحلة الميلاد وفي الوقت المناسب، وبالتالي فإن الأزمة تأخذ في النمو من خلال محفزات أخرى تنمو من خلالها سواء كانت تلك المحفزات داخلية من ذات الأزمة أو خارجية كتفاعل الأزمة معها؛
- **مرحلة النضج:** وهي تعد من أخطر مراحل الأزمة، ومن النادر أن تصل الأزمة إلى مثل هذه المرحلة، إلا إذا تصرف معها متخذ القرار باللامبالاة، وإذا وصلت الأزمة إلى هذه المرحلة فإن الصدام حتمية لابد منها لمواجهة هذه الأزمة؛
- **مرحلة الاختفاء أو ما بعد الأزمة:** تصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها وينتهي الإهتمام بها.

1- فهد أحمد الشعلان، **إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د.ط، 2002، ص ص: 61-63.

خلاصة الفصل الأول:

إن التحالفات الدولية خضعت لمجموعة من التعاريف التي كان مفادها أنها ظاهرة في العلاقات الدولية تحث على التعاقد والتبادل والاتفاق حول مصالح مشتركة تتجسد في حماية الدول المتحالفة من جميع التهديدات التي تعجز الدولة لوحدها عن مواجهتها وصدها نظرا لتغير بيئة التهديدات وتعددها وانتشارها لتشمل مختلف الأبعاد التي تهدد استقرار الدولة بصفة عامة والأفراد بصفة خاصة.

كما فسرت نظريات العلاقات الدولية ظاهرة التحالفات الدولية حسب نظرية توازن القوى للنظرية الواقعية ونظرية الاعتماد المتبادل بالنسبة للنظرية الليبرالية.

وظاهرة الأزمة الدولية هي ظاهرة لديها مجموعة من الخصائص التي نميزها عن مفاهيم الأخرى السائدة في حقل العلاقات الدولية من خلال احتوائها على عنصر المفاجأة والسرعة في إتخاذ القرار والوصول لحلول عقلانية لمواجهتها.

الفصل الثاني:

دراسة جيو إستراتيجية للأزمة الخليجية القطرية

- **مقدمة الفصل الثاني**

المبحث الأول: مكانة الخليج العربي في السياسة الدولية

المطلب الأول: جغرافية منطقة الخليج العربي

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي

المبحث الثاني: مسببات ودوافع الأزمة الخليجية القطرية

المطلب الأول: جذور وبدايات الأزمة الخليجية القطرية

المطلب الثاني: أسباب وسمات الأزمة الخليجية القطرية

المبحث الثالث: أطراف الأزمة الخليجية القطرية

المطلب الأول: الأطراف الداخلية للأزمة الخليجية القطرية

المطلب الثاني: الأطراف الخارجية للأزمة الخليجية القطرية

- **خلاصة الفصل الثاني**

مقدمة الفصل الثاني:

تشهد منطقة الخليج العربي أزمة تعد غاية في الخطورة وعنصر تهديد للأمن الخليجي ويهدد استقرارالمنطقة على الصعيد الأمني الدولي، فتباينت أسباب الأزمة وتعددت الأطراف والمواقف حولها، وتمثلت هذه الأزمة في حصار فرضته دول خليجية متمثلة في السعودية والبحرين والإمارات بالإضافة إلى مصر ضد قطر في ضوء مجموعة من الأسباب اتخذتها هذه الدول حجة لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر.

وسنحاول في هذا الفصل إعطاء صورة مختلفة الأبعاد عن الأزمة الخليجية القطرية من خلال يقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: مكانة الخليج العربي في السياسة الدولية.
- **المبحث الثاني**:الأسباب التي أدت إلى الأزمة وخلفياتها.
- **المبحث الثالث**: أهم الأطراف التي احتوتها الأزمة داخليا ومختلف المواقف إزاء هذه الأزمة خارجيا.

المبحث الأول: مكانة الخليج العربي في السياسة الدولية

تعد المعطيات الجغرافية من المقومات التي تضع خصائص قوة الدولة وثقلها على الساحة الدولية، فمن خلالها تتحدد أهميتها بالنسبة لكيانها الذاتي من جهة وعلاقاتها التفاعلية مع الوحدات الأخرى من جهة ثانية، والخليج العربي يعد من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم نظرا لما يمتلكه من امتيازات جغرافية من خلال أنه يتوسط ثلاث قارات (أسيا، أوروبا، إفريقيا) وموارد وثروات اقتصادية واحتياطي من النفط العالمي وهذا ما دفع بها لأن تكون ضمن اهتمامات الدول الكبرى ومحطة تنافس بينها.

ومن هذا المنطلق في هذا المبحث سيتم تقسيمه إلى قسمين الأول يتمحور حول جغرافية الخليج العربي والخصائص التي يتمتع بها، والقسم الثاني سيتناول الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي.

المطلب الأول: جغرافية منطقة الخليج العربي

يتميز الخليج العربي بمجموعة من المقومات الجغرافية التي جعلت منه قوة ذات وزن إقليمي ودولي وهذا يتمثل في انه:

يقع الخليج العربي جغرافيا بين شبه الجزيرة العربية غربا، وإيران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا، والعراق شمالا[1]، وهو يمتد من مخرج شط العربي في الشمال الغربي عند دائرة عرض 26 درجة، وخط طول 56 شرقا[2]، والخليج العربي شبه منغلق ويعد ذراعا بحري للمحيط الهندي، وما يزيد من أهمية الخليج العربي وجود مضيق هرمز الذي يقع في القسم الجنوبي منه والذي يشكل وسيلة المرور إلى المحيط الهندي عن طريق خليج عمان، ويعد هذا المضيق من أهم المضائق في العالم[3]حيث أنه لديه أهمية اقتصادية كبيرة وهذا لكونه معبرا حيوي للسفن المحملة بمصادر الثروة التي يعد النفط المصدر الأول لهذه الأهمية.

1-ياسين حشوف،**إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016،2017،ص 52.

2- تاج الدين جعفر الصائي، **إستراتيجية إيران اتجاه دول الخليج العربي**،دمشق دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،(د- س – ن) ص 15

3- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري،**عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**،القاهرة: العربي للنضر والتوزيع، الطباعة الاولى، 2013، ص 13.

تبلغ مساحة دول الخليج العربي إجمالا **2,673,119** كيلومتر مربع، وهي تتمثل في:

1. المملكة العربية السعودية:

عاصمتها الرياض، وهي تقع في الجزء الجنوبي لقارة أسيا يحدها من الشرق الخليج العربي وقطر والإمارات وسلطته عمان واليمن وجنوبا والبحر الأحمر غربا والعراق والكويت والأردن شمالا، وهي تعد ثاني أكبر دولة عربية بعد السودان من حيث المساحة.[1]

2. دولة الإمارات عاصمتها أبوظبي:

وهي تقع على الخليج العربي جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، وهي تتكون من اتحاد الإمارات العربية السبع وهي إمارات أبو ظبي دبي والشارقة والفجيرة ورأس الخيمة وأم القوين وعجمان.[2]

3. دولة قطر عاصمتها الدوحة:

تقع في الجزء الجنوبي الغربي لقارة أسيا وفي شرق شبه الجزيرة العربية، وهي شبه جزيرة توجد في سواحل الخليج العربي على شكل قوس مستطيل يتجه نحو الجنوب وتبلغ مساحتها **11.6** كيلومتر مربع.[3]

4. مملكة البحرين تقع في جنوب غرب قارة أسيا:

تتكون من أرخبيل جزر، تتوسط الخليج العربي، يحدها من الجنوب شبه الجزيرة القطرية ومن الغرب المملكة العربية السعودية وتبلغ مساحتها 591 كيلومتر مربع.[4]

1- محمد عصام أكبر خوجة،**الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام 1990 إلى عام 2009**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة،قسم العلوم السياسية، 2010، ص 44.

2- **المرجع نفسه**، ص 45.

3- **المرجع نفسه**، ص 46.

4- عبد العزيز عبد العزيز المهري، **التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة 1990-2010**، مذكرة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 22.

5. دولة الكويت تقع في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي:

الذي يحدها من الشرق، ويحدها من الشمال والغرب جمهورية العراق، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وتبلغ مساحتها الإجمالية 17.818كيلومتر مربع، وهي مقسمة الى ست محافظات هي الأحمدي والعاصمة والفروانية وحولي والجهراء ومبارك الكبير.[1]

6. جمهورية إيران الإسلامية:

يحد إيران من الشرق باكستان وأفغانستان ومن الشمال تركمانستان وبحر قزوين وأرمينيا وأذربيجان ومن الغرب تركيا والعراق ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، تحتل إيران موقعا مهما على حلول الساحل الشرقي للخليج العربي وشمال بحر العرب، ومساحتها **1.65** مليون كيلومتر مربع [2]

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي

تتمتع منطقة الخليج العربي بموقع جغرافي وإستراتيجي جعلها تكتسب مكانة مهمة جدا في العالم، وهي تتصف بخصائص جغرافية وحتى اقتصادية كبيرة تتمثل فيما يلي:

1. الخصائص الجغرافية :

يعتبر الخليج فاصلا بين مجموعة دول شبه الجزيرة العربية والدول الأسيوية بمنطقة الشرق الأوسط، فدول الخليج العربي تحتل المكان المميز في قلب العالم القديم وعلى البحار والمضائق الأكثر أهمية في العالم، كما أنه يمتد على مساحة مغدورة بالمياه تقدم بنحو **98.000** ميل مربع أي ما يعادل **250.000** كيلومتر مربع فهو بالتالي يشكل ذراعا بحري في جنوب غرب أسيا[3]

ويوجد به مضيق هرمز الذي يرتبط بخليج عدن شرق بحر العرب ويلتقي بالمحيط الهندي شرقا وبالبحر الأحمر غربا وهو يعتبر ممر مائي تعبر منه صادرات بلدان الخليج النفطية، إلى الدول الصناعية المتقدمة.

1- محمد عصام أكبر خوجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

2- محمد صادق إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، تدمك دار العلوم للنشر والتوزيع 2010، ص 17.

3- فاضل عبد القادر لحسن أحمد، **السياسات الامنية في منطقة الخليج العربي 1990، 2002**، مذكرة لنيل درجة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسة، 2003، ص 34.

لقد كان مضيق هرمز ولازال المنفذ الوحيد للدول المطلة على الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية التي لها موانئ على البحر الأحمر، وبالتالي يشكل موقع الخليج الجيوبولتيكي أهمية خاصة في تحديد أهمية الخليج وهذا ما جعله محطة تتنافس بين القوى الكبرى مثل روسيا التي تسعى لتعزيز مكانتها فيه لضمان منافذ على المياه الدافئة[1]

إذا فالأهمية الجغرافية تتأسس على العديد من المقومات أهمها:

- أنها منطقة تتوسط العالم جغرافيا؛
- تسيطر على العديد من الممرات المائية ذات الإستراتيجية العالمية؛

كما أنه يشكل أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي من خلال أنه يمثل نص ما لعبور التجارة البحرية حيث يرتبط بعدد من أنظمة المرور البحري الأخرى في العالم بحكم موقعه الجغرافي التي تعمل في الشمال على بحر قزوين الذي بدوره تصل أيضا بين روسيا الممتدة بين أسيا وأوروبا، كما أن السعودية تقع على البحر الأحمر الذي يرتبط بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس في مصر والعراق الذي يجاور تركيا صاحبة مضيق البوسفور وبهذا فهو يربط العالم ببعضه البعض.[2]

- **الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز**: تأتي أهمية مضيق هرمز كونه يمثل الممر البحري لتجارة خمس دول عربية هي: العراق والكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى إيران والمملكة العربية السعودية، ومن منظور الجغرافيا السياسية بلغت ذروة أهميته منذ اكتشاف النقط في منطقة الخليج وبهذا يصبح رهان إستراتيجي بين الدول الكبرى ومن خلال هذا فان منطقة الخليج العربي تعد من الناحية الجغرافية مؤثرا استراتيجيا في النظام الاقتصادي الدولي وهي مركز لأربع دوائر متصلة بعضها مع بعض وهذه الدوائر هي:[3]

الجزيرة العربية، المشرق العربي، الشرق الأوسط، المحيط الهندي، إضافة إلى أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب أسيا، وجنوب شرق أسيا.

1- ياسين حشوف، **مرجع سابق ذكره**، ص ص .59، 60.

2- محمد مقروف، **المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2016، ص 13.

3- ياسين حشوف، **مرجع سابق الذكر**، ص 61.

2. الخصائص الاقتصادية:

إن الخليج العربي غني بالمواد الطبيعية الاقتصادية وخاصة منها البترول الذي يعد مادة إستراتيجية مهمة في الاقتصاد والتطور الدولي، حيث تحظى حقول النفط المنتشرة في العراق وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت بأهمية كبيرة إذ تشكل أكبر مورد مادة الوقود التي تسير الصناعة في الشرق وفي الغرب، وهي تعد المنطقة الأغنى في العالم من حيث الاحتياطات النفطية المكتشفة والمقدرة بثلث الاحتياطات العالمية وهي الأولى عالميا من حيث الطاقة الإنتاجية حيث تنتج ثلث الاستهلاك العالمي الذي يقدر بمائة مليون برميل يومي[1] كما أن الأهمية النفطية للخليج العربي لا تنبع فقط من ضخامة الإنتاج لحوالي **36%** من الإنتاج العالمي أو ضخامة احتياطاتها حوالي **64%** أو من الخصائص التي يتميز بها نفط الخليج والمتمثل في:

- سهولة استخراجية؛
- قربة من السواحل؛
- تدني كلفة الإنتاج.[2]

وبالتالي إن الأهمية لمنطقة الخليج العربي على الصعيد العالمي من حيث أنها تساهم بأكبر كمية من الإنتاج العالمي للنفط ولديها أكبر حجم من الاحتياط العالمي من هذه السلعة الإستراتيجية المهمة والتي تؤكد الدراسات العديدة أن الاعتماد عليها سوف يستمر لسنوات وعقود مقبلة رغم كثرة الحديث عن مصادر بديلة عن النفط.

وبخصوص الغاز الطبيعي هو المصدر الثاني للطاقة في العالم، فان اثنتين من دول المنطقة الخليج، إيران وقطر تمتلكان ثاني وثالث أكبر احتياطي مكتشف في العالم وتنتجان حوالي خمس الاستهلاك العالمي، وتتصدر قطر دول العالم بامتلاك البنى اللوجستية اللازمة لتخزين ونقل الغاز الطبيعي مما يمكنها من تقديم بديل جاهز للغاز الروسي.

ومن خلال هذا فان الاحتياطات النفطية في منطقة الخليج العربي تؤهلها لتكون مركز مهم لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط سيزداد من 84 مليون برميل في عام 2005 إلى116 مليون برميل يوميا في عام 2030، وستبلغ حصة الخليج العربي من إنتاج النفط ما يزيد عن 33% من إجمالي الاستهلاك العالمي بحلول عام 2020 [3]

1- عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الايراني على الأمن الخليجي**،(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2012، ص 42.

2- **نفس المرجع**، ص، 43.

3- مجموعة مؤلفين، **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، (الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2015)، ص 07.

بالإضافة إلى النفط والغاز هناك الزراعة كنشاط مهم وعامل حافز في تحديد القوة الاقتصادية للدولة حيث يساهم القطاع الزراعي بنسب مختلفة في الدول الخليجية في الناتج الإجمالي.

- **الصناعة:** لقد حدثت طفرة واضحة في دول مجلس التعاون الخليجي ومعظمها تعتمد على الصناعات التحويلية البتروكيماويان والاسمدة، وظهرت المجمعات والمدن الصناعية الضخمة، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.[1]

3. الخصائص السياسية والأمنية:

إن التعامل السياسي والأمني مرتبط بعوامل القيمة الإستراتيجية للمنطقة وعلاقتها الجغرافية المباشرة أو القريبة من مناطق الصراع في الإقليم والعالم، بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي والحروب البينية الإقليمية التي أعقبت الثورة في إيران عام 1979حيث كان لها أثر الكبير في إعادة تشكيل العلاقات وبناء التحالفات واستنزفت الموارد ومعاهدات وكان من أثارها المباشرة الغزو الأجنبي للمنطقة، وإقامة القواعد العسكرية البرية والبحرية الأمنية مما جعل القوى العظمى وخصوصا الولايات المتحدة شرق أسيا في أمن المنطقة حفاظا على مصالحها.[2]

كما أن المنطقة شهدت حدثين هامين لهما تأثير مباشر على الوزن والتأثير النوعي الاستراتيجي للمنطقة الأول هو الملف الإيراني النووي الذي وضع علاقات إيران مع الدول الغربية في حالة أزمة والتي ترعرع فتيلها باتفاق عام 2014 مع بقاء احتمالات التوتر قائمة إن لم يتم التوصل إلى صفقة دائمة لم تكن باقي دول الخليج بمنأى عنها وعن تبعاتها.

أما الحدث الثاني فتمثل في الربيع العربي وأحداثه التي تسارعت منذ عام 2011 والتي أحدثت تغيرات وولدت حروب داخلية عابرة للحدود، وقد لعبت دول الخليج أدوارا فاعلة فيها.

4. الخصائص الاستثمارية:

تأتي القيمة الاستثمارية العالمية لمنطقة الخليج بامتلاكها أكبر المحافظ النقدية والصناديق السيادية، والتي تتجاوز ألفين مليار دولار أمريكي، وكذلك امتلاكها أضخم وأكبر عدد من المشاريع الاستثمارية التي تتجاوز قيمتها ألف مليار دولار أمريكي للسنوات العشر القادمة مما جعلها منطقة جذب وتنافس وحضور لكبرى الاقتصاديات

1- يحي بن مفرح الزهراني، **تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي**، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 2، 2016، ص 9.
2-. مجموعة مؤلفين، أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 4

والشركات الاستثمارية العملاقة، وتحولها إلى واحدة من أكبر المراكز التجارية والاقتصادية والعالمية وأكد القيمة الحيوية لمنطقة الخليج بالنسبة للاقتصاد العالمي.

كما أن دول مجلس التعاون الخليجي تحترم استثمار نحو 210 مليارات دولار في مشروعات البينة التحتية في الفترة ما بين عامي 2016 و2020 ومعظم هذا الاتفاق يأتي في إطار استعدادات دول مجلس التعاون لأكبر حدثين وهما معرض " إكسبو 2020"* في دولة الإمارات ومونديال 2022 في قطر.[1]

1- بنيفين حسين، **المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية المؤشرات والدلالات**، الإمارات وزارة الاقتصاد وادارة التخطيط ودعم القرار الربع الرابع، 2016، ص 4.

*- معرض إكسبو: هو تجمع عالمي ينظم مرة كل خمسة (05) سنوات يظم مئات المشاركين بما فيها حكومات والمنظمات الدولية والشركات ويظم فعاليات تستهدف تعزيز العلاقات الدولية، ودبي هي المدينة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجنوب أسيا التي تستضيف معرض إكسبو العالمي

المبحث الثاني: مسببات ودوافع الأزمة الخليجية القطرية

لقد تعددت الأسباب والدوافع التي أدت للأزمة الخليجية القطرية، وكانت هناك أسباب تعود الى خلفيات الماضي القريب وعلى إثرها تفاقمت الأحداث لتولد أزمة بين الدول الخليجية الراهنة وتساهم في تصعيد الخلاف بين أطراف الأزمة التي يتضح من خلالها ضعف آليات التنسيق بين دول مجلس التعاون الداخلي وانعدامه أو بصورة أخرى نسبة الثقة بينهم والتي تبعث على عدم استقرار واختلاف التوجهات السياسية لمختلف أطراف الأزمة وفي هذا المبحث سيتم تناول مختلف الأسباب التي أدت إلى الأزمة بين الدول الخليجية.

المطلب الأول: جذور وبدايات الأزمة الخليجية القطرية

اندلعت الأزمة الخليجية في 5 حزيران يونيو 2017 عندما اتحدت أربع دول (السعودية، الإمارات، البحرين) بالإضافة إلى تحالف مع دولة غير عضو في مجلس التعاون الخليجي (مصر) بحكم أنها يجمعها بدول هذا المجلس منظومة إقليمية عربية أوسع نطاقا هي جامعة الدول العربية، والمنبع لمسار هذه الأزمة يرى أنها ليست وليدة الوقت الراهن بل هي تحمل في طياتها خلفيات مشاكل تعود للماضي متمثلة فيما يلي:

- أزمة قطر مع السعودية عام 1992 التي تسمى بحادثة مخفر النفوس والتي استعرضت من خلالها قطر أن مجلس التعاون الخليجي لم يتحمل مسؤولياته كاملة خلال أزمة الحدود بينها وبين السعودية وتزايد الاعتقاد بعدها بأن المستهدف في هذه الحادثة هو تهميش الدور القطري، ومن خلال هذا قامت قطر باتخاذ قرار سحب قواتها العامة في إطار درع الجزيرة.[1]
- قيام قطر باتخاذ مواقف مستقلة عن دول مجلس التعاون الخليجي وكانت تهدف من ورائها للاستقراء بأطراف خارجية لتوازن الثقل السعودي، فأبرمت خمس اتفاقيات للتعاون مع إيران كما كان هناك اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية عام **2002** يسمح هذا الاتفاق بإقامة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة ولم ترحب السعودية بهذا القرار.[2]

1-. مصطفى عبد العزيز مرسي،**أزمة العلاقات مع قطر، أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي**، مجلة شؤون عربية، مجلة دورية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 173، 217،ص 35.

2-. مصطفى عبد العزيز مرسي، **مرجع سابق ذكره**، ص 37

- حدوث الانقلاب الأبيض في قطر عام 1995 الذي أحدث يعتبر جوهري في توجهات دولة قطر وفي ضوء اتهامات قطر للسعودية بدعم محاولة الانقلاب في البلاد.[1]
- وفي عام 1996 تمت إقامة قناة الجزيرة الفضائية والتي بدأت في بث برامج تعد في حكام دول المنطقة الأمر الذي لم يعجبهم وأبدوا استياءهم من خلال مواقفهم بأن قطر ترغب في لعب دور الإقليمي مستقل عندهم.
- إضافة إلى موقف قطر وسياستها من حركات الإسلام السياسي وموقفها أيضا السياسي والإعلامي والمؤيد للربيع العربي خلافا لسياسات بعض الدول الخليجية في المنطقة حيث أنه بين مواقف الدول الخليجية اتجاه الربيع العربي تبعا لعلاقاتها مع أنظمة الحكم عند اندلاع الربيع في هذه الدول، وهذا ما انعكس على بنية مجلس التعاون الخليجي وعلاقاته الداخلية في الوقت الذي كانت تنادي به دول المجلس الى الانتقال من التعاون إلى الإتحاد ولم تعد قادرة على إتباع سياسة إقليمية موحدة.[2]
- كما أن الأزمة الخليجية الراهنة سبقتها العديد من النزاعات الحدودية ومن أبرزها النزاع الحدودي السعودي الكويتي حول الحدود البحرية (2009-2015) ونزاع البحرين القطري حول ملكية بعض الجزر بين البلدين (1999- 2001)، كما أنه كانت هناك خلافات بين دول المجلس بشأن الإتحاد الجمركي منذ عام 2003 في ضوء الاختلاف على آلية توزيع العوائد الجمركية.[3]
- أزمة مارس 2014 وهذه الأزمة تسببت في تصعيد في العلاقة بين الدول الخليجية الأخرى وقطر حيث قامت كل من السعودية والإمارات والبحرين بسحب سفرائها من الدوحة احتجاجا على عدم التزام قطر بمقررات مجلس التعاون الخليجي ونجاعة الاتفاقية الأمنية.
- تجاوز قطر لدورها ووزنها السياسي حسب موقعها الجغرافي وأقامت علاقات متوازنة مع العديد من القوى الدولية والإقليمية (إيران، إسرائيل، تركيا، أمريكا).
- سعي أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة أل الثاني إلى انتهاج سياسة خارجية مختلفة عن سياسة باقي دول الخليج وإبعاد بلاده من تحت العباءة السعودية ومتعارضا مع سياسة السعودية.[4]

1- محمود قاصد، **الأزمة الخليجية 2017 البعد الأخر**،الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط العدد الخامس عشر، 2017، ص 5.

2- **أحمد سعيد وآخرون**،**أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**،الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثامن، 2015، ص 9.

3- محمود قاصد، **المرجع سبق ذكره**، ص 10.

4- منصور أبو كريم،**انعكاسالأزمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي**، 16 أكتوبر 2017، أنظر الرابط https//: www.democratyca.com تم تصفح الموقع بتاريخ: 11 أفريل 2019.

- أرادت أن يتحول من دولة محدودة القوة إلى دولة واسعة النفوذ وذات مصالح ومنافع تتعدى دول مجلس التعاون الخليجي، معتمدة في ذلك على مردود ثروة النفط والغاز الذي شهد ارتفاعاها هائلا مما أهلها لتبين مفهوم القوى اللينة (soft pouver) في تكاملها الخارجي منافسة بذلك الدول الإقليمية العربية الكبيرة.[1]

المطلب الثاني: أسباب وسمات الأزمة الخليجية القطرية

أولا: أسباب الأزمة الخليجية 2017

بالإضافة إلى خلفيات السابقة الذكر يمكن القول أنه كانت هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تصعيد الأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في:

1. **أسباب اقتصادية:** بالرغم من أن الإتحاد الخليجي أسس من الوهلة الأولى رغبة في تحقيق تكامل اقتصادي، إلا أن هذا الإتحاد لايزال يحمل عدة مشاكل يعيق تحقيق الانسجام الاقتصادي فيما بين الدول المنطوية تحته، وهذا بدوره أدى إلى ضعف آليات لتنسيق المواقف والسياسات بين دول هذا الإتحاد حيث مجلس التعاون الخليجي لا يتمتع بصلاحيات وطنية، ويتخذ قرارات بالإجماع وهو عادة يتبناها بالتراضي والتوافق بين الدول الأعضاء، بالرغم من أن المجلس سعى لإيجاد آلية لتنسيق المواقف وتمثل ذلك في الاجتماعات الدورية لمجلس وزراء الخارجية التي تتخذ شكل الترويكا لضمان التنسيق بين توجهات كوسيلة للتعامل مع العالم الخارجي بشكل يصون مصالح الدول الأعضاء، وترى صحيفة "بلومبرغ" الأمريكية في مقال نشر لها يوم الثلاثاء 6 جوان 2017 أن تخلي السعودية عن قطر ليس وليد اللحظة بل بدأ منذ عام 1995 نتيجة نزاع طويل على الغاز كون قطر أكبر مصدر له في العالم وكان هذا خاصة بعد تصدير قطر أول شحنة للغاز من حقل الشمال البحري أكبر خزان غاز في العالم والذي يتقاسمه مع طهران المنافس المكروه من قبل الرياض، ويبدو أن هذا السبب معقول إلى حد كبير للأزمة الراهنة وخاصة باعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد في صادراتها الخارجية على النفط مما سبب حالة من التنافس بينهم.[2]

1- عبد الله بن علي أل خليفة، **18 مليار دولار دعم قطر للربيع العربي لتحقيق زعامة وهمية**، مجلة أراء الخليج، المملكة العربية السعودية، العدد 121، ص55

2- سالم أقاري، **الأزمة الخليجية 2017 بين السياسات العربية والمواقف الدولية**، تمنراست المركز الجامعي كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة ص. 155.

2. **أسباب سياسية:** لقد أفرزت التعبيرات الحاصلة في المنطقة العربية ثورات الربيع العربي 2011 اختلافات واضحة في السياسات الخارجية لدول الإتحاد الخليجي وخاصة في توجهاتها لدعم أطراف معينة على حساب أخرى، فمن ضمن أسباب الأزمة الخليجية 2017 نجد دعم قطر وتأييدها للإسلاميين هذا بالإضافة إلى أنها أتاحت الحماية للكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد عزل الرئيس السابق محمد موسى والمصنفة بأنها إرهابية من طرف الإمارات والسعودية، فالإخوان حسبهم يشكلون الخطر وهم تيار إسلامي سني مناهض للفكر الوهابي وبالتالي لا يخدم مصالح السعودية، وهذا بالإضافة إلى الاختلاف في دعم الحكومات في ليبيا التي تعاني الفوضى منذ مقتل العقيد معمر القذافي بحيث نجد أن قطر تدعم الحكومة التي تتخذ طرابلس مقرا لها وهي حكومة منافسة للحكومة الشرقية التي تتخذ من مدينة حلب الشرقية مقرا لها تحت قيادة خليفة حفت الذي تدعمه كل من الإمارات ومصر والذي يتهم قطر بدعم الجماعات الإرهابية.[1]

ومن الأسباب التي يمكن اعتبارها خلفية للأزمة عدم وجود سياسة خارجية موحدة للاتحاد الخليجي في التعامل مع القوى الدولية، بحيث نجد محورين يتقاسمان العلاقات مع دول الاتحاد وهما محور الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والذي تصطف معه السعودية في المنطقة ومحور إيران وتركيا الذي تتعامل معه قطر، والمطالب المقدمة من طرف دول المقاطعة دليل على ذلك بحيث طلب من قطر قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني الموجود في أراضيها، وكذلك إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري معها ووقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا إرهابيا.[2]

3. **الأسباب الإعلامية:** وتتمثل هذه الأسباب في رغبة السعودية في تقييد حرية الإعلام القطرية (الجزيرة) لأنها لا تخدم مصالح بعض الدول الخليجية، ومع انتخاب دونالد ترامي رئيس للولايات المتحدة استعادت السعودية والإمارات الثقة بالنفس،[3]ونشأ تحالف بين ولي عهد أبو ظبي ووالي ولي العهد في السعودية وعادت القيادتان إلى سياستهما الهجومية وبدأ بالتعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأمريكية عديدة

1- سالم أقاري، **مرجع سابق ذكره**، ص، 156.

2- خليل مقداد، **الأسباب لأزمة الخليج والتصعيد ضد قطر**، أنظر الرابط:https://www.noonpost.com.cpntent
تم تصفح الموقع يوم: 15/04/ 2019.

3- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات «**أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها**،"(سلسلة تقدير موقف، 2017، ص 2

وصولا إلى قمة الرياض التي قدمت مؤشرات على وجود أزمة مكبوتة في العلاقات مع قطر، كان أبرزها محاولة تهميش الحضور القطري في مقابل التركيز على الحضور الإماراتي والمصري قبل أن تنطلق هجمة إعلامية شرسة بعد يومين فقط على اختتام قمة الرياض، وأخذت الهجمة الإعلامية على قطر شكلا جديدا غير مألوف إذ لم تتوقف الحملة عند فبركة أخبار وتلفيقها ضد قطر وسياستها الخارجية من خلال دعمها للإرهاب وتنمية علاقاتها مع إيران، ولعل من نتائج تلك الحملة الإعلامية الاختراق الذي تعرضت له وكالة الأنباء القطرية.

ومن خلال كل هذه الأسباب في 23 يونيو 2017 سلمت الكويت قائمة من 13 مطلب من الدول المقاطعة للسعودية والإمارات والبحرين ومصر ومهلة دول المقاطعة قطر وتتمثل هذه المطالب في:

- إغلاق قناة الجزيرة؛
- قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني الموجود على أراضيها والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأمريكية على طهران؛
- إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة؛
- قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش؛
- امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعودية والإمارات والبحرين ومصر وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول؛
- تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية؛
- وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانا إرهابيا؛
- تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة من مواطنين الدول الأربع الذين تلقوا دعما منها.[1]
- التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب الدول الأربع، بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة، وسوف تحدد الآلية في الاتفاق الذي سيوقع في قطر؛
- أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربي على كافة الأصعدة بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي لعام 2014؛

1-عبير عبد الرحمن ثابت، **الأزمة الخليجية القطرية وتداعياتها على المنطقة**، فلسطين مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2017، ص 6

- إغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعم قطر بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم؛
- أن يتم إعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.[1]

ولكن كل هذه المطالب رفضتها قطر بالتفصيل وقد كانت السمة السائدة للرد متمثلا بالمزاوجة بين التكذيب لما جاء في تلك المطالب واعتبرته اعتداء على سيادتها واستقلالها.[2]

ثانيا: سمات الأزمة الخليجية القطرية

إن المتتبع لمسار الأزمة بين الدول الخليجية يلاحظ وجود مجموعة من المميزات لهذه الأزمة متمثلة في:

- سرعة تكور أزمة قطع العلاقات مع قطر وتلاحق أحداثها وحدة مواقف الأطراف المقاطعة لقطر وشح المعلومات حول الأسباب الحقيقية وراء الأزمة فالدول المقاطعة لم تصرح بالأسباب والدوافع الكامنة وراء هذه الأزمة وظلت في مساحة الاتهامات العامة والتي تتمثل في:
  - ✓ دعم قطر لجماعات متطرفة من بينها جماعة الإخوان المسلمين.
  - ✓ العمل على زعزعة أمن واستقرار هذه الدول.[3]

وعملت من خلال هذه الأسباب على وضع عدة شروط لتهدئة الوضع مستغلة في ذلك مختلف الأزمات التي عرفتها العلاقات الخليجية وقامت بفرض حصار بري وجوي على قطر.

- اتساع نطاق الأزمة وتعدد الأطراف المتدخلة فيها بحيث لم تعد أزمة خليجية فقط أو حتى عربية فهناك مواقف دولية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وغيرها.
- وجود سباق بين مسارين لهذه الأزمة:

1- **نفس المرجع**، ص: 07.

2- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، **الأزمة الخليجية في اجتماع القاهرة وبعده**، قطر تقدير موقف: صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 1.

3- أحمد أمجد جبريل **أزمة قطع العلاقات مع قطر إلى اين**، تقدير موقف صادر عن مركز ادراك للدراسات والاستشارات، يونيو 2017، ص 3

- ✓ **الأول**: تصعيد الأزمة وزيادة الضغط على قطر حتى تخضع لتوجهات الرياض وهذا المسار تقوده السعودية وتدعمه الإمارات والبحرين ومصر ودول عربية أخرى من أبرزها الأردن وحكومة شرق ليبيا.
- ✓ **الثاني**: مس الحوار ومحاولة تهدئة الأزمة الذي تقوده الكويت بالتنسيق مع سلطنته عمان التي زار وزير الشؤون الخارجية فيها يوسف بن علوي، الكويت في 7 حزيران/ يونيو 2017.[1]

1- أحمد أمجد جبريل، **مرجع سابق ذكره**، ص، 04.

المبحث الثالث: أطراف الأزمة الخليجية القطرية

لقد تعددت أسباب ودوافع الأزمة القطرية الخليجية وتعددت معها أطراف هذه الأزمة بين أطراف داخلية متمثلة في الدول التي قامت بقطع علاقاتها مع قطر، وقطر كطرفيشكل تهديد لهذه الدول وأطراف خارجية منها الداعمة لهذه القطيعة ومنها من دعمت توجيهات الدولة القطرية وفي هذا المبحث سنحاول دراسة كل الأطراف المتدخلة في الأزمة وإستراتيجيات التدخل.

المطلب الأول: الأطراف الداخلية للأزمة الخليجية القطرية

أولا: الموقف القطري من الأزمة:

لقد ركزت قطر بداية على نفي جميع الاتهامات الموجهة إليها ووصفت الإجراءات التي قامت بها الدول الأربع بأنها تشكل خطرا لاسيما أنها تضمن إغلاق منفذها البري الوحيد مع السعودية، وأبدت قطر استعدادها للدخول في حوار مع الدول الأربع بشرط أن لا يكون حوار يمس سيادتها وإلا يتم فرض صيغة الإملاء المسبق عليها وعبرت قطر بهذا عن طريق وزير خارجيتها بقوله" أنها تريد حل هذه المسألة بالطرق الدبلوماسية وعبر الحوار القائم على مبادئ الانتهاك السيادة وتحترم القانون الدولي وتؤدي إلى اتفاق يتبع التزامات جماعية لا تكون إملاءات من طرف على أي طرف أخر، بالإضافة إلى أن قطر قامت بعدة جهود لتحريك أطراف دولية وإقليمية إلى جانبها لتعزيز موقفها مثل:[1]

- اللجوء لواشنطن وحثها على إيجاد مخرج للأزمة، وقام تيلر شون بزيارة لقطر وتم خلالها التوقيع على مذكرة تفاهم بين قطر والولايات المتحدة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب كما قامت الدوحة بإعلان إدخال تعديل على قانونها الخاص بمكافحة الإرهاب وفضل المسؤولين القطريين توقيعها مع واشنطن لتكون شاهد على ذلك ولكن الدول الأربعة أوضحت أن هذه المذكرة غير كافية وأن عقوبتها على قطر ستظل قائمة.
- لجأت قطر أيضا إلى المنظمات الدولية المتخصصة فقدمت شكاوى ضد الإجراءات التي تقوم بها الدول الأربع كمنظمة الطيران الدولية ومنظمة التجارة العالمية ومن خلالها صرحت بأن عملية الحصار لدولة قطر مخالف للقوانين الدولية، وكان أمام قطر ثلاثة خيارات للتعامل مع أزمتها الراهنة وتتمثل في :

1- مصطفى مرسي عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص، 40.

1. **التسكين:** وهنا تراهن الدوحة على تحقيق وخلخلة الموقف الخليجي من خلال الاستعانة بأطراف إقليمية وعلى رأسها تركيا من أجل حماية عسكرية، وإيران من أجل مساعدة اقتصادية، وكذلك أطراف دولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.
2. **التمادي:** وهنا يكون العناد والإصرار على انتهاج سياسات ترى السعودية والإمارات والبحرين ومصر أنها تشق الصف العربي، وخصوصا الخليجي وتعادي مصالح كل الدول في ظل العديد من الاتهامات الموجهة لقطر كدعم جماعة الإخوان المسلمين، والتحالف مع إيران التي تستهدف دول الخليج العربية، وهذا يعني الذهاب إلى مدى أبعد في الخصومة مع دول مجلس التعاون الخليجي.
3. **التصعيد:** أي أن تقوم قطر بتأجيج الصراع وذلك من خلال تسريع خطوات الانتقام من الجميع فتزيد من تمويلها لكيانات خارجة عن القانون، والعمل على إحداث فوضى في دول عربية رغبة في تصدعها وتفككها بما قد يؤدي إلى توسع نفوذ قطر في محيطها الجغرافي، وهذا وفق ما يمليه عليها طموحها في لعب دور أكبر من إمكانيات قطر وقدراتها.

ولكن المتتبع لمعظم مجريات هذه الأزمة يرى أن قطر كشفت عدم انسياقها للتصعيد وإعطاء فرصة لنجاح الوساطة الكويتية، وبالتالي فقد تميزت الدبلوماسية القطرية بالتوازن وبرز عليها الطابع السلمي في مواجهة مختلف الأزمات.[1]

ولكن إجمالا يمكن القول أن قطر تعاملت مع صدمة الحصار خصوصا على المستوى الاقتصادي والتجاري بالعمل على استيعابها والتخفيف من تأثيراتها على السوق الاستهلاكية الداخلية والتوازنات المالية، وتميزت بالاتزان والهدوء في ردود أفعالها إزاء الأزمة.

ثانيا: الموقف المصري من الأزمة:

توترت العلاقات المصرية القطرية منذ أكثر من ثلاث سنوات بعد عزل الرئيس المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي، الذي كانت تعتبره قطر حليفا لها وبلغ التوتر ذروته مع صدور أحكام قضائية مصرية ضد كبار

1- عبير عبد الرحمن ثابت، **مرجع سابق**، ص ص، 08-09.

المسؤولين السابقين بتهم التخابر مع قطر وكان توقيت اتخاذ القاهرة لقرار قطع العلاقات مع الدوحة متزامنا مع إجراءات عقابية تصل إلى حد الحصار السياسي والاقتصادي بشكل منسق مع دول خليجية.[1]

وبالتالي فان مصر كانت من الدول المؤيدة للمقاطعة حيث كانت إلى جانب السعودية والبحرين والإمارات فتبنت نفس الموقف المقاطع لقطر وذلك لعدة اعتبارات منها دعم قطر لتيار الإخوان المسلمين في مصر وهو أحد نقاط الخلاف بين قطر والسعودية.

- خبرة التعامل مع جموح السياسة القطرية: لم تشهد العلاقات بين قطر ومصر أي أزمات أو توترات إلا باستثناء قيام قطر بقطع علاقاتها مع مصر بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد وذلك في إطار الموقف العربي والخليجي الموحد من القاهرة آنذاك ولكن مع تولي الأمير حمد بن خليفة أل ثاني الحكم عام 1995 شهدت العلاقات بين البلدين العديد من الأزمات المكبوتة والمعلنة الأمر الذي اعتبر تحولا مهما وغير مسبوق يرجع بالأساس إلى جموح وعدم عقلانية السياسة الخارجية القطرية وسعيها إلى التدخل في دول حوض النيل والبحر الأحمر وقطاع غزة وهي ملفات تاريخية مرتبطة بحسابات الأمن القومي المصري، ومن جانب أخر كانت معالجات محطة الجزيرة للأوضاع الداخلية المصرية أثناء حكم الرئيس مبارك سبب في حدوث بعض الأزمات.

ومن ثورات الربيع العربي وماجري في مصر دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التوتر فالدوحة تحالفت مع الرئيس محمد مرسي وجماعته الإخوان وتدخلت أكثر مما ينبغي في الصراع السياسي الداخلي عامي 2012 و2013 وبعد الإطاحة بمحمد مرسي واصل الحكم القطري بدعم الجماعات الإرهابية وهكذا تسبب الجموح القطري في توتر دائم للعلاقة مع مصر.

اعتبارات الأمن القومي المصري والتحالف الاستراتيجي مع السعودية ودول الخليج يربط الرئيس السيسي بقوة بين متطلبات الأمن القومي المصري والأمن الخليجي والأمن القومي العربي وفي هذا السياق كانت السياسة القطرية

1- مركز الجزيرة للدراسات، **حصار قطر: التقديرات والإرتدات**، قطر: تقدير موقف صادر عنها، جويلية 2017، ص:03.

تحاول البحث في ملفات إستراتيجية تتعلق بالأمن القومي المصري ومن خلال هذا نلاحظ أن انضمام مصر وتأييدها للحصار على دولة القطر كان بدافع الدفاع عن أمنها القومي.[1]

ثالثا: موقف البحرين:

أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد أحمد أل خليفة أن الرباعي العربي المقاطع لقطر لايزال على موقفه وشروطه وأن على الدوحة إصلاح نفسها والخلاف لن يحل فلابد من نظام جديد ووضع الدوحة تحت المجهر، وأضاف إلى أن قطر استعانت بقوات أجنبية عوضا عن قوات تنتمي لها قوات درع الجزيرة واصفا القوات الأجنبية التي نشرتها الدوحة على أراضيها بأكبر تهديد لدول المجلس التعاون الخليجي.[2]

وأكد أيضا بأن الخطوة الصحيحة للحفاظ على مجلس التعاون هي تجميد عضوية قطر في المجلس حتى تحكم عقلها وتتجاوب مع مطالب دولنا وإلا فنحن بخير بخروجها من المجلس.

رابعا: موقف السعودية:

قال السفير السعودي لدى البحرين أن حل الأزمة مع قطر يكون عبر استجابة حكومة الدوحة لتنفيذ مطالب الدول الأربع المقاطعة وتوقف قطر عن دعم الإرهاب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لتصبح شريكا موثوقا.

وأعلنت السعودية في سياق أخر تعطيل أي حوار أو تواصل مع السلطة في قطر حتى يصدر منها تصريح واضح توضح فيه موقفها بشكل علني وأن تكون تصريحاتها بالعلن تتطابق مع تلتزم به.[3]

فبالنسبة للسعودية هي تريد أن تجعل قطر تدرك حجمها الحقيقي ومن جهة أخرى يريد ابن سلمان وابن زايد استسلاما قطريا وتحكما كاملا في قرار الدوحة الخارجي والداخل على السواء.[4]

1- محمد شومان، **تقسيم موقف مصر من جموح سياسة قطر**، أنظر الرابط https//:www.alhayat.com/larticlel846268
تم تصفح الموقع يوم 24/ 04/ 2019

2- مصطفى عبد السلام،**موقف حاسم من التعامل البحريني بشأن قطر**، أنظر الرابطhttps//:www.sryneriesarabia:comlmiddle:east
تم تصفح الموقع يوم 24/ 2019/04

3- فراذاك غاردنر، **أزمة قطر، هل تمادت السعودية في موقفها**، أنظر الرابط https//:www.bbc.comlarabialmiddleeast-40305356
تم تصفح الموقع يوم: 24/ 04/ 2019

4- عبد الحفيظ الرميم محجوب، **ضعف الحوار الجماعي عائق أمام صياغة عمل خليجي مشترك وتحقيق الإتحاد**"مجلة أراء الخليج" العدد 121، 2017، ص ص 62- 63

خامسا: موقف الإمارات:

قال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش أن الأزمة السياسية ستنتهي حين ينتهي سببها ألا وهو دعم قطر للتطرف والتدخل في قضايا استقرار المنطقة، فالإمارات ترى أن منطقة الخليج العربي والمنظمة العربية عموما، بنيت وفق إرادة قوى عظمى لاتزال تقود العالم ولايزال نفوذها كبير في المنطقة.

فمشروع الإمارات يقوم على فكرة القيام بالدور الذي تريده القوى الكبرى وتحقيق مصالحها في المنطقة مما سيجعل تلك القوى تحافظ على توازن القوى فيها من أجل استمرار مصالحها،[1]

المطلب الثاني: الأطراف الخارجية للأزمة الخليجية القطرية

تعددت الأطراف الخارجية للأزمة الخليجية بين مواقف وأطراف إقليمية ودولية منها من كان مؤيدا للحصار ومنها المعارض ومنها الداعية لحل الأزمة، وتتمثل هذه المواقف إجمالا في:

1. **الموقف الإيراني:** تميز الموقف الإيراني منذ البداية بالرغبة في انتهاز الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية متمثلة في:

- **المكاسب السياسية:** منذ بداية الحملة الإعلامية على قطر اعتبرت إيران ذلك تقوية لوضعها في مواجهة السعودية وخاصة أنها اعتبرت قمة الرياض موجهة ضدها، كما أن الأزمة الخليجية تعد من إفراز هذه القمة وزيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للسعودية، لذلك بادر الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى الاتصال بأمير قطر تميم بن حمد أل الثاني بتاريخ 27 ماي 2017 تحدث فيه عن أهمية الحوار المتكافئ بين الدول المطلة على الخليج.

وقد تمثل الهدف من هذا الموقف السياسي في الطموح الى التنسيق مع قطر في العديد من الملفات الإقليمية لمواجهة السياسة الخارجية السعودية التي باتت تستهدف البلدان معا.

- **المكاسب الاقتصادية:** وهذا من خلال أن إيران تهدف للحصول على أكبر مكاسب ممكنة ببناء جسور تعاون اقتصادي مع قطر بهدف رفع حجم التبادل التجاري مع قطر، والذي لا يتجاوز 300 مليون دولار من خلال جعل السوق القطرية التي تستورد ما قيمته أربعة مليارات دولار من المواد الغذائية سنويا

1- طارق نافع المطيري، **الخليج العربي والازمة الحتمية**، أنظر الرابط https//:www.aljazeeria.netlrnouvledgegate. opinionsl2017l8l21 تم تصفح الموقع: 15/ 2019/04

منفذا مهما لتصدير المنتجات الغذائية والبضائع الإيرانية الأخرى وخاصة في ضوء القرب الجغرافي بين البلدان.[1]

ويلاحظ أن إيران لديها موقف مركب يركز على الرياض بغض النظر عن إن كان لها موقف ودور قيادي في الأزمة وهذا التركيز ينبع من أن الرياض هي التي تقود الدول الثلاث الأخرى المحاصرة لقطر وإيران تسعى لعد الأزمة بين دول الحصار وقطر ضمن أجندتها في مواجهة السعودية.

2. **الموقف التركي**: لقد ظهر واضحا الموقف الذي مثلته تركيا من خلال أنها وجهت هذه الأزمة نحو خفض مستوى التوتر والتصعيد وخاصة بعد مصادقة مجلس النواب التركي في 7 حزيران يونيو 2017 على اتفاقيتين تسمحان بنشر قوات عسكرية في قاعدة تركية في قطر وهذا تطبيقا لاتفاقية الدفاع المشترك* التي وقعتها البلدان عام 2014 ولقد حرضت أنقرة على الدعوى للحوار كسبيل لحل الأزمة ولم تتخذ مواقف حادة من السعودية والإمارات في البداية حتى جاء خطاب الرئيس رجب طيب أردوغان في 9 حزيران يونيو حاسما في مطالبته برفع الحصار عن قطر وقال أردوغان أن تركيا لن تتخلى عن قطر وأكد أن القاعدة العسكرية التركية في قطر هدفها المساهمة في أمن الخليج وليس أمن دولة بعينها في الخليج.[2]

- حرص تركيا على بقاء منطقة الخليج منطقة مستقرة
- الحرص على تطور العلاقات الثنائية في الخليج، من خلال أن تركيا تريد استمرار هذه العلاقات وتطويرها والاستمرار في جذب الاستثمارات من المنطقة حيث سجل ضغوط في حجم الاستثمارات الخليجية المباشرة في تركيا بنسبة 397 بالمئة في الفترة الممتدة من يناير الى مايو 2017 ولهذا كان هدف الرئيس التركي منع تدهور العلاقات الثنائية معها وخاصة على الصعيد الاقتصادي.
- منع تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال أن تركيا تحتاج للتعاون والتنسيق مع دول مجلس التعاون لمواجهة السياسات الإيرانية.[3]

1- محجوب الزويري، **إيران والأزمة الخليجية، المكاسب والخسائر**، قطر: مركز دراسات الخليج، العدد 27، يوليو 2017، ص 42,

*- **إتفاقية الدفاع المشترك**: هي اتفاقية تعاون عسكري تم التوقيع عليها في 28-04-2014، بموجبها تم إنشاء قاعدة الريان، وهي قاعدة عسكرية تركية في قطر يتواجد في القاعدة 90 جندي تابعين لفرقة طارق بن زياد التركية وهي تعتبر مقر تدريبات مشتركة بين تركيا وقطر.

2- أحمد أمجد جبريل، **مرجع سبق ذكره** ، ص، 07

3- محمود سمير الرنتيس، **الوساطة التركية لحل الازمة الخليجية: الفوضى والعوقات** مركز الجزيرة للدراسات، ص 27.

- اتفاقية الدفاع المشترك هي اتفاقية تعاون عسكري يتم التوقيع عليها في 28 أفريل 2014 بموجبها تم إنشاء قاعدة الريان وهي قاعدة عسكرية تركية في قطر، يتواجد في القاعدة 90 جنديا تابعين لفرقة طارق بن زياد التركية، وهي تعتبر مقر التدريبات مشتركة بين تركيا وقطر.

3. **موقف روسيا**: روسيا من الدول المتحفظة إزاء الأزمة حيث اعتبرت أن ما يحدث من خلاف بين الدول الخليجية هو شأن خاص بالدول العربية والخليجية بحيث اكتفت روسيا بعدم التعليق على طبيعة الاتهامات التي وجهتها الدول الخليجية للدوحة والتي مفادها عدم التنظيمات الإرهابية والتي تشن عليها القوات الروسية حربا داخل سوريا، وروسيا أكدت من جهة أخرى أنها ستدرس كل المعلومات في قضية دعم الدوحة للإرهاب.

ويمكن تقسيم الموقف الروسي اتجاه قطع العلاقات مع قطر بوجود العلاقات الاقتصادية وتجارية بين البلدين لاسيما في مجال الغاز الطبيعي والاستثمارات القطرية داخل روسيا، وقد أكد كذلك ديمتري بأن موسكو لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى ولا في شؤون دول الخليج لأنها تقدر علاقاتها مع الدول الخليجية مجتمعة ومع كل دولة على حدا، كما أنها دعت لحل الأزمات بالطرق السلمية.[1]

4. **الموقف الأمريكي**: لقد اتسم الموقف الأمريكي حيال الأزمة الخليجية بالتناقض والغموض وغياب الرؤية المنسجمة بين مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فمنذ أن أعلنت السعودية والإمارات والبحرين على قطر وفرض حصار سياسي واقتصادي عليها سارع وزير الخارجية والدفاع"ريكس تيلرسون" "جيمس ماتيس" الى حث الأطراف على الهدوء وإيجاد حلا سلميا للأزمة، ولكن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نشر سلسلة من التغريدات، مع تصريحاته التي تتناقض بتصريحاتها اتهم فيها قطر بدعم الإرهاب.[2]

ومن جهة أخرى سعت وزارة الخارجية والدفاع على التمسك بالتحالف الاستراتيجي مع قطر كنوع من أنواع التبادل الأدوار، وهذا الأمر أدى لفشل وساطة وزير الخارجية الأمريكي واتفاقه في حل الأزمة من خلال المواقف المتناقضة.

1- سالم أقارب، **مرجع سابق ذكره** ص، 10

2- أسامة أبو رشيد، **الموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية، سياسة عربية**، دورية تضمن بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية،العدد 27، يونيو 2017، ص، 24.

5. **الموقف الأوربي:** إن الموقف الأوروبي ليس موقف واحد فكل دولة اتخذت موقفها انطلاقا من مصالحها وعلاقتها السياسية مع أطراف الأزمة ولقد تباينت المواقف الأوروبية كالأتي:

- **الموقف الألماني:** كان واضحا منذ البداية من خلال التصريح الذي أدلى به وزير خارجيتها غابريال زيغمار والذي يقضي بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر لأنه يضر بمحاربة الإرهاب إستراتيجية جماعية.
- **الموقف الفرنسي:** استمر الموقف الفرنسي بالدعوة الى الحوار بين قطر ودول المقاطعة أكده الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على أن فرنسا تأييد المبادرات الداعمة لتعزيز الهدنة وتحترم فرنسا على القيام بمساعي وجهود من خلال التشاور مع الدول الصديقة لإيجاد حل للأزمة.[1]

6. **الموقف الإسرائيلي:** يتمثل الموقف الإسرائيلي في محاولة استغلالها للأزمة الخليجية القطرية من أجل تعزيز تواجدها في المنطقة وهذا بهدف تعزيز الانقسام العربي، فحالة الانقسام والصراع السياسي في المنطقة سيمهد وسيعطي لإسرائيل فرصة أكبر للتمدد والتوسع.[2]
7. **الموقف الأردني:** حاولت الأردن مسك العصا من الوسط بسبب تولي الأردن رئاسة القمة العربية، فمن جهة أعلنت في بداية الأزمة موقف منحاز لموقف دول الخليج ومصر عبر عنه بإعلانها تخفيض التمثيل الدبلوماسي القطري في عمان، ووقف لوكالة الأنباء الرسمية الأردنية فان موقف الأردن من الأزمة مريح ويتفهمه الاستفتاء في الخليج كافة وأن الأردن بصفته رئيس للقمة العربية فانه يؤمن ويدعو الى وحدة الصف العربي ويأمل أن تتيح مساعي الوساطة الكويتية لحل الأزمة ضمن الإطار العربي.[3]
8. **موقف الجامعة العربية:** صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الخيط عن أمله بان يتم تجاوز الأزمة القطرية الخليجية القطرية الخطيرة قريبا ودعا الى التزام الدول الأعضاء بالمبادئ الأساسية التي يتلوها ميثاق الجامعة وكافة قرارات القمم العربية صيانة للأمن القومي العربي من التهديدات التي يتعرض لها.[4]

1- سالم أقارب، **مرجع سابق ذكره**، ص، 11

2- منصور ابو كريم، **الموقف الدولي الإقليمي من الأزمة الخليجية**، فلسطين: تقرير صادر عن مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، دائرة البحث العلمي للدراسات، يونيو 2017، ص 12

3- **المرجع نفسه**، ص 90

4- عبد الرؤوف نادر **الجامعة العربية تعلن موقفها من الأزمة الخليجية القطرية** انظر الرابط: https//:www.arabia.rt.com.lmiddleeastl903848 تم تصفح الموقع: 26/04/ 2019

وأعلن أبو الخيط عن دعم الجامعة العربية للجهود التي يبذلها أمير الكويت الشيخ صباح القومي الجابر الصباح من أجل التوسط بين قطر والرباعية المقاطعة متأملا على أن تتوج هذه المساعي بالنجاح.[1]

9. الدول الداعية لحل الأزمة الخليجية القطرية:

- **الكويت:** تمثل الموقف الكويتي حيال الأزمة الخليجية في استكمال وساطتها والتي أسفرت عن اتفاق الرياض لعام 2014 ومن مميزات الموقف الكويتي عدم الانحياز لأي طرف على حساب الأخر وعليه قامت الكويت بجولات بين عواصم دول الخليج الأطراف في الأزمة في محاولة منها للوصول لتسوية الأزمة.
- **عمان:** بحكم الأغلبية الشيعية لم تستجب مع مطالب الدول المقاطعة لقطر وبالتالي أيضا علاقاتها مع قطر ونظمت مباحثات بين وزير خارجيتها "يوسف بن علوي بن عبد الله" ونظيره القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن في الدوحة لاستعراض العلاقات بين البلدين وسبل تعزيزها.
- **الجزائر:** يستند الموقف الجزائري من الأزمة الخليجية على المبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية وخاصة فيما يتعلق بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وتغليب لغة الحوار على التصعيد العسكري بالإضافة الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية وعليه عبرت الجزائر من خلال بيان الوزارة الخارجية يوم الثلاثاء 6 جوان 2017 عبرت فيه الجزائر عن قلقها إزاء الأزمة باعتبارها ستؤثر على وحدة وتضامن العالم العربي وبالتالي دعت الجزائر دول الخليج للجلوس على طاولة الحوار لحل الخلافات كما حث البيان على ضرورة التحلي بجنس الحوار.[2]

1- أمانة جامعة الدول العربية، **جامعة الدول العربية تعلن موقفها بشأن النزاع الخليجي القطري** أنظر الرابط:
https//:www.alalan/v.net/neuns/197876 تم تصفح الموقع: 2019/04/26

2- سالم أقاري، **مرجع سابق ذكره**، ص 12

خلاصة الفصل الثاني:

الخليج العربي يتمتع بأهمية إستراتيجية مهمة جدا في السياسة العالمية وهذا ما جعله محطة أطماع للدول الكبرى، وخاصة وأنه يمتلك ثروة نفطية هائلة وهذا أكسبه مكانة دولية هامة بالنسبة للنظام النقدي العالمي نظرا الى أن القدرات المالية لدول الإقليم كانت نتيجة العائدات النفط الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد الدول الصناعية.

تعود أسباب الأزمة الخليجية القطرية إلى خلفيات سابقة في العلاقات الخليجية المتمثلة في ضعف آليات التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي وعدم الإجماع على سياسة واحدة ومواقف موحدة تجاه القضايا المختلفة بالإضافة إلى تصاعد أزمة الثقة بين الدول الخليجية وقطر.

تعددت أسباب الأزمة الخليجية القطرية متمثلة في أسباب علنية كدعم قطر للجماعات الإرهابية والتطرف وتأييدها لإيران في مواجهة دول الخليج وغيرها وأسباب حفية تمثلت في السعي فيلعب دور إقليمي والتنافس على الزعامة بين السعودية وقطر.

تعددت أطراف الأزمة الخليجية القطرية من أطراف داخلية تمثلت في دول المقاطعة البحرين والإمارات والسعودية بالإضافة إلى مصر ضد قطر وأطراف خارجية تعددت مواقفهم حسب علاقاتهم مع أطراف الأزمة وسياساتهم المتبعة على الصعيد الخارجي.

الفصل الثالث:

مستقبل العلاقات الأمنية الخليجية القطرية في ظل تحالف درع الجزيرة

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول: خلفية عامة عن حلف درع الجزيرة

المطلب الأول: نشأة وأهداف حلف درع الجزيرة

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن تدخلات درع الجزيرة في النزاعات الخليجية

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الخليجية في ضوء الأزمة الراهنة

المطلب الأول: أثر الأزمة على الصعيد الاقتصادي

المطلب الثاني: تأثير الأزمة الخليجية القطرية على صعيد العلاقات الأمنية الخليجية

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الخليجية على مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة الخليجية القطرية على حلف درع الجزيرة

المطلب الأول: سيناريوهات حلف درع الجزيرة بعد الأزمة الخليجية القطرية

المطلب الثاني: سيناريوهات نجاح حلف الناتو العربي في ظل الأزمة الخليجية

خلاصة الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث

يمثل الهاجس الأمني بين دول مجلس التعاون الخليجي أولوية كبيرة فرضتها عليها المتغيرات الدولية والإقليمية التي يشهدها العالم ككل ومنطقة الخليج بالذات وبصفة خاصة تطرأ لما تتمتع به من مكانة جيو إستراتيجية مهمة من ناحية، ومن ناحية أخرى تطرأ للأزمة التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي من توتر في العلاقات بين هذه الدول والتي ستؤثر سلبا على مسار ومستقبل هذه العلاقات، ومن خلال هذا وذاك عملت الدول الخليجية على تطوير منظومة مشتركة تعمل على تحقيق متطلبات ومصالح الدول المنطوية تحتها تمس مختلف القطاعات وخاصة الأمنية تحت مسمى قوات درع الجزيرة والتي تعمل على تعزيز الأمن والاستقرار في منظمة الخليج.

ومن خلال ما سبق ذكره سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي كالآتي:

- **المبحث الأول: خلفية عامة عن حلف درع الجزيرة؛**
- **المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الخليجية في ظل الأزمة الخليجية القطرية؛**
- **المبحث الثالث: سيناريوهات حول مستقبل حلف درع الجزيرة وعلاقات التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي.**

المبحث الأول: خلفية عامة عن حلف درع الجزيرة

إن وجود قوات عسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي يعتبر أحد الأسس المهمة لإنشاء منظومة دفاعية مشتركة تهدف إلى توفير الأمن لحماية دول المجلس والدفاع عن استقلالها وحماية مقدراتها، وهو يعتبر أحد أهم الإنجازات التي تدل على العمل المشترك في إطار تحقيق الأمن الجماعي وتأسيسي واقعي لجميع الاتفاقيات الأمنية والعسكرية التي قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي وفي هذا المبحث سنحاول إلقاء الضوء على نشأة حلف درع الجزيرة وإبراز كرونولوجيا تطوره والتطرق لأهم الإنجازات العسكرية التي قام بها من أجل ضمان الاستقرار الأمني الخليجي.

المطلب الأول: نشأة وأهداف حلف درع الجزيرة

حلف درع الجزيرة هو عبارة عن قوة عسكرية أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين)، من أجل حماية مصالحها وأمنها الوطني والإقليمي.

1. نشأة حلف درع الجزيرة

يعود تاريخ إنشاء قوة درع الجزيرة إلى مرحلة تأسيس مجلس التعاون الخليجي، حيث وافقت وأصدرت دول المجلس في (10أكتوبر 1982م) على تشكيل قوة دفاعية مشتركة باسم قوات درع الجزيرة في دورة الانعقاد الثالثة بالعاصمة البحرينية المنامة، وبدأت أولى الخطوات بإنشاء فرقة مشاة آلية كاملة وهي (المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي)، وتتألف القوة التأسيسية من لواء مشاة يقدر بحوالي خمسة (05) ألاف جندي من عناصر دول مجلس التعاون الست (06) أغلب جنود القوة هم من السعودية.[1]

وقد دأبت هذه القوة منذ إنشائها على تنفيذ التدريبات والتمارين المشتركة بشكل دوري مع القوات المسلحة في كل دولة من دول المجلس، وقد مرت قوات درع الجزيرة بمجموعة من المراحل تتمثل في:

- **1983**: أقيم أول تمرين لهذه القوة على أرض دولة الإمارات؛

1- عمر الحسن، **مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية**، أنظر الرابط: https://www.studies.aljazeera.net تم التصفح يوم: 2019/05/03.

- **1986**: تمركزت هذه القوات في المملكة العربية السعودية وتحديدا في مدينة الملك خالد العسكرية في محافظة حفر الباطن قرب الحدود بين دولة الكويت وجمهورية العراق. [1]
- **1995**: أقر المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الدراسات المتعلقة بمشروع حزام التعاون والاتصالات المؤمنة والخطوات التنفيذية لهما حيث يهدف المشروع إلى ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بين لدول المجلس آلي إضافة إلى ربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة وذلك من خلال إقامة كيبل ألياف بحرية؛
- **2000**: موافقة قادة المجلس على زيادة عدد القوات وتطويرها ورفع كفاءتها القتالية و الفنية؛
- **2002**: اجتماع وزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجي في مسقط واستعرضوا بعض المشاريع العسكرية وسبل تطوير القوة الخليجية المشتركة وأعلنوا عزم دولهم رفع عدد هذه القوة إلى 22 ألف رجل. [2]
- **2003**: الكويت تعلن أنها حصلت على موافقة شركائها في مجلس التعاون الخليجي لنشر وحدات عسكرية داخل أراضيها في إطار الاستعدادات لشن هجوم أمريكي محتمل على العراق؛
- **2006**: تم تطوير هذه القوات إلى قوات درع الجزيرة المشتركة وعززت بجهد بحري وجوي وفقا للمفهوم العملياتي المعتمد وذلك لرفع كفاءتها القتالية بما يكفل تنفيذ مهام التعزيز والإسناد القوات المسلحة الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي بصورة كاملة؛
- **2008**: الاتفاق على تمركز قوات درع الجزيرة في بلدانها الأصلية حسب ما أعلن عنه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية؛
- **2009**: تم تعزيز قوات درع الجزيرة المشتركة بقوة تدخل سريع ويجري العمل حاليا على دراسة وتطوير قواتها من حيث الحجم والتنظيم. [3]

1- محمد نعمان جلال، **قوات درع الجزيرة ودورها في أمن الخليج**، أنظر الرابط: https://www.alvastnuvs.com/neuvs/560047.btml. تم التصفح يوم: 2019/05/03.

2- شبكة الجزيرة العلمية، **قوات درع الجزيرة**، أنظر الرابط: https://www.aljazeera.net تم التصفح يوم: 2019/05/04.

3- دينا عبد الخالق، **تعرف على قوات درع الجزيرة المشتركة قبل ساعات من الرد على قطر**، أنظر الرابط: https://www.elvatanneues.com تم التصفح يوم: 2019/05/03.

- **2010**: ينطلق تمرين درع الجزيرة المشتركةالعاشر الذي يقام بالمنطقة الشرقية بمشاركة قوات عسكرية من دول مجلس التعاون الخليجي، ويهدف التمرين الذي يعد من أضخم التمارين العسكرية في المنطقة سواء من حيث عدد القوات أو الدول المشاركة أو من ناحية تنوع خبراتها ونوعية أسلحتها إلى الحفاظ على أمن دول الخليجية واستقرارها من خلال التصدي لمسببات عدم الاستقرار ومصادر الحضر التي تحدق بالمنطقة، والتدريب على إجراءات القيادة والسيطرة للقوات وتحديث الآليات والتدابير المشتركة للأجهزة الأمنية والعسكرية وتعزيز التنسيق والتعاون والتكامل العسكري والأمني المشترك.[1]

ويعد تمرين درع الجزيرة العاشر (10) من التمارين المتطورة وجزءا من رؤية إستراتيجية شاملة لوزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية لما لها من دور كبير في الاستفادة من تراكم الخبرات بصورة مستمرة، وتعزيز الجاهزية العسكرية والأمنية في مختلف الظروف لحفظ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي؛

- **2011**: استعانت مملكة البحرين بقوات درع الجزيرة لتأمين المنشأة الإستراتيجية في البلاد؛
- **2014**: الدورة الرابعة والثلاثوناللمجلس الأعلى تم تطوير قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة لتكون القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون وأن تكون بمسمى "قيادة قوات درع الجزيرة" كما يجري العمل حاليا على استكمال مرتباتها من القوة البشرية والتسليح.

وقوات درع الجزيرة تعتبر الأساس لمفهوم الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال أنها تعكس أمورا مهمة عدة منها:

- إدراك دول المجلس لطبيعة التغيرات والمستجدات التي تشهدها المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وأهمية التفاعل الإيجابي معها والتعامل الفعال مع معطياتها وأبعادها؛
- حرص دول مجلس التعاون الخليجي على التعامل مع مصادر التهديد المختلفة التي يمكن أن تهدد أمنها واستقرارها، وسد أي منفذ يمكن أن تستخدمه بعض القوى الخارجية لتهديد الاستقرار في المنطقة؛

1- هاني الصفيان، **تمرين درع الجزيرة المشترك العاشر (10) ينطلق في المنطقة الشرقية**، أنظر الرابط: https://www.alarabiya.net تم التصفح يوم: 2019/05/03.

- إيمان دول المجلس بأن أمنها مترابط ولا يتجزأ، وأن العمل على ضمان هذا الأمن وحمايته لا يتم إلا من خلال إطار جماعي ورؤية مشتركة، لأن الخطر الذي يتهدده يستهدف مجلس التعاون الخليجي كله وليس دولة دون أخرى. [1]
- إن إدراك العلاقة الوثيقة بين مستوى التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي وحماية أمنها واستقرارها،وبالتالي فإن دول مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى تعزيز القوة الخليجية العربية في ضوء ثلاثة مشاهد تتمثل في:
  - ✓ الحاجة لحماية صادرات النفط الخليجي في ظل التهديدات الإيرانية؛
  - ✓ الدفاع عن أبار النفط في المنطقة؛
  - ✓ حماية أراضي دول مجلس التعاون من أي عدوان عليها.

2. أهداف قوات درع الجزيرة

إن أهداف درع الجزيرة تتمثل في النقاط التالية:

- توفير منظومة دفاعية مشتركة تعمل على حماية أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي؛
- التصدي لمختلف مصادر وأنواع التحديات والمخاطر بما يتناسب مع المتغيرات في البيئة الأمنية التي قد تواجه الدول الأعضاء؛
- مساندة وتعزيز القدرات الدفاعية لكل دول مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن أراضيها ومصالحها الحيوية؛
- تعزيز أطر التعاون والتنسيق في مجال الأمن والدفاع عن الوحدة الخليجية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

1- محمد صالح المسفر، **التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي**، المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، العدد التاسع (09)، 1998، ص: 21.

المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن تدخلات درع الجزيرة في النزاعات الخليجية

لقد ساهم درع الجزيرة في تحقيق العديد من الإنجازات في منطقة الخليج تتمثل في:

1. **الغزو العراقي للكويت:** تمثل هذا الغزو في هجوم شنه الجيش العراقي على الكويت في (02أوت 1990م) والذي انتهى باحتلال الكويت لمدة 06 أشهر، وكان هناك مجموعة من ردود الأفعال من دول مجلس التعاون الخليجي متمثلة في البيان الذي صدر عقب انعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية في أعقاب الغزو المباشر، وكان يمثل رد الفعل الجماعي الأول لدول المجلس الست، وفي هذا البيان تشكل الإطار الذي تحركت خلاله معظم نشاطات المجلس فيما بعد، وتتمثل في المطالبة بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها وعدم الاعتراف بنتائج العدوان العراقي ومطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد تجاه العدوان.

وفي (22 أوت 1990) عقد وزراء دفاع المجلس اجتماعا استثنائيا في الرياض لمناقشة الوضع العسكري بالإضافة لدراسة توصيات رؤساء الأركان في اجتماعهم السابق، وذكر أمين عام المجلس أن النقطة الأولى في هذه المرحلة هي دعم ومساندة الكويت والعمل معها لتخليصها من الاحتلال العراقي، وعلى المستوى العسكري التطبيقي فإن قوات درع الجزيرة كانت جوهر المشاركة العملية لدول المجلس، وعلى الرغم من أن هذه القوات بحكم حجمها وقدراتها المحدودة لم يكن لديها إمكانية القيام بدور كبير، إلا أن وضعها في إطار القيادة السعودية وتدعيمها بالأفراد والعتاد وتطبيقا لقرار وزراء خارجية، فدول المجلس قد جعل منها أكثر من رمز في عملية التحرير وفي تأكيد تضامن دول المجلس[1]، من خلال أن دول الخليج متمثلة في قوات درع الجزيرة وهي الإمارات العربية وقطر والبحرين وعمان شاركت ب 15 ألف جندي 200 دبابة و150 طائرة مقاتلة وقاتلت جنبا إلى جنب مع الكويتيين في حرب التحرير.

2. **احتجاجات البحرين 2011:** اندلعت في البحرين احتجاجات ضد نظام الحكم من (21 فيفري إلى 13 مارس 2011) وقد قاد هذه الاحتجاجات مجموعة عرفت بحركة 14 فيفري، واتخذت الحركة بعدا اقتصاديا واجتماعيا حيث كان مطالب المحتجين رفع مستويات المعيشة وحل مشكلة البطالة وقد تزايدت المواجهات بين قوى الاحتجاج وخاصة الشيعية منها وأجهزة الأمن مع انضمام بعض الحركات غير الشرعية إلى الحركة

1- مجموعة مؤلفين، **الغزو العراقي للكويت**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون للطباعة والنشر، 1995، ص: 343.

الاحتجاجية مثل "حركة الحق" و "الأحرار"، و"الأمل"،[1]ومن خلال هذا بدأ يطرح الأول مرة في تاريخ البلاد شعار إسقاط النظام وتحويل البحرين من ملكية إلى جمهورية مما أدى إلى تعثر الحوار الذي دعا إليه ولي العهد وتفاقم الصدام بين أجهزة الأمن وقوى الاحتجاج مما نتج عنه الاستعانة بقوات درع الجزيرة في (14 مارس 2011) وقد كان قرار دول مجلس التعاون الخليجي بشأن إرسال قوة تابعة لدرع الجزيرة للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي في مملكة البحرين هدفا حيويا نجحت من خلاله هذه القوات في تأكيد أهميتها وقيمة دورها الاستراتيجي الفاعل، ولاسيما أن التركيبة المذهبية الحساسة في البحرين لا تتحمل أي توترات طائفية يمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة. [2]

كما أن دخول هاته القوات إلى البحرين لم يكن بهدف القيام بمهام قتالية ولكن بهدف مساعدة دولة عضو بمجلس التعاون الخليجي في حماية الممتلكات وصد المخاطر المحتملة والأهم من كل ذلك قطع الطريق على تدخل أي دولة إقليمية في الشؤون الداخلية لدول المجلس وكذلك توصيل رسالة إلى إيران مفادها أن أمن منظومة الدول الخليجية جزء لا يتجزأ.

وقد جاء تدخل قوات درع الجزيرة في البحرين بناء على الاتفاقيات الأمنية والدفاعية الموقعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تنص على تعزيز التعاون والدفاع العسكري فيما بينها ويبقى هذا التدخل محطة فاصلة في تاريخها تطرأ للجدل الذي أثير حول شرعية تدخلها، واعتبرت الحكومة البحرينية ومعها السعودية أن التدخل شرعي لأنه جاء أولا بناء على طلب الحكومة البحرينية، وثانيا لرد العدوان الإيراني الذي تدخل في الشأن الداخلي البحريني من خلال تحريض المعرضة إضافة إلى أن مهمة القوات انحصرت في حماية المواقع والمرافق الحيوية دون المشاركة في ردع الاحتجاجات. [3]

1- محمد عز العرب، **لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية الاستثناء في الربيع العربي**، أنظر الرابط: https://www.acpss.ahram.org.eg تم التصفح يوم: 2019/05/06.

2- حفتر نورالدين، **أوضاع البحرين**، أنظر الرابط: https://www.wahdaislamya.org تم التصفح يوم: 2019/05/06.

3- شهيرة سلوم، **مسار الأمن الخليجي المشترك والتباين في رؤية التهديدات**، أنظر الرابط: https://www.alarabya.co.uk تم التصفح يوم: 2019/05/06

المبحث الثاني: مستقبل العلاقات الخليجية في ضوء الأزمة الراهنة

تعدد أسباب وأطراف الأزمة الخليجية القطرية جعل لها أيضا هناك تعدد في الانعكاسات والآثار التي تتسبب في زعزعة واستقرار وأمن المنطقة الخليجية سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني أو المنظومة الإقليمية ككل، المتمثلة في مجلس التعاون الخليجي ووضعت مستقبله على المحك في ظل استقرار هذه الأزمة وصعوبة إيجاد حل سريع لها، وهذا الأمر يدفع بنا إلى محاولة صياغة سيناريوهات لمستقبل العلاقات الخليجية الخليجية، في ظل هذه العلاقات التي أبرزت وكشفت اتساع الفجوة بين دول منطقة الخليج.

ومن خلال هذا تم تقيم المبحث إلى ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول تم التطرق إلى انعكاسات الأزمة على العلاقات الاقتصادية الخليجية، والمطلب الثاني أهم التداعيات والمآلات على الصعيد الأمني في ظل تشتت الرؤية الأمنية الخليجية، وبالنسبة للمطلب الثالث فهو يركز على سيناريوهات مستقبل مجلس التعاون الخليجي كإطار تنفيذي للتعاون والتنسيق بين الدول الخليجية.

المطلب الأول: أثر الأزمة على الصعيد الاقتصادي

منذ أن اندلعت الأزمة الخليجية وإعلان دول الحصار المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية على قطر كانت هناك مجموعة من الانعكاسات السلبية على اقتصاديات قطر والدول المقاطعة على حد سواء.

أولا: انعكاسها على اقتصاد قطر

هناك مجموعة من الخسائر الاقتصادية على قطر جراء الأزمة الحالية مع دول الخليج متمثلة في:

- **عدم استقرار التجارة الخارجية:** من المرجح أن يتأثر قطاع التجارة الخارجية القطري بشكل كبير نتيجة حالة العزلة التي دخل فيها الاقتصاد، وتشير الإحصاءات إلى أن الصادرات القطرية التي بلغت 65 مليار دولار في عام 2016، ذهب ما قيمته 5.1 مليار دولار أو ما يعادل 15% منها من دول الخليج الثلاث ومعها مصر وحسب هذه الإحصاءات فإن قطع دول الخليج علاقاتها مع قطر يهدد استقرار حوالي 11% من

التجارة الخارجية بما يبلغ حوالي 11.6 مليار دولار سنويا وهذا ما سيؤثر سلبا على الاقتصاد الكلي للبلاد.[1]

كما أن التجارة البرية القطرية ستعاني من خسائر فادحة وخاصة بعد قيام السعودية بإغلاق معبر "أبو سمرة" المنفذ البري الوحيد الذي يربط قطر بالسعودية وهذا ما ينتج عنه العديد من المشكلات بالنسبة للأسواق القطرية لاسيما أسواق السلع الاستهلاكية، حيث يمر من خلال هذا المعبر نحو 800 شاحنة يوميا تحمل السلع الغذائية ومدخلات الإنتاج ومواد البناء وغيرها إلى الأسواق القطرية.

وبالتالي يتوقع أن تعاني الأسواق القطرية من عدم توافر العديد من هذه السلع حيث تشكل هذه السلع ما نسبته 27% من الواردات القطرية من السعودية والإمارات والبحرين، وتزداد هذه الأزمة حدة مع قيام السعودية والإمارات والبحرين بإيقاف ممرات الملاحة البحرية والجوية مع قطر وهذا ما تسبب في انقطاع حركة الشحن البحري والجوي إليها أيضا. [2]

- **خفض التصنيف الإئتماني:** منذ أن اندلعت الأزمة يدل على الاقتصاد القطري العديد من مؤشرات التأزم المالي والتي بدأت بتخفيض التصنيف الإئتماني لقطر، حيث خفضت وكالة "ستاندرد أند بورز" تصنيفها لديون قطر السيادية طويلة الآجل درجة واحدة إلى (AA-) بدلا من (AA) ووضعتها على قائمة المراقبة الائتمانية ذات التداعيات السلبية، كما أن وكالة "موديز" التصنيف الائتماني لقطر من (AA2) إلى (AA3) وأرجعت أسباب ذلك إلى ضعف المركز الخارجي للبلاد والضبابية التي تسود مناخ النمو في السنوات المقبلة وإلى جانب ذلك التخفيضات التي صدرت من شركات النفط والغاز والصناعة والعقارات ويشمل هذا التخفيض شركة "رأس غاز" المتخصصة في مجال الغاز والطاقة وشركة "قطر للبترول" وشركة "الديار العقارية" وأيضا "مدينة رأس لفان" وهي منطقة صناعية ضخمة لتسييل الغاز الطبيعي وتصديره.[3]
- **انخفاض قيمة العمل المحلية:** على الرغم من أن عملة قطر المحلية (الريال) مثبتة أمام الدولار الأمريكي إلا أن نظام سعر الصرف المتبع هناك يسمح بتداول العملة في نطاق ضيق، ومنذ بداية الأزمة بين قطر ودول الخليج شهد سعر صرف العملة القطرية انخفاض غير مسبوق فقد ارتفعت قيمة الدولار مقابل الريال القطري

1- خالد حسين، **تداعيات خطيرة على اقتصاد قطر منذ المقاطعة**، أنظر الرابط: https://www.alarabiya.net تم التصفح يوم: 2019/05/02.

2- خالد حسين، مرجع سبق ذكره

3- خالد بن راشد الخاطر، **استراتيجيات قطر في افشال الحصار الاقتصادي**، أنظر الرابط: https://www.studies.aljazeera.net تم التصفح يوم: 2019/05/02.

من (3.6436ريال لكل دولار إلى 3.6703 ريال لكل دولار) ما يعني تراجع قيمة العملة القطرية إلى أدنى مستوياتها، كما تشير بعض التقارير إلى أن تدفقات العملات الأجنبية إلى قطر أصبحت أقل من مستوياتها الطبيعية لا سيما بعد أن تراجعت تدفقات هذه العملات من الدول المقاطعة لقطر وهذا ما أجبر رجال الأعمال والشركات العاملة في قطر إلى البحث عن مصادر جديدة للحصول على العملات الأجنبية، ولأجل هذا طالب المصرف المركزي القطري البنوك التجارية بتقديم تفاصيل عن ودائع العملاء من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول أخرى على أساس أسبوعي.

- **تراجع أداء البورصة القطرية:** مع إعلان قرار المقاطعة من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر شهدت البورصة القطرية حالة يمكن وصفها بالصدمة، فخلال الجلسة الأولى التالية لقرار المقاطعة فقد المؤشر العام للبورصة نحو 701 نقطة، وخلال الجلسة الثانية فقد 238 نقطة إضافية فتراجع إلى 8965نقطة أي فقد 9.7% من مستواه وهذا ما يجعل المستثمرين في البورصة القطرية تدفعهم إلى تصفية مراكزهم المالية بها تجنبا لفقدان رؤوس أموالهم.

ويمكن حصر الآثار السلبية التي أرادتها دول الحصار وراء الحصار الاقتصادي على قطر فيمايلي:

- ✓ ارتفاع قيم التأمينات على السندات السيادية القطرية؛
- ✓ انخفاض التقييم الإئتماني لقطر؛
- ✓ صعوبة الإقتراض على قطر؛
- ✓ ارتفاع أسعار فائدة الإقراض لقطر؛
- ✓ خروج رؤوس الأموال؛
- ✓ الضغط على قيمة العملة وزعزعة مصداقية واستقرار نظام سعر الصرف؛
- ✓ انهيار نظام سعر الصرف وارتفاع في معدلات التضخم؛
- ✓ استنزاف الاحتياطات السيادية لقطر في الدفاع عن العملة وإنهاك القدرة المالية للدولة وبالتالي إخلال قطر بالتزاماتها بمشاريع البنى التحتية.[1]

1- ديفيد ليفينغستون، **أبعاد الأزمة القطرية**، أنظر الرابط: https://www.carmegie.net تم التصفح يوم: 2019/05/02.

ثانيا: انعكاساتها على اقتصاد الدول الخليجية

هناك مجموعة من المخاطر الاقتصادية التي تعصف باقتصاد الدول الخليجية تتمثل في:

- **ضرب المناخ الاستثماري:** لقد عانت جميع دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديا منذ الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف عام 2014، وقد دفع تراجع الإيرادات المالية بشكل حاد إلى إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة وفي ظل هذه الأوضاع فإن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة في الأعمال التجارية وضرب فرص نمو الائتمان في المنطقة، وإذا رغبت دول المنطقة في انتداب أعمال جديدة والمزيد من الاستثمارات الأجنبية فإنها ستحتاج إلى استعادة الاستقرار وتشكيل بيئة ملائمة للأعمال التجارية. [1]

ويمكن القول أن سمعة اقتصاديات دول الخليج كملاذ آمن للمستثمرين قد تضررت وتوالت عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية كما أنه في ظل استمرار تراجع أسعار النفط العالمي فإن علاوات المخاطر من المرجح أن ترتفع بشكل متفاوت حسب الأوضاع الاقتصادية لكل دولة كما أنه لأزمة الخليجية تأثيرات على تعطيل مفاوضات إقامة مناطق التجارة الحرة مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والصين وبريطانيا ومن جهة أخرى فقد هزت الأزمة الحالية صورة منطقة الخليج كمركز أو حلفه ربط لشبكات طيران العالمية بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا.

- **تراجع التجارة البينية:** من المتوقع أن تؤثر الأزمة الخليجية الراهنة سلبا على علاقات التجارة بين دول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصا مع مساعي قطر إلى تنويع تجارتها بعيدا عن دول الحصار فبالإجمال تقدر نسبة التجارة البينية بينهم أقل من 10%.
- **تعثر المشاريع المالية:** من أهم المشاريع التي تأثرت سلبا بالأزمة الخليجية مشروع إصدار عملة خليجية موحدة وهو مشروع تعثر في بدايته عام 2010 بعد انسحاب الإمارات احتجاجا على اختيار الرياض مقر للبنك المركزي الخليجي في حين لم تنظم سلطنة عمان في البداية ويبدو أن الأزمة الراهنة ستضيف مزيدا من العراقيل أمام مساعي إطلاق عملة خليجية موحدة.

1- نرمين محمد سالي مجدي، **أثر الأزمة الخليجية على إقتصاد دول المقاطعة**، أنظر الرابط: https://www.afsregup.org تم التصفح يوم: 2019/05/03

كذلك نجد مشروع ضريبة القيمة المضافة على مستوى منطقة الخليج هذا بالإضافة إلى السوق المشتركة والاتحاد الجمركي، كما أن الأزمة أدت إلى إفشال الخطط التنموية والاقتصادية في المنطقة. [1]

- **نهاية شبكة الغاز الموحدة:** على الرغم من إنتاج قطر الوفير من الغاز الطبيعي الذي يمكنه تلبية الطلب المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي بكل سهولة إلا أن صادراتها لدول المجلس تبقى محدودة رغم أنها تلبي ثلث احتياجات دولة الإمارات العربية عبر خط أنابيب دولفين ولقد فشلت في السابق خطط مد شبكات غاز موحد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الخلافات السياسية وقضايا التسعير ومن المرجح أن تقضي الأزمة على الآمال المتبقية بإنشاء هذه الشبكة لا بل إن التعاون عبر خط دولفين ربما يتعثر في حال تصاعدت الأزمة إلى مستويات خطيرة. [2]

وعلى ضوء هذه الأضرار الاقتصادية للأزمة الخليجية القطرية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هناك مجموعة من السيناريوهات التي تمس العلاقات الاقتصادية لدول الخليجية تتمثل في:

- **السيناريو الأول:** استمرار الوضع الراهن وهو الوضع الذي يخلف كلفة اقتصادية لقطر وهذا السيناريو يمكن أن تمتد الأزمة لفترة طويلة نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف.
- **السيناريو الثاني:** توسيع المقاطعة الاقتصادية خلال تحفيز عملية هروب رؤوس الأموال من قطر أو منع الشركات من التعامل مع الدوحة من خلال فرض عقوبات ثانوية على الشركات المخالفة وهذا يعتبر وسيلة ضغط على اقتصاد قطر لترضخ إلى مطالب الدول المقاطعة.
- **السيناريو الثالث:** قبول قطر بمطالب الدول المقاطعة عقب زيادة العقوبات وفرض مزيد من العزلة عليها وهذا ما سيجعلها تتكبد مزيدا من الخسائر.

1- ناصر التميمي، **الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل التعاون الخليجي**، أنظر الرابط: https://www.stuies.aljazeera.net تم التصفح يوم: 2019/05/03.

2- **نفس المرجع.**

المطلب الثاني: تأثير الأزمة الخليجية القطرية على صعيد العلاقات الأمنية الخليجية

بالنسبة للأمن الجماعي والدفاع الخليجي المشترك وفق ما تنص عليه مختلف الاتفاقيات التي عقدتها الدول الخليجية فيما بينها من أجل تعزيز التعاون العسكري ورفع قدراتها الذاتية والجماعية وتحقيق أفضل مستوى من التنسيق لمفهوم الدفاع العسكري والتي تمت في مضمونها على أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية إدراك منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية وانطلاقا من السياسة الدفاعية للمجلس والتي تقوم على مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل لغرض الدفاع عن كيان ومقومات ومصالح هذه الدول وأراضيها وتقوية وتوثيق روابط التعاون، فإن الأزمة الخليجية القطرية الراهنة ساهمت بطريقة أو بأخرى في زعزعت استقرار المنطقة والتأثير على أمن الدول الخليجية ومكانتها في الساحة الدولية.

وبالتالي نلاحظ أن هناك صياغة جديدة لمفهوم الأمن الجماعي لدول المجلس فإحساس عدم الثقة بين الأعضاء المنطوية تحت لواء هذا المجلس جعل من هذه الدول تنطلق في رحلة بحث عن حلفاء جدد وكان هذا انطلاقا من قطر التي تجمعها علاقات أمنية وعسكرية وطيدة مع تركيا من خلال إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، كما أن الأزمة الحالية أدت إلى تشتت جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتهديد لما تعتبره تزايد في خطر النفوذ الإيراني كما أن في ظل هذا الحصار بالنسبة للدول المقاطعة، قطر أصبحت مصدر تهديد لمنطقة الخليج العربي من خلال دعمها لمختلف الجماعات الإرهابية والمتطرفة. [1]

وبالإجمال كان هناك مجموعة من التداعيات الجيوسياسية والأمنية للأزمة الخليجية على منطقة الخليج العربي وتحقيق أمنها تمثلت في:

1. **تصدع الجبهة الخليجية:** حيث وجهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك فقطر لم تنظر إلى الدول الخليجية المقاطعة باعتبارها دولا حليفة بل جيرانا يشكلون تهديدا لأمنها القومي ومن المؤكد أن مثل هذه الاعتبارات لن تغيب أبدا عن أذهانها، يعني القرار السياسي في دول خليجية مثل الكويت، وسلطنة عمان، ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقا في إطار السياسات الدفاعية مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، كان موضع العديد

1- منصور أبو كريم، **انعكاسات الأزمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية**، أنظر الرابط: https://www.democratica.de تم التصفح يوم: 2019/05/05.

من التساؤلات حول أفاقها المستقبلية كما أن قطر في حال بقاءها في إطار مجلس التعاون الخليجي ستصبح أكثر تحفظا وتدقيقا اتجاه مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي؛

2. **زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة:** من خلال أن دولا خليجية مثل قطر، والكويت وعمان ستبقى خطوطها السياسية والاقتصادية مفتوحة مع إيران تحسبا لأي تطورات مستقبلية. [1]

3. **تراجع مصداقية واشنطن على سياسات دول المجلس:** أظهرت الأزمة بشكل جلي أن وجود القواعد الأمريكية غير كاف لتأمين الحماية بل إن تلك القواعد تحلت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي وهذا الوضع يدفع العديد من دول المنطقة الخليجية إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها الأمر الذي يفتح المجال لدول مثل روسيا، والصين، وتركيا إلى تعزيز وجودها في منطقة الخليج والشرق الأوسط ككل بصورة أخرى. [2]

ولكن على الرغم من تواصل الأزمة وغياب أي نتائج ملموسة لجهود الوساطة لحل الخلاف فإن قطر شاركت في فعاليات عسكرية مشتركة مع دول الحصار ومن ضمن ذلك مناورات واجتماعات في السعودية وكذلك مشاركتها ضمن تمرين درع الجزيرة المشترك العاشر وذكرت وزارة الدفاع القطرية أن القوة القطرية المشاركة في التمرين وصلت إلى قاعدة الملك عبد العزيز الجوية بالمنطقة الشرقية وتهدف التمارين الخليجية المشتركة إلى زيادة توحيد المفاهيم والخطط الإستراتيجية العسكرية وزيادة الترابط والتجانس بين القوات المشاركة من دول مجلس التعاون الخليجي وأكد قائد القوة القطرية المشاركة أن التمرين يدعم أواصر التعاون وإبراز التجانس في المجال العسكري الخليجي. [3]

1-ناصر التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 03.

2- **نفس المرجع**، ص:04.

3-عبد الرحمن الحديدي، **قراءة في الأزمة الخليجية**، أنظر الرابط: https://www.sasapost.com تم التصفح يوم: 2019/05/05.

المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الخليجية على مجلس التعاون الخليجي

مجلس التعاون الخليجي تأسس في (25 ماي 1981) بالاجتماع المنعقد في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وهو منظمة عربية ذات طابع إقليمي سياسي اقتصادي يتألف من ست (06) دول وهي: (السعودية، قطر، الكويت، سلطنة عمان، البحرين، الإمارات).

ولدى المجلس مجموعة من الأهداف متمثلة في:

- توطيد أوامر التعاون والتكامل وتعميقها بين دول الخليج وتحقيق وحدتها؛
- تطوير المجالات العلمية والتقنية ودفعها إلى الأمام بالمجال الاقتصادي من خلال إقامة مراكز بحوث علمية؛
- إنشاء مشاريع تعاونية بين الدول والحرص على التعاون بين القطاع الخاص؛
- إنشاء عملة موحدة؛
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف المجالات:
  - ✓ الشؤون المالية والاقتصادية؛
  - ✓ الشؤون التجارية والمواصلات والجمارك؛
  - ✓ الشؤون الثقافية والتعليمية؛
  - ✓ الشؤون الصحية والاجتماعية؛
  - ✓ الشؤون الإدارية والتشريعية. [1]

والأزمة التي تشهدها منطقة الخليج تشكل أكبر تهديد لمجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه حيث أنه لم يسبق أن شهدت المنطقة أزمة سياسية بهذا الحجم وهذا العمق، فمنذ بداية الأزمة غدا مستقبل التعاون الخليجي الذي يعد أكبر منظومات العمل الإقليمي العربي المشترك نجاحا مطروحا للتساؤل خاصة مع وجود تمايز في المواقف داخل المجلس وانقسامه إلى كتلتين:

- **الأولى**: تمثل دول المقاطعة (السعودية، والإمارات والبحرين) والتي تتبنى سياسة عزل قطر وفرض العقوبات عليها وحصارها والتي ترفض أي شكل من أشكال الحوار مع قطر ومحاولة استنزاف قطر اقتصاديا والضغط عليها سياسيا؛

1-إيمان الجباري، **قيام مجلس التعاون**، أنظر الرابط: https://www.mauedoo3.com تم التصفح يوم: 2019/05/03.

- **الثانية:** الدول التي تريد الحفاظ على استقلالية قرارها ولعب دور الوسيط والوقوف على مسافة واحدة بين الطرفين لكي لا يكون هناك تصعيد للأزمة وبالتالي سيكون هناك خطر تنامي نزاعات الهيمنة لدى الدول الأكبر في المنظومة الخليجية اتجاه الدول الصغرى. [1]

فالأزمة الحالية أثرت سلبا على صورة المجلس وعطلت نشاطه وزعزعت تماسك دولة خاصة وأنها جاءت في مرحلة مفصلية من أهم مراحل الاندماج الاقتصادي فقد كان من المفترض أن ينطلق المجلس في أعمال العمل الموحد وإنشاء السوق الخليجية المشتركة والعملة الموحدة وهذه الأزمة ستعرقل هذه المشاريع. [2]

تشكل الأزمة الخليجية هزت عنيفة تهدد كيان المجس بل وجوده وتمثلت مظاهر ذلك في:

- أن المملكة العربية السعودية وفق ما يقضي به النظام الأساسي للمجلس للتعامل مع الأزمة والعمل على تسوية ما يرتبط بها من نزاعات؛
- إعاقة دول الخليج الثلاث المباشرة للحصار الجهود الدبلوماسية التي يبذلها أمير دولة الكويت رغم الإعلان المذكور من جانب قطر بقبولها التفاوض والحوار بما يكفل سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها وفقا للقانون الدولي. [3]

وتوجد هناك ثلاثة سيناريوهات لمجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة الحالية:

- **بقاء المجلس بشكله الحالي مع احتفاظ كل دولة من دول الخليج بعضويتها بشكل رمزي:** وذلك لأن المجلس يعد منظومة دولية تقوم على مجموعة دول وليس على دولة واحدة ويحث على كل طرف عن تحالفات إقليمية خارج منظومة المجلس كما حدث مع قطر وتركيا؛
- **نجاح المساعي الحميدة والوساطة وبقاء المجلس كمظلة بروتوكولية ترمز للوحدة الخليجية:** المجلس في هذه الحالة لن يتخذ أي قرارات مهمة أو مؤثرة على أي صعيد لأنه سيفقد فعاليته ويصبح نموذجا مكررا للمنظمات الإقليمية الهامشية التي تؤثر في محيطها بفعل التنافس والنزاعات بين أعضائه والتي تكتفي بعقد اجتماعات دورية لتأكيد بقائها فقط وهذا ما حدث بالفعل في القمة الخليجية بالكويت، وقمة الرياض، وقد كشفت كلا القمتين عن مدى هشاشة العلاقات بين أعضاء المجلس الست (06) فالخلافات الموجودة بين

1-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مجلس التعاون بعد قمة الكويت**، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، 2017، ص: 03.
2-مصطفى عبد العزيز مرسي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 43.
3-محمد عبد العزيز الخلفي، **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، أنظر الرابط: https://www.alsharq.com
تم التصفح يوم: 2019/05/03.

السعودية والكويت حول وضع أبار نفطية لمنطقة المحايدة بين البلدين كما تتحسس عمان من دولة الإمارات بسبب اتهامات أبو ظبي لها بالتدخل في سياساتها الداخلية. [1]

- **تفكيك مجلس التعاون الخليجي:** وهذا السيناريو في حالة بقاء الأزمة على حالها دون حل لتقريب وجهات النظر، أي بصورة أخرى تجميد عضويتها في المجلس لحين تغيير سياساتها الحالية، وتتخلى عن مبادئها التي رسمتها لنفسها التي تعتبر مصدر إزعاج للسعودية التي ترى في المنافسة القطرية خطرا على مصالحها وهذا ما سبب أضرارا بالغة لوضعية قطر ومكانتها العربية والدولية،واحتمال ظهور منظومة خاصة بدولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية، والبحرين بحكم الأوامر الاقتصادية والسياسية التي تجمع هذه الأطراف، وهذا السيناريو بين فشل مجلس التعاون في ممر دول الخليج في بوتقة واحدة خليجية فقد ظلت الطموحات الوطنية هي المصدر الأول لتهديد كيان مجلس التعاون كمنظومة إقليمية. [2]

1-منى سلمان، **مستقبل مجلس التعاون في ضوء نتائج قمة الكويت**، أنظر الرابط: https://www.sijassa.org.eg
تم التصفح يوم: 2019/05/03.

2-محمد لحسن، **الأزمة الخليجية السيناريوهات الثلاثة المحتملة**، أنظر الرابط: https://www.raialyoum.com
تم التصفح يوم: 2019/05/03.

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة الخليجية القطرية على حلف درع الجزيرة

يعتبر حلف درع الجزيرة منذ نشأته ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي مثالا ناجحا لتجربة التكامل الأمني الإقليمي، والتي عملت من خلال دول المجلس على تعزيز أوامر التعاون العسكري وتأسيس منظومة دفاعية تتصدى لجميع التهديدات، في إطار الأزمة المقاطعة التي عرفتها العلاقات الخليجية، أصبح مستقبل هذا الحلف على المحك خاصة وأن هذه الأزمة تعد من أخطر الخلافات التي عرفتها منطقة الخليج العرب خاصة وأنها ستعكس بالضرورة على العلاقات الأمنية العربية على حد سواء وفي هذا المجلس سنحاول إعطاء سيناريوهات لما آلت إليه كل من حلف درع الجزيرة والأحلاف العربية في ظل الأزمة الحالية.

المطلب الأول: سيناريوهات حلف درع الجزيرة بعد الأزمة الخليجية القطرية

نظرا لما تشهده المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة من تغيرات جوهرية في أدوار القوى الرئيسية الفاعلة ومجموعة الأزمات التي تتعرض لها والتي تختلف في طبيعتها حسب نوع التهديد الذي ينجر من ورائها هذا الأمر يجعل هناك مجموعة من التداعيات على حاضر ومستقبل المنطقة العربية ككل وبصفة خاصة على سياسة التحالفات فيها، وبما أن منطقة الخليج العربي استقرارها وأمنها يمثل استقرار المنطقة العربية بشكل عام توجد هناك مجموعة من التهديدات التي أصبحت أكثر انتشارا وتهديد لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي خاصة بعد الأزمة الحالية وتتمثل هذه التهديدات في:

- توسيع النفوذ الإيراني في المنطقة وامتداده إلى الحوار المباشر لدول الخليج وخاصة مع استغلال المقاطعة والحصار الذي فرضته كل من السعودية، والبحرين، والإمارات على قطر وهذا ما يستدعي تكثيف المجهودات بين الدول الخليجية من أجل كبت هذا التوسع؛
- تعاظم خطر الإرهاب لاسيما مع الصعود السريع والمفاجئ لبعض التنظيمات المتطرفة والتي أصبحت تشكل تحدي لوجود الدولة الوطنية. [1]

والملاحظ أن التهديدات يرى بأنها تتميز بعدة سمات أهمها:

1-مركز الجزيرة للدراسات، **قوة الخليج العسكرية بين التحالفات المؤقتة والآليات الدائمة**، أنظر الرابط: **https://studies.net** تم التصفح يوم: 2019/05/10.

- ✓ الامتداد المكاني الجيو إستراتيجي للتداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه التهديدات وتخطيها الحدود الجغرافية للدولة الواحدة إلى دول الجوار القريب والبعيد في آن واحد؛
- ✓ الامتداد الزمني للتأثيرات المحتملة لهذه المخاطر وتجاوزها الحاضر إلى المستقبل وهذا ما يجعل كلفتها المالية والسياسية تتجاوز طاقة أي دولة منفردة ويتطلب تكاتفا وتعاونا جماعيا للتغلب عليها. [1]

وبناءا على هذا استدعى هذه التهديدات من دول الخليج إعادة النظر في التحالفات العسكرية القائمة المتمثلة في حلف درع الجزيرة كأداة دفاعية تحفظ أمن واستقرار دول الخليج إضافة إلى تعزيز التشاور والتنسيق والتعاون الخليجي الخليجي في إطار منظومة مجلس التعاون وخاصة ف ظل الأزمة الخليجية القطرية التي أفضت على عدة تداعيات تمثلت في زعزعت الاستقرار والأمن في المنظومة الخليجية وانعدام الثقة بين أطرافها وهذا ما جعل حلف درع الجزيرة تحت ضغط سيناريوهات محتملة وهي:

- **السيناريو الأول**: استمرار حلف خليجي خليجي ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي من خلال مكاسب التعاون ومنهجيته من أجل تحقيق مزيد من التعاون العسكري ومحاولة التصدي لكل الأخطار والتهديدات التي تواجه المنطقة في إطار خليجي فقط وجاء هذا السيناريو في ضوء المشاركات القطرية في تمارين العسكرية التي تقام بالسعودية حيث قامت بتمرينين منذ اندلا ع الأزمة، كما شاركت في الاجتماع 18 لقادة القوات البرية لدول المجلس الخليجي في مقر الأمانة العامة بالعاصمة الرياض والتي تتم فيه مناقشة الأمور المتعلقة بالعمل العسكري المشترك وسبل تعزيز التعاون بين القوات البرية وفي إطار هذا هناك احتمال استمرار حلف درع الجزيرة كآلية لردع أي عدوان على منطقة الخليج العربي؛
- **السيناريو الثاني**: تشكل تحالف خليجي عربي أي يصبح درع الجزيرة المشتركة بمثابة النواة التي تنطلق منها القوة العسكرية العربية المشتركة التي ستعتبر خطوة مهمة في تحقيق الوحدة العربية وذلك في إطار مجموعة من المحفزات لظهور هذه القوة المشتركة تتمثل في:
  - ✓ ظهور وانتشار الحرب الغير متماثلة في العديد من الدول العربية مثل ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، والحشد الشيعي في العراق وحزب الله في لبنان وجماعة الحوثي في اليمن وهذا ما يدفع إلى تشكل هياكل عسكرية موازية؛

1-المرجع نفسه.

- ✓ فشل الغرب والتحالف الدولي في حملته الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا رغم تسويقه لنفسه في المنطقة بأنه الحامي لها من الإرهاب؛
- ✓ أثبتت دول الخليج العربية جدارة في حربها في اليمن ما يعني عدم الحاجة الملحة إلى وجود عسكري غربي فحزم الرياض كأكبر عاصمة خليجية أتى كقوة دفع للقرار الفعلي لتشكيل القوة العربية المشتركة لأنها أعطت الثقة في إمكانية التدخل المستقبلي عسكريا في أي شأن يهدد الأمن الوطني؛
- ✓ لم تكن الجامعة العربية قادرة على التدخل العسكري لو طلب حكومة عربية منها العون لعدم وجود آلية لذلك لأنه لم يتم إقرار قوة عربية مشتركة كذراع عسكرية قوية للجامعة لمحاربة الإرهاب العابر للحدود والذي قد يكون مدعوما من قبل دول كبرى من أجل إثارة الفوضى في المنطقة وإنهاك جيوش الدول العربية من أجل إضعافها وتحويلها إلى كيانات هشة لإشاعة الفوضى فيها وهذا ما يؤدي إلى عدد الطامعين في المنطقة. [1]

كل هذه المحفزات تجعل من تحول وتطور حلف درع الجزيرة إلى قوة عسكرية عربية تعمل على تحقيق تعاون عسكري وأمني عربي موحد سيناريو قابل للتحقيق على أرض الواقع وخاصة إذا كان هناك تجاوز لمختلف الأزمات وتعزيز الثقة بين الأعضاء والدول الخليجية العربية.

- ➢ **السيناريو الثالث:** تشكيل تحالف خليجي إقليمي وتشكل دول الخليج نواته مثل "عاصفة الحزم" حيث شكل هذا الأخير نموذج ناجح للتحالفات الخليجية الإقليمية في مواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية ويوضح مدى قدرة دول مجلس التعاون في اتخاذ المبادرات التعاونية والانضمام إليها وقدرتها وبالتالي فإن الأزمة الخليجية الراهنة تكون نقطة بداية لتشكيل قوة عسكرية إقليمية لصد مختلف التهديدات التي تواجه المنطقة وخاصة خطر التهديدات الإرهابية وتوسع النفوذ الإيراني وعقد دول الخليج تحالفات مع دول إقليمية معينة كمصدر والأردن، ولعل أكبر دليل على نجاح هذا السيناريو على أرض الواقع حلف الناتو العربي الذي دعت إليه كل من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست (06)، بالإضافة إلى مصر والأردن وتكون مجالاته عسكرية وسياسية واقتصادية وهو يهدف لأن يكون درع قوي وصلب ضد لائحة التهديدات التي تواجه الخليج.

1-ظافر محمد العجمي، **دول الخليج والقوة العربية المشتركة بين التشكيل والتأجيل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص: 03.

ولكن كل هذه السيناريوهات الايجابية لاستمرار حلف درع الجزيرة وتطوره تكون وتتحقق في حال تفضيل الدول الخليجية لتحقيق المصالح بطريقة جماعية لا منفردة تسعى للهيمنة والتنافس من أجل لعب أدوار محورية في المنطقة وبالتالي تحقيق سيناريو تجاوز الأزمة ونجاح الوساطة الكويتية وتوحيد الاراء والمواقف بين الدول الخليجية أطراف الأزمة.

ولكن إذا لم يتم تجاوز الأزمة الراهنة وعمل الأطراف على تأجيجها فإن حلف درع الجزيرة يخضع لسيناريو وحيد وهو:

- **السيناريو الرابع:** حل حلف درع الجزيرة وتفككه ويصبح في طي النسيان ومجرد أداة دفاعية كانت تستخدمها الدول الخليجية في حماية أمنها واستقرارها.

المطلب الثاني: سيناريوهات نجاح حلف الناتو العربي في ظل الأزمة الخليجية

حلف الناتو العرب أو ما يعرف باسم تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي وهو عبارة عن رغبة إدارة ترمي في تأسيس التحالف الذي يضم ثمانية (08) دول عربية هي دول مجلس التعاون الخليجي الست (06) بالإضافة إلى مصر، والأردن، وهو يهدف لتعزيز التعاون والتنسيق العسكري من أجل مواجهة التهديدات في منطقة الشرق الأوسط.

ويتوقف نجاح هذه المبادرة بعد الأزمة الخليجية القطرية على مجموعة من المقومات هي:

1. **نجاح التعاون الخليجي في الجانب الأمني:** على الرغم من المنعطفات التي مر بها التعاون الخليجي على المستوى السياسي، إلا أن القوة العسكرية الخليجية المشتركة قامت بالعديد من الإنجازات التي برهنت نجاحها وكفاءتها في صد مختلف التحديات التي تواجه الأمن الخليجي؛
2. **إدراك أعضاء التحالف لتفويض إيران للأمن الإقليمي:** وهذا من خلال تعاظم التهديد الإيراني للأمن الإقليمي كتهديد دائم مباشر ودائم بحكم منطلقات السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية وهي منطلقات إيديولوجية وسياسية وتاريخية وتهديد مباشر بحكم الجوار الجغرافي وقدرتها العسكرية خاصة الصواريخ البالستية وتهديداتها المستمرة وتهديد واقع لحكم التحركات الخشنة والناعمة الإيرانية في الخليج العربي والمنطقة العربية

وتدخلاتها المتوالية في البحرين والكويت وتجلى تعاظم التهديد الإيراني من خلال تغذية الصراعات المذهبية وتزويد وكلائها أو حلفائها بالمال والمقاتلين والسلاح؛

3. **إدراك أعضاء التحالف لحجم المخاطر والتهديدات:** وهذا يتطلب تفاهمات مسبقة من الدول الأعضاء وتصفية الخلافات الجانبية لصالح المصالح الجماعية مثل:
   - التفاهم حول كافة القضايا والملفات الإقليمية؛
   - التفاهم حول توزيع الأدوار حسب الأوزان النسبية لكل دولة في التحالف؛
   - التفاهم حول طبيعة التحالف وأهدافه من بين التصدي لإيران أم التهديدات الإقليمية برمتها.[1]

في ضوء محاور الدراسة المتمثلة في ماهية الأحلاف العربية وكيفية تأثير الأزمة الخليجية القطرية عليها هناك ثلاث (03) سيناريوهات حول مستقبل حلف الناتو العربي وهي:

- **السيناريو الأول: (التأجيل حتى التجميد)**: ويدعم هذا السيناريو عدة أدلة منها ما يتعلق بتباين وجهات النظر للدول الأعضاء حول شكل القوة المقترحة ووظائفها وأهدافها وطريقة عملها وقيادتها وحسابات كل عضو واعتباراته الداخلية والخارجية عند الإنظمام للتحالف زيادة على ذلك الأزمة بين الدول الخليجية التي تمثل العضو الأول في هذا الحلف أي أن عدم التوصل إلى حل لهذه الأزمة سيؤدي بدورها إلى عدم تحقيق هذا الحلف على أرض الواقع، كما أن الدول الأعضاء تقف على مسافات متباينة من إيران فعلى سبيل المثال أربعة دول السعودية، الإمارات، مصر والبحرين خفضت علاقتها الدبلوماسية مع إيران في الوقت الذي تشهد العلاقات القطرية الإيرانية تطور ملحوظ وعلاقات جدة.
- **السيناريو الثاني:(إطلاق التحالف بدون فعالية)**: وبدور هذا السيناريو حول إطلاق التحالف بكامل أعضائه بدون فاعلية كامل أعضائه وجاء هذا السيناريو في إطار ما يتعلق بنجاح الدول العربية والإسلامية في تدشين بعض التحالفات العسكرية والسياسية التي مازالت في مراحلها الأولى مثل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة المملكة العربية السعودية هذه فضلا عن عدم حسم الخلافات بين الدول الأعضاء تجاه الملفات والقضايا الإقليمية.
- **السيناريو الثالث: (نجاح إطلاق هذا الحلف بفاعلية)**: ويدعم هذا السيناريو كل ما يتعلق بنجاح الدول الخليجية في تدشين بعض التحالفات العسكرية الفاعلة لحماية الأمن الإقليمي مثل التحالف العربي لدعم

1-عبد الرؤوف مصطفى العتيمي، **الناتو العربي:السياقات والتحديات وفرص النجاح**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ص ص: 13-14.

الشرعية في اليمن بقيادة السعودية والذي لعب دورا بارزا في نجاح الحكومة الشرعية بقيادة الرئيسين اليمني عبد ربه منصور هادي في استرداد أكثر من 85% من الأراضي اليمنية من أياد الحوثيين كذلك نجاح التجارب الخليجية في المجال الأمين ومشاركة الدول الخليجية الأعضاء في العديد من التمارين العسكرية المشتركة بما فيهم قطر خلال العام 2018 مثل: درع العرب-1، النجم الساطع.

وإن نجاح التحالفات العربية وبروز قوة عربية عسكرية مشتركة مرهون بايجاد حلول للأزمة الخليجية القطرية وتوحيد المواقف العربية على قضايا وتهديدات واحدة والبحث عن تحقيق الأمن وتنفيذ المصالح بطريقة جماعية من أجل التصدي لمختلف التهديدات الخارجية للمنطقة العربية وعدم السماح بالتدخلات الأجنبية في المنطقة لأن هذا سيؤدي إلى المزيد من الفوضى نظرا لأن القوى الخارجية الكبرى كل لديه إستراتيجيات ومصالح في المنطقة العربية وبالتالي وجب تعزيز وبناء الثقة بين الدول العربية وحل المشكلات بأدوات وحلول داخل نطاق عربي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الذي تم التطرق إليه في الفصل الثالث تم استخلاص ما يلي:

- حلف درع الجزيرة هو الأداة العسكرية التي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق الأمن والتصدي لمختلف التهديدات الخارجية التي تمس مصالح هذه الدول كإطار الأمن الجماعي المشترك وتجسيد لمختلف اتفاقيات التعاون والدفاع بينهما وقد حقق هذا الحلف العديد من الإنجازات التي برهنت على نجاعته في تحقيق الأهداف التي تأسس من أجلها.
- كان للأزمة الخليجية تداعيات خطيرة على مستوى العلاقات الخليجية ومستقبل المؤسسة الإقليمية المنطوية تحت لوائها فالانقسام الداخلي الحاصل بين دول كشف عن مدى تغليب المصالح الوطنية على المصالح الجماعية التي تهدف هذه المؤسسة إلى تحقيقها، وأثرت هذه الأزمة بصفة خاصة على اقتصاديات الدول أطراف الأزمة وتسبب في خسائر سواء للاقتصاد القطري بشكل موحد أم اقتصاديات الدول المقاطعة بشكل جماعي، وبالتالي فإن استمرار هذه المؤسسة والعلاقات البينية بين الدول الخليجية في إطار التعاون مرتبط بمستقبل الأزمة وإمكانية التصعيد والابتعاد عن الحلول الوسط والسلمية لها.
- تجاوز الخلافات الخليجية القطرية وتوافق الرؤى ومحاولة إيجاد سياسات موحدة للعمل بها في إطار خليجي عربي سيجعل من مستقبل الأحلاف العربية وحلف درع الجزيرة إيجابيا من خلال سيتم توحيد الرؤية الأمنية والتنسيق في مجال الدفاع المشترك وتحقيق الأمن والمصالح بشكل جماعي للحد والتصدي لكل التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام.

الخاتمة

تخلص الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- تحتل منطقة الخليج العربي مكانة جيو إستراتيجية بالغة الأهمية نظرا لما تملكه من مقومات القوة الدولية احتوائها على مصادر الطاقة التي تحتل المراتب الأولى في صادرات وواردات التجارة الخارجية للدول على الساحة الدولية بالإضافة الى موقعه الاستراتيجي الذي يتوسط قارات العالم وإطلاله على أهم المضائق والممرات المائية التي تستغل في التجارة الخارجية هذا الأمر عزز مكانته كقوة إقليمية وجعله محط اهتمام للقوى الدولية.
- تعود أسباب الأزمة الخليجية الى خلافات قديمة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، حيث تعددت الأسباب بين مكانة تتمثل في تعارض المصالح والرؤى بالإضافة إلى الاتهامات التي وجهة آلة قطر بدعمها للإرهاب المتمثل في جماعة الاخوان وجماعة الحوثي في اليمن وجماعات متطرفة أخرى أما أسباب الحقبة هو ما تستطيع أن تطلق عليه التنافس من أجل لعب دور إقليمي في المنطقة وعدم رضا السعودية على انفتاح السياسة الخارجية ونشاطاتها في بناء علاقات إقليمية ودولية متينة مثل تركيا وإيران التي تمثل العدو الأول للسعودية .
- كانت هناك تفاءلات ضخمة إقليمية ودولية تسعى لتحقيق مصالحها و أطراف أخرى تسعى للعب دور الوسيط في حل هذه الأزمة مثل الكويت وعمان وهذا إن دل فانه يدل على أن منطقة الخليج وأمنها يهم كل الدول.
- تحمل الأزمة الخليجية القطرية مجموعة من الأثار والانعكاسات على الصعيد الاقتصادي متمثلة مجموعة المشاكل التي مست اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وعلى صعيد العلاقات البدنية بينها ومستويات الاستثمار فيها وكذلك انعكاسات على الصعيد الأمني المتمثل في يعتبر على مستوى أجندة التهديدات الأمنية وخاصة في ظل استغلال أزمة العلاقات بين دول الخليجية وبصفة عامة على مجلس التعاون الخليجي كمنظومة ومؤسسة إقليمية خليجية تسعى لضمان وتعزيز سبل التعاون حيث أصبح مستقبل بقاء المجلس مرهون بما ستؤول اليه هذه الأزمة.
- تسببت الازمة في وجود في وجود انقسامات داخل المنظومة الخليجية وهذا ما ساهم في زعزعة الاستقرار لمنطقة الخليج العربي و أدى الى مزيد من التدخلات في سياسات وشؤون الدول الخليجية الداخلية بهدف استغلال معظم الأحداث والتطورات التي تمر بها الازمة من أجل تنفيذ مصالح وأهداف داخل المنطقة

وخاصة إيران التي تهدف الى اختلاف الدور السعودي في المنطقة وزعزعت الوحدة الخليجية و إحكام سيطرتها على المنطقة.

- كانت هناك مجموعة من السيناريوهات للتبوء بمستقبل الازمة الخليجية القطرية وكان أقربها للواقع سيناريو بقاء الواقع الحالي نظرا لعدم تنازل دول المقاطعة على المطالب التي وجهت لقطر وفرض مزيد من العقوبات عليها كذلك عن قبول قطر لتلك المطال والمعني قدما في تنفيذ سياستها بالرغم من أنها تفتح المجال أما الحوار وتبادل وجهات النظر بشأن محاولة الوصول لحلول ترضي الجميع.
- كان للأزمة الخليجية القطرية انعكاسات جد مهمة على سياسات التحالفات في المنطقة العربية وورد ذلك بحالة خاصة من خلال حلف درع الجزيرة الذي يعد القوة العسكرية المشتركة لدول الخليج وذراع العسكرية التي تحمي مصالح الدول الست وحماية أراضيها من أي عدوان خارجي وهذه الأزمة التي بنيت على خاصية عدم الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وعدم التوافق في المواقف والأراء ساهمت في تعريض مستقبل هذا الحلف الى الزوال إذا لم يتم تجاوز الازمة والعمل على تحقيق الامن الجماعي بصورة مشتركة بعيدا عن تحقيق المصلحة الوطنية بشكل منفرد بين دول الأزمة.
- هناك مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لهذا الحلف جراء الأزمة إما أن ينحل ويصبح مجرد إنجازات قامت بها القوة العسكرية الخليجية المشتركة معا وهذا في ظل تصعيد الأزمة وعدم التنازل أطرافها لإيجاد حلول توافقية وإما أن يصبح القوة العربية التي تسعى الدول العربية الى الوصول اليها وتحقيقها وهذا في حال تجاوز الدول الخليجية لحل الخلافات الداخلية والبحث عن تحقيق الامن الجماعي وهذا أمن المنطقة العربية يبدأ بأمن منطقة الخليج العربي.
- كذلك للأزمة تداعيات على حلف الناتو العربي أو ما يسمى بتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي الذي يقوم على مبدأ الامن الجماعي وهذا الحلف يضم بالدرجة دول مجلس التعاون الخليجي الست وكان النواة الأولى لهذا الحلف هو حلف درع الجزيرة كمثال ناجح في مواجهة التهديدات التي تواجه الخليج العربي بمعنى أن مستقبل هذا الحلف مرهون بمجالات هذا الحلف درع الجزيرة من خلال تجاوز أعضائه للأزمة الحالية والمعني قدما في تعزيز اتفاقيات التعاون البدنية بينها وحل الخلافات فيما بينها بطابع عربي بعيدا عن تدخلات أجنبية التي تساهم في زيادة وتأجيج الفوضى في المنطقة.

- تجسيد أحلاف عربية مرهون بوجود عالم عربي موحد أو دول عربية تحمل أهدافا محددة ومتفق عليها ويمكن تحقيقها وهذا نظرا لما تشهده المنطقة العربية من صراعات داخلية وتناقضات في المصالح وكل دولة تسعى لتحقيق أجندتها الخاصة كذلك لتعدد مصادر التهديد وتعدد مصالح و أهداف القوى الخارجية التي تقف سدا منيعا أمام النهضة العربية واستقرارها.

قائمة

المراجع

I. المصادر:

أولا: القرآن الكريم

1. سورة النحل

II. الكتب باللغة العربية:

1. أحمد أمجد جبريل، **أزمة قطع العلاقات مع قطر إلى اين،** تقدير موقف صادر عن مركز ادراك للدراسات والاستشارات، يونيو 2017، مركز الجزيرة للدراسات، حصار قطر: التقديرات والإرتدات، قطر: تقدير موقف صادر عنها، جويلية 2017
2. أحمد محمد عبد العقاد، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2003
3. بطرس بطرس غالي، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1978.
4. بنيفين حسين، **المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الازمات العالمية المؤشرات والدلالات**،(الامارات وزارة الاقتصاد وادارة التخطيط ودعم القرار الربع الرابع، 2016)، .
5. تاج الدين جعفر الصائي، **إستراتيجية إيران إتجاه دول الخليج العربي**،(دمشق دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،(د- س – ن))
6. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، 2007
7. حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2008
8. حسين علاوة خليفة، **سف منذر العياشي، الإرهاب والتحالفات الدولية دراسة في دوافع الشراكة الدولية**، السباقات الفكرية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الإستراتيجية
9. حسين قادري، **دراسة وتحليل النزاعات الدولية**، الجزائر: منشورات خير جليس، الطبعة الأولى، 2007،
10. داورتي جيمس، **بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985

11. سالم أقاري، **الازمة الخليجية 2017 بين السياسات العربية والمواقف الدولية**، (تمنراست المركز الجامعي كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة

12. ظافر محمد العجمي، **دول الخليج والقوة العربية المشتركة بين التشكيل والتأجيل**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015

13. عادل سليمان، **الأحلاف والتكتلات الدولية**، مجالات الحوار المتمدن، العدد 930، أوت 2004

14. عبد الرحمن محمد عبد العزيز شراب، **أحكام التحالفات السياسية في ضوء الواقع المعاصر**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الشريعة والقانون، قسم الفقه المقارن

15. عبد الرؤوف مصطفى العتيمي، **الناتو العربي: السياقات والتحديات وفرص النجاح**، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

16. عبير عبد الرحمن ثابت، **الأزمة الخليجية القطرية وتداعياتها على المنطقة**، فلسطين مركز رؤية للدراسات الإستراتيجية، يونيو 2017.

17. عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة أولى، 1998

18. عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

19. علي بن هلهول الرويلي، **الأزمات–تعريفها–أبعادها–أسبابها**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011

20. عليوة السيد، **إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي**، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

21. عماد جاد، **الحلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1998

22. فهد أحمد الشعلان، **إدارة الأزمات: الأسس، المراحل، الآليات**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د.ط، 2002،

23. مجموعة مؤلفين، **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015.

24. مجموعة مؤلفين، **الغزو العراقي للكويت**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون للطباعة والنشر، 1995.

25. محمد صادق إسماعيل، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان**، تدمك دار العلوم للنشر والتوزيع 2010.

26. محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1978.

27. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **أزمة العلاقات الخليجية: في اسباب الحملة على قطر ودوافعها**، سلسلة تقدير موقف، 2017.

28. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلس التعاون بعد قمة الكويت، سلسلة تقدير موقف، وحدة الدراسات السياسية، 2017.

29. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، **عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج**، القاهرة: العربي للنضر والتوزيع، الطباعة الاولى، 2013.

30. مصطفى أحمد أبو الخير، **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقا لقواعد القانون الولي العام**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010

31. هشام محمد سعيد أل برغيش، **الأحلاف العسكرية والسياسية والأثار المترتبة عليها**، القاهرة: دار اليسر للطباعة والنشر، د.ط، 2012

32. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، **الازمة الخليجية في اجتماع القاهرة وبعده**، قطر تقدير موقف صادر عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2017.

33. يحي بن مفرح الزهراني، **تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج** العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، العدد 2، 2016.

III. الكتب باللغة الأجنبية:

1. Hugh Miall, oliver R Amsbotham, **Tom Wood houce**, **Contemporay conflict resolution**, Cambridj press, 1999.
2. Jonnathaneyvazon, **Some aspects of theory regional security complewes as applied to Studies of the plitical System in the post**.**Soveit Space**, central Assia and the Coucasus volume 12. Issue 2 ،AZ ebeiyan 2011.
3. Kenneth E.Boulding, **conflictanddefens**, New yourk, harper§rotorchbouk edition : 1963

IV. المجلات والمقالات ومذكرات التحرج

أولا: المجلات

1. أحمد سعيد وأخرون، **أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي**، الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، العدد الثامن، 2015.
2. أسامة أبو رشيد، **الموقف الامريكي من الازمة الخليجية، سياسة عربية**، دورية تضمن بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 27، يونيو 2017.
3. ستيف البريخت، **إدارة الأزمات في الدفاع عن الشركات**، مجلة الشركة العربية للإعلام، االعدد 11، حزيران 1998.
4. شيماء عبد السميع عبد الله محمد، **دوافع نشأة القوى الإقليمية (التحالفات العسكرية والتكتلات الإقتصادية**، مجلة الدراسات العليا، المجلد الرابع، العدد الرابع عشر، 2015.
5. عبدالحفيظ الرميم محجوب، **ضعف الحوار الجماعي عائقاً أمام صياغة عمل خليجي مشترك وتحقيق الإتحاد** ،مجلة أراء الخليج، العدد 121، 2017.
6. عبد الله بن علي أل خليفة، " **18 مليار دولار دعم قطر للربيع العربي لتحقيق زعامة وهمية**، مجلة أراء الخليج، المملكة العربية السعودية، العدد 121.

7. عديلة محمد الطاهر، **الجدل الليبرالي، الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي،** ملة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر (15)، جوان 2016

8. غيث سفاح متعب الربيعي، **ماهية الأزمة الدولية، دراسة في الإطار النظري،** مجلة العلوم السياسية، العدد 42، (د.س.ن).

9. فاضل زكي، **الأزمة الدولية بين التصعيد والتعقيد،** مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، 1984،

10. محجوب الزويري، **ايران والازمة الخليجية، المكاسب والخسائر،** قطر: مركز دراسات الخليج، العدد 27، يوليو 2017.

11. محمد صالح المسفر، **التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي،** المجلة العلمية لكلية الإدارة والإقتصاد، العدد التاسع (09)، 1998

12. محمود قاصد، **الأزمة الخليجية 2017 البعد الأخر،** الأردن: مركز دراسات الشرق الاوسط العدد الخامس عشر، 2017.

13. مصطفى عبد العزيز مرسي، **أزمة العلاقات مع قطر، أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي،** مجلة شؤون عربية، مجلة دورية تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 173، 217.

14. وليد محمد سعيد الأعظمي، **الأزمة الدولية،** مجلة العلوم السياسية، العدد الثالث، 2002 .

ثانيا: المقالات والتقارير

1. محمود سمير الرنتيس، **الوساطة التركية لحل الازمة الخليجية: الفوضى والعوقات** مركز الجزيرة للدراسات.

2. منصور ابو كريم،" **الموقف الدولي الاقليمي من الازمة الخليجية،**"(فلسطين: تقرير صادر عن مركز رؤية للدراسات الاستراتيجية، دائرة البحث العلمي للدراسات، يونيو 2017

ثالثا: مذكرات التخرج

1. أمال قصدي، **أبعاد الخلاف الأورو–أمريكي في إطار حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم الساسية.

2. أو شريف يسري، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، 2016

3. إيمان دني، **البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: سياسات مقارنة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017.

4. رياض بوزريا، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963–1988**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية والعولمة، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008.

5. رياض مزيان، **الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية**، دراسة حالة حرب الخليج الثانية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004-2005.

6. عامر مصباح، **اتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، إكرام بركان، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.

7. عبد العزيز عبد العزيز المهري، **التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة 1990– 2010**، مذكرة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب، قسم العلوم السياسية، 2010.

8. عبير بهولي، **النظرية الواقعية النبيوية في الدراسات الأمنية دراسة لحالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

9. فاضل عبد القادر لحسن أحمد،" **السياسات الامنية في منطقة الخليج العربي 1990، 2002**"، مذكرة لنيل درجة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، شعبة العلوم السياسة، 2003.

10. محمد عصام أكبر خوجة،" **الأخطار التي تواجه توازن القوى الاقليمي في منطقة الخليج العربي من عام 1990 الى عام 2009**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة مؤتة،قسم العلوم السياسية، 2010.

11. محمد مقروف، **المتغيرات الاقليمية والدولية وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2016.

12. موسي بن قاصير، **البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008.

13. ياسين حشوف، **إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016،2017.

V. المواقع الإلكترونية

محمد ولد المنى، **وجهات نظر إدارة الأزمات الأمنية** ، أنظر الرابط:

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php!id=54967

مشعان الشاطري، **مفهوم الأزمة: خصائصها ومراحل نشوئها**، أنظر الموقع:

https://www.hrdiscussion.com.

منصور أبو كريم، **انعكاس الازمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية، المركز الديمقراطي لعربي**، 16 أكتوبر 2017، أنظر الرابط:

https://www.democratycac.

خليل مقداد، **الاسباب لأزمة الخليج والتصعيد ضد قطر**، أنظر الرابط:

https://www.noonpost.com.cpntent.

محمد شومان، **تقسيم موقف مصر من جموح سياسة قطر**، أنظر الرابط

https://www.al-Hayat.comlarticlel846268

مصطفى عبد السلام، " **موقف حاسم من التعامل البحريني بشأن قطر**" أنظر الرابط

https://www.sryneriesarabia.comlmiddle.east

فراذاكغاردنر،" **أزمة قطر، هل تمادت السعودية في موقفها**" أنظر الرابط

https://www .bbc.comlarabialmiddleeast-40305356

طارق نافع المطيري" **الخليج العربي والازمة الحتمية**" أنظر الرابط:

https://www.aljazeeria.netlrnouvledgegateopinionsl2017l8l21

عبد الرؤوف نادر" **الجامعة العربية تعلن موقفها من الازمة الخليجية القطرية**" انظر الرابط:

https://wwwarabia,rt,com lmiddle eastl903848

أمانة جامعة الدول العربية، " **جامعة الدول العربية تعلن موقفها بشأن النزاع الخليجي القطري**" أنظر الرابط:

https://www.alalan V ?NET/NEUES/197876.

عمر الحسن، **مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية**، أنظر الرابط:

https://www.studies.aljazeera.net

محمد نعمان جلال، **قوات درع الجزيرة ودورها في أمن الخليج**، أنظر الرابط:

https://www.alvastnuvs.com/neuvs/560047.btml.

دينا عبد الخالق، **تعرف على قوات درع الجزيرة المشتركة قبل ساعاتمن الرد على قطر**، أنظر الرابط:

https://www.aljazeera.net

هاني الصفيان، **تمرين درع الجزيرة المشترك العاشر (10) ينطلق في المنطقة الشرقية**، أنظر الرابط:

https://www.alarabiya.net

محمد عز العرب، **لماذا تعد الاحتجاجات البحرينية الاستثناء في الربيع العربي**، أنظر الرابط:

https://www.acpss.ahram.org.eg

حفتر نورالدين، **أوضاع البحرين**، أنظر الرابط:

https://www.wahdaislamya.org

شهيرة سلوم، **مسار الأمن الخليجي المشترك والتباين في رؤيةالتهديدات**، أنظر الرابط:

https://www.alarabya.co.uk

خالد حسين، **تداعيات خطيرة على اقتصاد قطر منذ المقاطعة**، أنظر الرابط:

https://www.alarabiya.net.

خالد بن راشد الخاطر، **استراتيجيات قطر في افشال الحصار الاقتصادي**، أنظر الرابط:

https://www.studies.aljazeera.net

ديفيد ليفينغستون، **أبعاد الأزمة القطرية**، أنظر الرابط:

https://www.carmegie.net

نرمين محمد سالي مجدي، **أثر الأزمة الخليجية على إقتصاددولالمقاطعة**،أنظر الرابط:

https://www.afsregup.org

ناصر التميمي، **الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل التعاون الخليجي**، أنظر الرابط:

https://www.stuies.aljazeera.net

منصور أبو كريم، **انعكاسات الأزمة الخليجية على الثورة السورية والمنطقة العربية**، أنظر الرابط:

https://www.democratica.de

عبد الرحمن الحديدي، **قراءة في الأزمة الخليجية**، أنظر الرابط:

https://www.sasapost.com

إيمان الجباري، **قيام مجلس التعاون**، أنظر الرابط:

https://www.mauedoo3.com

محمد عبد العزيز الخلفي، **مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، أنظر الرابط:

https://www.alsharq.com

منى سلمان، **مستقبل مجلس التعاون في ضوء نتائج قمة الكويت**، أنظر الرابط:

https://www.sijassa.org.eg

محمد لحسن، **الأزمة الخليجية السيناريوهات الثلاثة المحتملة**، أنظر الرابط:

https://www.raialyoum.com

مركز الجزيرة للدراسات، **قوة الخليج العسكرية بين التحالفات المؤقتة والآليات الدائمة**، أنظر الرابط:

https://studies.net

الملخص

ملخص:

يمثل البعد الأمني أهمية بالغة في أجندة السياسات الداخلية والخارجية للدول الخليجية والعربية بصفة عامة وتمثل ذلك في محاولة تعزيز الاتفاقيات التعاون الدفاع المشترك و إقامة تحالفات تجسد هذا التعاون ويعد حلف درع الجزيرة مثالا لتجربة التكامل على المستوى العسكري في إطار تحقيق الأمن الإقليمي، ولكن مع وجود خلافات وأزمات داخل منظومة الخليج العربي وتخص بالذكر مجلس التعاون الخليجي التي بوجودها توجد هناك صعوبة في توحيد المواقف والرؤى الأمنية لاستمرار أو انقراض هذا الحلف، حيث أن الازمة الخليجية القطرية كشفت عن مدى هشاشة العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والقت بظلالها على أهم التفاعلات الإقليمية والدولية في إطار الوحدة العربية وتهدف هذه الدراسة الى رصد وتتبع تطورات الازمة الخليجية القطرية وتأثيرها على المنطقة الخليجية أو بصورة أخرى الوحدة الخليجية داخل مجلس التعاون الخليجي وحلف درع الجزيرة بصفة خاصة في إطار الاحلاف العربية وكذلك تأثيرها على مستقبل تأسيس قوة حربية وأحلاف عربية تعمل على صد العدوان على الدول العربية بشكل جماعي، باختصار مستقبل سياسة الاحلاف العربية مرتبط بمستقبل وسيناريوهات الازمة الخليجية القطرية وهذا الامن الخليجي يساوي الامن العربي ككل فالأزمة الحالية تعتبر اختبار حقيقي لمصداقية علاقات التعاون العربي الموحد.

summary:

The security dimension is of great importance in the internal and external policy agenda of the Gulf and Arab countries in general. This is in an attempt to strengthen the mutual defense cooperation agreements and establish alliances that embody this cooperation. The Peninsula Shield Alliance is an example of the experience of integration at the military level in achieving regional security, And crises within the Arab Gulf system, especially the Gulf Cooperation Council, which exists there is difficult to unify the positions and security views of the continuation or extinction of this alliance, as the Gulf crisis Qatar revealed the fragility of relations between the GCC countries The study aims to monitor and follow the developments of the Gulf and Qatari crisis and their impact on the Gulf region or otherwise the Gulf unity within the Gulf Cooperation Council and the Shield of the Peninsula alliance in particular within the framework of the Arab alliances as well as their impact on the future of the establishment of a force. In short, the future of the policy of Arab alliances is linked to the future and scenarios of the Gulf-Qatari crisis. This Gulf security is equal to the Arab security as a whole. Real crédibilité of the Arab-Arab coopérative relations.

Résumé :

La dimension de sécurité revêt une grande importance dans l'agenda politique interne et externe des pays du Golfe et des pays arabes en général, dans le but de renforcer les accords de coopération en matière de défense mutuelle et de créer des alliances qui incarnent cette coopération. L'Alliance Peninsula Shield est un exemple de l'expérience d'intégration au niveau militaire dans la réalisation de la sécurité régionale. Et les crises au sein du système du Golfe arabe, en particulier le Conseil de coopération du Golfe, qui existe, rendent difficile l'unification des positions et des vues sécuritaires de la poursuite ou de l'extinction de cette alliance, car la crise du Golfe au Qatar a révélé la fragilité des relations entre les pays du CCG. L'étude vise à suivre et à suivre l'évolution de la crise du Golfe et du Qatar et son impact sur la région du Golfe, voire sur l'unité du Golfe au sein du Conseil de coopération du Golfe et de l'alliance Bouclier de la péninsule, en particulier dans le cadre des alliances arabes, ainsi que sur l'avenir de la création d'une force. En bref, l'avenir de la politique des alliances arabes est lié à l'avenir et aux scénarios de la crise entre le Golfe et le Qatar et cette sécurité équivaut à la sécurité dans l'ensemble du monde arabe. Crédibilitéréelle des relations de coopérationarabo-arabe.